



كتب فومية



الاشتراكية

من أفتوال

الرئيس جمال عبد الناصر



0201299

Bibliotheca Alexandrina

3



اهداءات ١٩٩٨

أ / محمد العزيز برهام

رئيس قسم اللغة العربية الأسبق - الإسكندرية

كتب
قومية

الإشراكية

من أقوال
الرئيس جمال عبدالناصر

الفصل الأول

معالم المجتمع الاشتراكي الجديد

معالم المجتمع الاشتراكى الجديد

- * مجتمعنا بين الماضى والحاضر .
- * ماذا يريد الانسان من تعبته تحت الشمس .. ؟ .
- * قلوب كبيرة تغنى للمستقبل .
- * معالم المجتمع الجديد .
- * الحرية ضمان من السيطرة والعبث والاستغلال .
- * الدخل القومى لصالح المجموع .
- * سيطرة واجبة على أجهزة الاقتصاد .
- * المجتمع الاشتراكى وفرة وعدالة وتجديد .
- * القطاع القوى والقطاع الضعيف .
- * عمل وطعام ومسكن .
- * الدخل القومى فى خدمة الشعب الحر المحب للسلام .
- * المجتمع الاشتراكى والمنتج الصغير .
- * على الدولة يقع العبء الاكبر للتنمية .
- * النمو الاقتصادى ليس هدفا لذاته .
- * الدولة تنوب عن المواطنين .
- * زيادة الدخل القومى رهن بزيادة المعاملات .
- * الدولة الاشتراكية دولة خدمات .
- * اعمال لا شعاعات .
- * حتمية الحل الاشتراكى .

« الفصل السادس من الميثاق »

مجتمعنا بين الماضي والحاضر :

حينما أعود الى تقليب صفحات تاريخنا احس بالأسى يمزق نفسي ازاء تلك الفترة التي تكون فيها اقطاع طاغ لم يجعل له من عمل الا مص دماء الحياة من عروقنا ، وأكثر من هذا سحب بقايا الاحساس بالقوة والكرامة من هذه العروق ، وترك في أعماق نفوسنا أثرا يتعين علينا ان نكافح طويلا كي نتغلب عليه .

والواقع أن تصوري لهذا التأثير يعطيني في كثير من الأحيان تفسيراً لبعض المظاهر في حياتنا السياسية .

وأحيانا مثلا كان يخيّل الى أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذي لا يعنيه من الأمر الا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة !.

وأحيانا أثور على هذا الوضع وأقول لنفسي وبعض زملائي :

لماذا لا يقدمون ؟ ولماذا لا يخرجون من المكامن التي وضعوا فيها أنفسهم ليتكلموا ويتحركوا ؟ .

ولا أجد تفسيراً لهذا الا رواسب حكم الممالك .

كان الأمراء يتصارعون ويتطاحن فرسانهم في الشوارع ويهرع الناس الى بيوتهم يفلقونها عليهم بعيدين عن هذا الصراع الذي لا دخل لهم فيه !

وأحيانا يخيّل الى اننا نلجأ الى خيالنا نكلفه ان يحقق لنا في اطار الوهم ما نريده ، ونستمتع نحن بهذا الوهم ونقعد به عن محاولة تحقيقه .

ولم يتخلص كثيرون منا من هذا الشعور بعد ولم يهضموا أن البلد بلدهم وأنهم سادته وأصحاب الرأي والأمر فيه .

ولقد ظللت مرة أحاول أن أفهم عبارة كثيرا ما هتفت بها طفلا صغيراً حينما كنت أرى الطائرات في السماء :

لقد كنت أصيح :

(ياربنا يا عزيز ، داهية تأخذ الانجليز) .

ولقد اكتشفت فيما بعد أننا ورثنا هذه العبارة عن أجدادنا على عهد الممالك ، ولم تكن يومها منصبة على الانجليز ، وإنما حورناها نحن أو حورتها الرواسب الكامنة فينا والتي لم تتغير وان تغير اسم الظالم ، فقد كان أجدادنا يقولون :

(يا رب يا متجلى ، اهلك العثماني)

وبالروح التي لم تتغير جرى المعنى على لساننا وان تغير اسم (الانجليز)
باسم العثمانيين طبقا للتغيرات السياسية التي توالى على مصر بين
العهدين .

ثم ماذا حدث لنا بعد عهد المماليك ؟ .

جاءت الحملة الفرنسية وتحطم الستار الحديدي الذي فرضه المغول
علينا ، وبدقت علينا افكار جديدة ، وتفتحت لنا آفاق لم يكن لنا بهاعهد .

وورثت اسرة محمد على كل ظروف المماليك وان حاولت أن تضع
عليها من الملابس ما يناسب زى القرن التاسع عشر .

وبدا اتصالنا بأوروبا والعالم كله من جديد .

بدأت اليقظة الحديثة .

وبدأت اليقظة بأزمة جديدة .

لقد كنا - فى رأى - أشبه بمرضى فى غرفة مغلقة واشتدت
الحرارة داخل الغرفة المغلقة حتى كادت أنفاس المريض تختنق ..

وفجأة هبت عاصفة حطمت النوافذ والأبواب وتدافعت تيارات
الهواء الباردة تلسع جسد المريض الذى ما زال يتصبب عرقا !

لقد كان فى حاجة الى نسمة هواء ، فانطلق عليه اعصار عاتق وأنشبت
الحمى اظافرها فى الجسد المنهوك القوى ! .

هذا هو ما حدث لمجتمعنا تماما وكانت تجربة محفوفة بالمخاطر .

كان المجتمع الأوروبى قد سار فى تطوره بنظام ، واجتاز الجسر بين
عصر النهضة فى اعقاب القرون الوسطى الى القرن التاسع عشر خطوة
خطوة ، وتلاحقت مراحل التطور واحدة اثر اخرى .

أما نحن فقد كان كل شئ مفاجئا لنا .

كنا نعيش داخل ستار من الفولاذ فانهار فجأة .

كنا قد انقطعنا عن العالم واعتزلنا أحواله خصوصا بعد تحول التجارة
مع الشرق الى طريق رأس الرجاء الصالح « ١ » فإذا نحن نصبح مطمع
دول أوروبا ومعبرا الى مستعمراتها فى الشرق والغرب .

(١) كانت مصر الى القرن الخامس عشر الميلادى هى طريق المواصلات الوحيد بين
أوروبا والشرق ، فكانت المتاجر الأوربية تصل الى موانئنا فى البحر المتوسط ثم تعبر
البلاد برا الى موانئ البحر الأحمر ، ثم تستأنف رحلتها البحرية الى الهند والشرق
الأقصى ، ولم يكن ثمة طريق غير هذا بين أوروبا والشرق اذ كانت السفن البحرية لم تعرف
بعد طريقا تسلكه فى المحيط الاطلسى الى جنوب افريقيا لتنفذ من ثمة الى المحيط الهندي ،
لم اكتشفت البرتغال طريق رأس الرجاء الصالح فى القرن الخامس عشر ، فتحولت اليه
بجارة أوروبا وبدأ عهد العزلة فى مصر .

وانطلقت علينا تيارات من الأفكار والآراء لم تكن المرحلة التي وصلنا إليها في تطورنا تؤهلنا لقبولها .

كانت أرواحنا مازالت تعيش في آثار القرن الثالث عشر وأن سرت في نواحيها المختلفة مظاهر القرن التاسع عشر ثم القرن العشرين .

وكانت عقولنا تحاول أن تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التي تخطفنا عنها خمسة قرون أو تزيد وكان الشوط مضنيا والسباق مروعا مخيفاً .

وما من شك في أن هذه الحال هي المسئول عن عدم وجود رأى عام قوى متحد في بلادنا ، فان الفارق بين الفرد والفرد كبير والفارق بين الجيل والجيل شاسع .

ولقد جاء على وقت كنت أشكو فيه من أن الناس لا يعرفون ماذا يريدون وأن أجماعهم لا ينعقد على طريق واحد يسرون فيه ، ثم أدركت بعد أننى اطلب المستحيل وأننى أسقط من حسابى ظروف مجتمعنا ! .

إننا نعيش في مجتمع لم يتبلور بعد ، وما زال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجي مع باقي الشعوب التي سبقتنا على الطريق ..

وأنا أعتقد دون أن أكون في ذلك متملقاً لعواطف الناس أن شعبنا صنع معجزة ، ولقد كان يمكن أن يضيع أى مجتمع تعرض لهذه الظروف التي تعرض لها مجتمعنا وكان يمكن أن تجرفه هذه التيارات التي تدفق علينا ولكنه صمد للزلازل العنيف .

صحيح أننا كدنا نفقد توازننا في بعض الظروف ، ولكننا بصفة عامة لم تقع على الأرض .

أنا أنظر أحيانا الى أسرة مصرية عادية من آلاف الأسر التي تعيش في العاصمة .

الاب مثلاً فلاح معمم من صميم الريف .

والأم سيدة منحدره من أصل تركى .

وأبناء الأسرة في مدارس على النظام الانجليزى .

وفتياتها في مدارس على النظام الفرنسى .

كل هذا بين روح القرن الثالث عشر ومظاهر القرن العشرين .

أنظر الى هذا وأحس في أعماقى بفهم للحيرة التي تقاسيها والتخبط الذى يفترسنا ثم أقول لنفسي :

سوف يتبلور هذا المجتمع ، وسوف يتماسك ، وسوف يكون وحدة قوية متجانسة ، إنما ينبغى أن نشد أعصابنا ونتحمل فترة الانتقال .

تلك اذن هي الأصول التي انحدرت منها أحوالنا اليوم ، وهذه هي الينابيع التي تجري منها أزممتنا فإذا أضيف الى هذه الجذور الاجتماعية

ظروف من أجلها طردنا «فاروق» من أجلها نريد تحرير بلادنا من أي جندي غريب إذا أضيف هذا كله خرجنا إلى الأفق الواسع الذي نعمل فيه والذي تهب عليه الرياح من كل ناحية وتزمر في جنباته العواصف الهوج ، وتتوهج فيه البروق وتهدر الرعود والذي قلت أنه من الظلم أن يفرض فيه علينا حكم الدم مع مراعاة كل هذه الظروف والملايسات .

واذن ما الطريق ؟ .

وما دورنا على هذا الطريق ؟ .

أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية .

وأما دورنا فيه فدور الحراس لا يزيد ولا ينقص ، الحراس لمدة معينة بالذات موقوفة بأجل .

وما أشبه شعبنا الآن بقافلة كان يجب أن تلزم طريقا معيننا وطال عليها الطريق وقابلتها المصاعب وانبرى لها اللصوص وقطاع الطرق وضللها السراب ، فتبعثرت القافلة ! كل جماعة منها شردت في ناحية وكل فرد مضى في اتجاه !

وما أشبه مهمتنا في هذا الوضع بدور الذي يمضي فيجمع الشاردين والتائهين ليضعهم على الطريق الصحيح ثم يتركهم يواصلون السير !

هذا هو دورنا ولا أتصور دورا سواه !

ولو خطر لي أننا نستطيع أن نحل كل مشاكل وطننا لكنت وأهما ، وأنا لا أحب أن أتعلق بالأوهام !

إننا لا نملك القدرة على ذلك ، ولا نملك الخبرة لنقوم به .

إنما كل عملنا أن نحدد معالم الطريق كما قلت ، وأن نجري وراء الشاردين فنردهم إلى حيث ينبغي أن يبدأوا السير ، وأن نلحق بالسائرين وراء السراب ، فنقنعهم بعبث الوهم الذي يجرون وراءه .

ولقد كنت مدركا منذ البداية أنها لن تكون مهمة سهلة وكنت أعلم مقدما أنها ستكون الكثیر من شعبيتنا .

ولقد كان يجب أن نتكلم بصراحة وأن نخاطب عقول الناس وكان الذين سبقونا قد تعودوا أن يعطوا الوهم وأن يقولوا للناس ما يريد الناس أن يسمعوا .

وما أسهل الحديث إلى غرائز الناس ! وما أصعب الحديث إلى عقولهم !

وغرائزنا جميعا واحدة ، أما عقولنا فموضع الخلاف والتفاوت ، وكان سياسة مصر في الماضي من الذكاء بحيث أدركوا هذه الحقيقة

فاتجهوا الى الفريزة يخاطبونها ، اما العقل فتركوه هائما على ، حمه
فى الصحراء ! .

وكنا نستطيع ان نفعل الشيء نفسه .

كنا نستطيع ان نملا أعصاب الناس بالكلمات الكبيرة التى لا تخرج
عن حد الوهم والخيال ، او تدفعهم وراء اعمال غير منظمة لم تعد لها
العدة ، او تتخذ لها الالهة او كنا نستطيع ان نترك اصواتهم تبع من
كثرة هتافهم :

« يا ربنا يا عزيز ، داهية تاخذ الانجليز » .

تماما كما كان اجدادنا تبع اصواتهم امام الممالك من كثرة هتافهم

« يا رب يا متجلى ، اهلك العثماني » .

وبعدها لا شيء .

لكن هل كانت تلك مهمتنا التى شاءها لنا القدر ؟ .

وما الذى كنا نستطيع ان نحققه فعلا اذا سرنا فى هذا السبيل ؟ .

لقد قلت : ان نجاح الثورة يتوقف على ادراكها لحقيقة الظروف
التى تواجهها وقدرتها على الحركة السريعة ، واضيف الآن الى ذلك
انه يجب ان تتحرر من آثار الالفاظ البراقة ، وان تقدم على ما تتصور
انه واجبها مهما كان الثمن من شمميتها ومن الهتاف بحياتها ،
والتصفيق لها ، والا فاننا نكون قد تخلىنا عن امانة الثورة وعن
واجباتها .

وكثيرا ما يجيئنى من يقول لى :

— لقد اغضبتم كل الناس !

وعلى مثل هذه الملاحظة ارد دائما :

ليس غضب الناس هو المؤثر فى الموقف ، وانما السؤال : هل كان
الذين اغضبناهم يعملون لمصلحة الوطن او لغيره ؟ .

انا ادرك اننا اغضبنا كبار الملاك .

لكن هل كان يمكن الا نغضبهم ونترك تربة وطننا ، وفيينا من يملك
منها عشرات الآلاف من الأفدنة ، وفيينا من لا يملك قطعة يدفن فيها
بعد ان يموت ؟ .

وانا ادرك اننا اغضبنا الساسة القدماء !

ولكن هل كان يمكن الا نغضبهم ونترك وطننا فريسة لشهواتهم
وفسادهم وصراهم على مفانم الحكم ؟ .

وما كان اسهل ان نرضى هؤلاء جميعا وغيرهم ! ولكن ما الثمن
الذى كان وطننا سيدفعه من آماله ومستقبله فى مقابل هذا الرضا ؟ .

(كتاب فلسفة الثورة)

ماذا يريد الإنسان من تعبته تحت الشمس ؟

ان لم يكن من أجل حياة افضل .. فماذا يريد الإنسان من كل تعبته تحت الشمس ؟ .

ما جدوى كل عنائه ؟ ولماذا يروح ويجيء ويعانى ويتساقط منه العرق ، ويخفق قلبه بالضحك والبكاء ويحتدم حتى الفليان بالأمل العزيز ان لم يكن كل ذلك من أجل توفير وجود يمارس فيه كل ما هو نبيل ورائع وانسانى ؟ .

السعى الدائب من أجل حياة فاضلة ينبع من طبيعة الإنسان والخير والعدالة والحرية ، هذه هي حقيقة هدف كل نشاط انساني ، وهي حقيقة واحدة راسخة وان تعددت وسائل البحث عنها والوصول اليها ، حقيقة لها وجه واحد ، فالحقيقة دائما لا تملك غير وجهها الواحد ، والباطل - فقط - هو الذى يملك عديدا من الوجوه .

ونحن ورثة تقاليد جليلة فى البحث عن الحقيقة ، وما زلنا نحفظ فى اعماقنا باصوات عظيمة من ماضى امتنا منذ انطلق المبشرون الأوائل الكبار يواجهون الخطر نفسه ، ويخوضون المفامرة باحثين عن الحقيقة ، مناضلين من أجل الخير والعدالة والحرية .

قلوب كبيرة تغنى للمستقبل

ما زلنا نحفظ فى اعماقنا بصدى خطوات شعبنا عبر التاريخ من جيل الى جيل ، خطوات جبارة تقتحم المجهول لتخلق للانسانية عالما تسوده القيم الفاضلة ، وفى الأفق دائما نسمع نبضات تلك القلوب الكبيرة التى كانت تغنى للمستقبل .

كانت امتنا الشريفة بفلاحيتها ومثقفيتها وبسطاء الناس منها تناضل دائما من أجل حياة افضل تحت راية تقاليدها النبيلة مثقلة بقيود الاستغلال الاجنبى والمحلى وظلال كريمة من الجشع تستلقى على طريقها الصعب الى المستقبل ، ومع ذلك فقد حققت كثيرا من الانتصارات وناضلت بلا توقف لكى يأتى الزمن الذى يصبح فيه الإنسان صديقا للإنسان .

واذا كانت الظروف فى بعض مراحل هذا النضال لم تتح لبلادنا ان تحقق النظم الملائمة لطبيعتها الخيرة - فقد وضع هذا النضال اقدامنا على الطريق لتحقيق امتنا حلمها الدائم فى الخير والعدالة والحرية .

لقد قضت ظروفنا في الأيام الداهية أن تسود العلاقات القطاعية والرأسمالية ، ولكن كفاح شعبنا أنضج ظروفنا ، لنتهيأ للضرورة التاريخية التي تقضي بأن تكون العلاقات السائدة هي العلاقات الاشتراكية وبأن يتخذ مجتمعنا في طابعه وفحواه شكل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

فصالح المجتمع الجديد

وقد يلوح لي أن معنى المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ليس واضحا كما ينبغي في بعض الأذهان .

والاشتراكية الديمقراطية التعاونية ليست شكلا ، وليست شعارا ولا أطارا ، إنما هي في الحق وصف لمجتمعنا وطابع له ، وصف ينبع من طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم وبعض ومصادر كقوى منتجة وكقوى مستهلكة .

والاشتراكية الديمقراطية التعاونية طابع يشكله دور الأفراد في تقرير مصيرهم ودورهم في التكافل الاجتماعي ، وفاعليتهم في توجيه الأصوات الاقتصادية والسياسية والسيطرة عليها والتوازن بين الحقوق والواجبات ، وأساس هذا الصرح الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لا تضعه الفئة الحاكمة لتفيد منه الفئة المستغلة بل تضعه وتفيد منه كل قوى المجتمع على السواء .

ومن أجل ذلك فهو أساس اقتصادي واجتماعي تنهض عليه كل القيم الروحية والوجدانية والفكرية للأمة جميعا ، وهذه هي حقيقة مجتمعنا .

ومن أجل ذلك لا نستطيع الاشتراكية الديمقراطية التعاونية أن تنشأ إلا في مجتمع متحرر من جميع أنواع الاستغلال والسيطرة ، مجتمع تتحرك طاقته بلا أغلال ، وأعية بحقيقة دورها مدركة أنها ستجني من الثمرات بقدر ما تعمل ، فمما من أحد يكدح وغيره يجنى ، وما من أحد يستمتع بثمرات عرق الآخرين !

ولكي يقدم المجتمع الطعام والراحة والثقافة لكل أفرادِهِ يجب أن تحشد كل الموارد الطبيعية والقوى البشرية ، يجب أن يحسن استثمار مصادر الثروات ، ويجب أن يوجه هذا كله الى تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

على أن إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لا يعني وضع خطة للتنمية الاقتصادية فحسب ، وإنما يعني أيضا توفير ظروف اجتماعية وسياسية ملائمة للاستفادة من ثمرات التنمية الاقتصادية على أساس العدالة وتكافؤ الفرص .

هذه الظروف الاجتماعية والسياسية يجب أن تكون ضمانات حقيقية لا مجرد شعارات باهرة ، والا سقطت ثروة المجتمع من جديد في يد فئة قليلة من المستغلين .

الحرية ضمان من السيطرة والعبث والاستغلال

فالحرية مثلا يجب أن تكون حقيقة ، يجب أن تكون ضمانا للمواطن وحصنا له بحميه من السيطرة والاستغلال والعبث بمصيره .

يجب أن تؤدي الحرية وظيفتها الاجتماعية .

ولا حرية أمام الحاجة ، وأمام الحاجة لا فضائل ولا قيم أيضا .

لا حرية للأجراء أمام أصحاب الثروة الذين يستغلونهم .

والحرية السياسية باطل وخديعة وأكذوبة ان لم تتوافر الحرية الاجتماعية .

كيف يستطيع أن يمارس المواطنون حرياتهم اذا قبضت أيدي الاقلية على ثروات البلاد وعلى دخلها ؟ ان هذه الأيدي نفسها تقبض في الوقت نفسه على مصائر المواطنين .

الدخل القومي لمصلحة المجموع

فلئن سمحنا بأن تقع الثروة او الدخل في أيدي افراد قليلين - اننا في الحق لا نصنع المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، ولكننا على العكس نهدم هذا المجتمع من أساسه ونخلق دكتاتورية الأغنياء ، دكتاتورية رأس المال حيث لا اشتراكية بعد ولا ديمقراطية ولا تعاونية ولا انسانية ولا شيء على الاطلاق غير الاستغلال والسيطرة والكرهية .

فالهم اذن ليس هو زيادة الثروة القومية والدخل القومي فحسب ، وانما العدالة في التوزيع ، كيف تُلغى الفوارق بين الافراد يوما بعد يوم وتصبح القدرة على الانتاج هي التي تحدد مكان الفرد في المجتمع والقدرة على الانتاج لا القدرة على استغلال جهود الآخرين ؟

وعدالة التوزيع يجب أن تبتقى انسانية التوزيع في المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، أن تتيح للعاجزين والشيوخ مكانا ، ان تقدم لهم ما تقدمه للانسان المنتج من حياة مريحة موفورة .

يجب اذن أن يوجه الانتفاع بالدخل القومي لمصلحة المجتمع كله بجميع افراده لا لمصلحة عدد محدود من الافراد .

سيطرة واجبة على أجهزة الاقتصاد

لئن كنا قد ورثنا من عهود الاستغلال والظلم الاجتماعي كثيرا من الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية التي تعودت سيطرة رأس المال على الحكم وإذا كانت بعض هذه الأجهزة مازالت تعيش بعقلية عصور الظلم الاجتماعي - فإن أول واجباتنا ونحن نبني المجتمع الجديد هو ألا نسمح بعد لهذه العقليات بأن تحدد اتجاه الإنسان الجديد .

وإذا لم يبادر بإعادة تنظيم هذه الأجهزة وتحديد الدور المطلوب من كل جهاز - فلن تتوافر الشروط الموضوعية المطلوبة لهذه المرحلة من تطورها ، ولا يمكن إذن أن نعتبر أنفسنا في حالة تمكنا من تحقيق الهدف المنشود .

وإذن ينبغي أن ننظر في وضع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وأن نطلب إليها تحقيق أهداف مجتمعنا ، فإذا عجزت هذه المؤسسات عن تحقيق أهداف المجتمع الجديد فلنعمل انظمتها بما يحقق الغاية التي أنشئت من أجلها ، والا فلنقم بدلا منها مؤسسات جديدة أوفى بالفرض . ذلك أن هذه الأجهزة والمؤسسات التي ورثناها من عصور الظلم الاجتماعي - قد ترى في قيام المجتمع الجديد ما يجافي بعض أهدافها لأنها إنما تمثل الفئة القليلة التي كانت تحتكر ثروة الشعب ، وتفتصب أكبر جزء من الدخل ، وقد تعودت هذه الأجهزة أن توجه كل نشاطها إلى الاستغلال لا إلى عدالة التوزيع ، ومن هنا ينشأ التناقض بين مصالح هذه الأجهزة وأهداف مجتمعنا الجديد . وإذا كانت الحكومة تمثل الشعب الذي لا يملك هذه الأجهزة ، لا بل كان دائما موضع استغلالها - فإن من أهم مسؤوليات الحكومة التي تمثل هذا الشعب هو إخضاع هذه المؤسسات والأجهزة لمقتضيات المصالح الشعبية لحاجات المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني وأهدافه .

المجتمع الاشتراكي

وفرة وعدالة وتجديد

من هذا كله يبدو لنا أن تحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ليس بالأمر اليسير ، ليس خطة تنمية فحسب ، وإنما هو صراع دائم من أجل زيادة الثروة والدخل ، صراع من أجل عدالة التوزيع ، صراع من أجل إخضاع الأجهزة القديمة القائمة للعقلية الجديدة ولاحتياجات التطور ، صراع من أجل تهيئة العقول لاعتناق قيم فاضلة تنبثق من علاقات التعاون ، وتصبح بدورها دستورا للعلاقات في المجتمع بدلا من القيم البالية التي كانت تنبع من مجتمع تتحرك فيه القوى العاملة كأنما هي في دولة الصياد !

والدولة بوصفها قوة تعكس ارادات الأفراد ومصالحهم الاقتصادية وآمالهم وبوصفها أداة تشبع حاجاتهم المادية والفكرية والروحية .
الدولة بوصفها هذا مسئولة في مراحل التخطيط والتنفيذ ، وعليها ان تتبع من الوسائل ما يكفل زيادة الدخل القومي . . لمصلحة الجميع ، فإذا لم تواجه الدولة مسئولياتها هذه بفهم كامل لرسالتها ، فقد نصاعف الثروة القومية في عشر سنوات ، ويقع الدخل في أيدي أفراد قلائل يزدادون غنى على غنى ، بدلا من أن يصبح هذا الدخل ملكا لقطاعات واسعة من المواطنين ، ملكا للمجتمع بأسره .

سيتضاعف الدخل ، هذا حق ، ولكن لمصلحة من ؟ .

ستزداد القطاعات الفنية غنى ، وتزداد القطاعات الفقيرة فقرا ، ما لم تكن اهداف المجتمع الاشتراكي الديمقراطي المتساوي هي التي تحكم الخطة والتنفيذ معا . واذن يجب حين نضع خطط التنمية وحين ننفذها أن نتيقظ لبعض الحقائق : أن المقصود بزيادة الثروة هو ازدياد ائراء المواطنين جميعا ، هو العدالة في توزيع الدخل ، هو تكافؤ الفرص في العمل ، هو تحرير المواطن كقوة منتجة من سيطرة الحاجة ، وسيمنحه هذا قبضة أقوى على مصيره ، سيجعل حريته السياسية حقيقة حية .

وعند ما تحمل الدولة هذه التبعات - تنميد من كل ما هو قائم في اقتصادنا القومي ، وتحقق مصالح القطاع الخاص بقدر ما تحقق مصالحها هي أيضا .

القطاع القوى والقطاع الضعيف :

ومن المعروف أن مجتمعنا هذا الذي ورثناه يتكون من قطاعات قوية وقطاعات ضعيفة وهي كلها تشكل القطاع الخاص .

وما يحدد القوة والضعف في القطاع الخاص هو العلاقة بالثروة : المالك يمثل القوى المستقلة على حين ان المستأجر يمثل الجانب الضعيف .

ورأس المال هو الذي يصنع القوة على حين أن العمل - وهو اشرف نشاط انساني - يمثل الضعف .

هذا هو طابع المجتمع الذي ورثناه : تتبع القوة فيه من رأس المال وهو في أيدي فئة قليلة من الناس على حين أن الشعب العامل المنتج في صمت وأصرار لا يملك من الأمر شيئا ، فهو القطاع الضعيف أمام سلطان رأس المال .

وواجب الحكومة التي تمثل هذا الشعب العامل المنتج أن تتدخل لحماية القطاع الضعيف بتنظيمات محددة .

وإذن فمن خصائص المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني أن تنهض الحكومة التي تمثل الشعب بحماية القطاع الضعيف من القطاع القوى ، بحماية القوى المنتجة في شعبنا من مستغليها ، أن تنهض الدولة بمسئوليتها التاريخية في توفير الفرص المتكافئة لكل العاملين ، وفي تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهي في سبيل ذلك تعمل على إعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة وطبيعية بحيث يفيد المجتمع كله ، لا عدة أفراد قلائل من الدخل القومي .

عمل وطعام ومسكن

وإذن فتنمية الدخل القومي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. أن التنمية موجهة لتوفير عمل لكل مواطن ، لتوفير الطعام والمسكن والثقافة لكل أفراد مجتمعنا ، وللقضاء على الفروق الطبقيّة التي تثير الاحتقاد ، ليسود الحب بدلا من الكراهية ، وليستقر التعاون بدلا من صراع الطبقات .

لقد نص دستورنا على أن حق العمل مكفول للجميع ، فعلىنا أن ندرك ونحن نعمل على زيادة الانتاج أن هذه الثروة القومية ملك لكل أبناء الوطن ، فلهم على الوطن الحقوق نفسها ، ومن واجب الدولة أن تخلق عملا لمن يحتاج إليه ، لا لأن إنسانية مجتمعنا تحتم علينا توفير العمل للمحتاج فحسب ، ولكن لأن توفير العمل هو واجب الدولة ، ومادما لا نرسم خطط التنمية لنزيد من ثروة بعض الأفراد بل لنضاعف ثروة المجتمع كله - فمن واجبنا أن نحمل ظلال هذه الثروة إلى كل الذين يكابدون هجير العمل ، ومن واجبنا أولا أن نوفر شرف العمل لمن يحتاج إليه .

وما جدوى التنمية الاقتصادية إذا لم توفر العمل لكل من يحتاج إليه ؟ وما جدواها أن لم يشعر كل العاملين بشماعتها ؟ أن خلق العمل للمحتاجين وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية وضمان اتجاه النشاط الاقتصادي لمصلحة الطبقات التي لم تواتها الفرصة في الماضي أن هذا وحده هو الذي يجعل من أفراد المجتمع مواطنين صالحين ، يعمق في وجدانهم حب الوطن ، وترسخ في نفوسهم الكبرياء ، وتسرى طبائعهم بالقيم الروحية الفاضلة .

الدخل القومي

في خدمة الشعب الحر المحب للسلام

وانماء الثروة بهذا الفهم لن يسمح مرة أخرى بأن يتكدس الدخل القومي في خزائن أفراد قلائل ، ولن يسمح أبدا بأن تتجمع لهم القوة الاقتصادية التي تحرك تاريخنا في اتجاه المصالح الخاصة ، أنه سيحرر

الحكم من سيطرة رأس المال ، ومن سلطان الاقلية المالكة ، ثم انه يسمح لتاريخنا بأن يتحرك فى مجراه ليحقق مصالح الشعب الحر المحب للسلام .

ونحن عندما نتحدث عن القطاع العام والقطاع الخاص فى خطة التنمية الاقتصادية فانما نحتّم على القطاع الخاص أن يقبل أنظمة الدولة وأن يعمل فى ظل هذه الأنظمة وفى حدودها ، هذا هو واجبه ان أراد أن يشارك بحق فى خطة التنمية ، وهو واجب فرض عليه لكيلا يكون هناك بعد سبيل الى الاحتكار أو الاستغلال أو الفساد ، فعلى القطاع الخاص ان يعمل فى نطاق الخطة العامة ، وأن يقبل تحقيق اهداف هذه الخطة متعاوناً مع القطاع العام من أجل المنفعة العامة .

ومن الواضح أننا حين نتحدث عن القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي فانما نعنى كل الهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يملكون رؤوس أموال خاصة أو يملكون أدوات الإنتاج ، غير أن أنظارنا تتجه دائماً حين نتحدث عن القطاع الخاص الى المؤسسات الكبرى وأصحاب الثروات والنفوذ ، وإلى الأغنياء والملاك الكبار الذين نسميهم رأسماليين ، وإلى الشركات بالذات . أما الملايين من الفلاحين الذين لا يملك الواحد منهم أكثر من أربعة أفدنة ، أما صغار التجار والحرفيين وصغار ملاك البيوت والمصانع — أما هؤلاء جميعاً فأنظارنا لا تتجه اليهم فى الغالب على الرغم من أنهم يمثلون جانباً كبيراً من القطاع الخاص ، غير أنه جانب ضعيف . انهم فقراء ، ولهذا ننسأهم وتتنج أنظارنا الى الشركات الكبرى وكبار الرأسماليين !

على أننا حين نتكلم عن رأس المال الخاص فنحن لا نعنى شركة بالذات أو شخصاً معيناً من أصحاب الثروات ، وإنما نعنى الملايين من صغار ملاك الأرض ومن أصحاب المباني الصغيرة وصغار التجار ، وأصحاب الحرف الصغيرة ول هؤلاء الملايين رؤوس أموال صغيرة تفوق فى مجموعها رؤوس الأموال الكبيرة التى تملكها الشركات وكبار الرأسماليين .

ومن أجل ذلك فنحن عندما نطالب أصحاب رؤوس الأموال الخاصة أن ينشطوا فى حدود نظم المجتمع الجديد وأهدافه — فاننا لا ندعو أصحاب المؤسسات الكبيرة وحدهم ، وإنما ندعو الملايين من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة ، أننا ندعو رأس المال الخاص فى مجموعه ، ندعو المجتمع كله الى أن ينشط لتحقيق أهداف الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

أن كل أصحاب رؤوس الأموال الخاصة لهم الحق فى أن يتعاونوا وهذا التعاون واجب عليهم ، ونحن ندعوهم الى هذا التعاون على أساس أن يقبلوا الأنظمة التى وضعناها وأن يرتضوا السير فى اتجاه الخطة التى وضعناها بلا شروط ، ذلك أننا اذا فتحنا الباب لمناقشة أى شروط فسنتفتح فى الحق باباً تتسرب منه فئة قليلة لكى تسيطر على الملايين ،

على المجتمع بأسره ! وإذا بدأت المساومة فلا أحد يستطيع أن يتكهن أين ولا كيف تنتهي ؟ ولكنها ستخرج بنا عن الطريق الذي وضعنا عليه الأقدام ، ويدانا ننتقل فيه الى مستقبل أفضل .

المجتمع الاشتراكي والمنتج الصغير

اننا اذا اردنا ان نحقق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني فعلينا ان نهتم بالمنتج الصغير وبالضعفاء . ويتمثل المنتج الصغير في اصحاب المصانع الصغيرة والصناعات الريفية ، اما الضعفاء فيتمثلون في الفلاحين من الملاك الصغار الذين لا تكافأ قدراتهم ولا امكانياتهم مع كبار الملاك في الريف .

واهتمامنا بهؤلاء الصغار والضعفاء يجب ان يتخذ الشكل الايجابي الذي تقتضيه حاجة التطور ، وذلك بالتوسع في القطاعات التعاونية في مجالات الزراعة والتجارة والحرف ثم في التوزيع والخدمات العامة .

ان التنظيمات التعاونية وحدها هي التي تستطيع ان تكتل الاقتصاد الصغير وتجمعه وتجعله اقتصادا كبيرا قويا قادرا ، وهذه التنظيمات التعاونية هي التي تحرر الصغار والضعفاء من نفوذ الكبار ، ومن الاستغلال وهي التي تحل كثيرا من مشاكل الادارة ، وهذا كله يدفع النمو الاقتصادي الى الامام .

ان الجمعيات التعاونية تشكل اساس المجتمع التعاوني ، فاذا انتظم النشاط الاقتصادي في جمعيات تعاونية ، وتعاون هذا الاقتصاد الخاص مع القطاع العام من اجل منفعة عامة - تطور المجتمع التعاوني ليحقق الاهداف الاجتماعية من التنمية الاقتصادية .

فاذا اردنا ان نحقق المجتمع الذي نهدف اليه وهو المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني - فعلينا ان نوجه جميع الاستثمارات - عامة او حكومية او خاصة - الى تحقيق المنفعة العامة ، لا الى الاستغلال ، فاذا اتجهت الاستثمارات الى الاستغلال فانها تحطم المبادئ الأساسية للمجتمع وتحطم القيم الاخلاقية للنشاط الاقتصادي ، والنشاط الاقتصادي ككل نشاط انساني آخر يجب ان يتجه الى الخير والحق والعدل .

على الدولة يقع العبء الاكبر للتنمية

على انه من الواضح ان دور القطاع العام في التنمية الاقتصادية سيكون دورا قياسيا على الدوام .

فاذا اردنا ان نسرع في التنمية فان تنفيذ الخطة يتم في ثمانى سنوات بدلا من عشر ، ولذلك يجب على القطاع العام ان يتحمل مزيدا

من المسؤوليات ، لأن القطاع الخاص لا يستطيع أن يحقق هذا الهدف ، إنما هو من مسؤوليات الدولة وعلى الدولة إذن أن تتولى العبء الأكبر في هذا السبيل ، ومن المهم أن تؤكد مسؤولية الدولة في هذا السبيل لأنه كثيرا ما يحدث تناقض بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية ، ولعل مرد ذلك هو اهتمام المسؤولين في كل المشروعات بالنواحي الاقتصادية من كل مشروع دون غيرها ، والنشاط الاقتصادي في مجتمعنا ليس نشاطا مجردا فهو مشروط بالمصلحة الاجتماعية ، والتعارض لا يحدث إلا حين نركز على ناحية واحدة .

على أن هذا التناقض ليس حتميا ، ولكنه ينشأ من تركيز الاهتمام بناحية دون الأخرى ، كما قلنا فإذا نحن اهتممنا بالناحية الاقتصادية وحدها في الإصلاح الزراعي مثلا ، فاستعملنا الجرارات الميكانيكية - فأننا بهذا نتجاهل الهدف الاجتماعي وهو إيجاد العمل لكل فرد ، وتغني الآلة عن عمل عدد من الأفراد ، وبهذا ننشئ حالة من البطالة بدلا من أن نخلق فرص العمل . وإذا نحن اهتممنا بالهدف الاجتماعي وحده ، وستفينا عن الآلة في الإصلاح الزراعي - وفرنا عملا للأفراد على حساب النمو الاقتصادي لأن استعمال الآلة في الإصلاح الزراعي يعطي إنتاجا أكثر .

النمو الاقتصادي ليس هدفا لذاته

وإزالة هذا التناقض ممكن ، وواجب أيضا .

وذلك بأن تكون لنا في الخطة أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية لا تطفئ الواحدة على الأخرى ، أن الهدف من الخطة أساسا هو تحقيق العدالة الاجتماعية ، وينبغي أن يكون هذا الهدف آمنا دائما .

فالخطة الاقتصادية يجب أن ترسم لتحقيق النمو الاقتصادي على أساس توفير العدالة الاجتماعية .

فإذا لم يحقق النمو الاقتصادي أهدافه الاجتماعية - فهو لا يحقق أهدافه الاقتصادية نفسها وأهمها : المساواة الاقتصادية .
أن كل نمو اقتصادي لا يحقق مصالح الشعب ولا يتيح تكافؤ الفرص ولا يوفر العدالة الاجتماعية إنما هو في حقيقته يلقي بالمجتمع في قبضة أقلية مالكة ، وهذا هو التخلف ، لا التطور ، هذه هي الرجعية لا التقدم .

من الطبيعي أن مطالب الإنتاج قد تضعنا في ظروف متناقضة ، فيجب علينا أن نوازن بين مختلف الأهداف ، وميزان هذا في يد الشخص المسئول عن العمل .

وإذا كانت أهداف مجتمعنا هي التوزيع العادل للثروة القومية على حسب ما تقتضيه مصلحة المجتمع وتوفير العمل لكل فرد ، فمن واجبنا أن نضع الخطة الاقتصادية وننفذها بحيث لا ينتج عن تنفيذها تركيز

الثروة والدخل في أيدي الأقلية ، على العكس يجب أن توزع الثروة القومية والدخل القومي على أكبر عدد ممكن ، ويجب أن يكون هذا هو هدفنا على الدوام .

الدولة تنوب عن المواطنين .

ولكى نستطيع أن نوزع الثروة والدخل على أكبر عدد من المواطنين لا بد من أن تدخل الدولة في ميدان الاستثمار بالنيابة عن المواطنين الذين لا يملكون رءوس الأموال ولا يستطيعون الدخول في هذا الميدان ، لا بد أن تدخل بالنيابة عنهم ولمصلحتهم .

وهذا القطاع الاشتراكي الذي يمثل القطاع العام يجب أن يتسع سنة بعد أخرى بحيث يؤدي هذا الاتساع الى نوع من التوازن في المجتمع بين القطاع العام والقطاع الخاص .

فاذا لم يتوازن القطاع العام مع القطاع الخاص فستطلب الاستثمارات الكبيرة من القطاع الخاص أن تسيطر على الحكم لتوجه نظم الحكم وأجهزته لخدمة مصالحها الاقتصادية التي تتعارض مع مصالح المجتمع المتطور نحو التحرر من الاستغلال .

ولكن اذا حدث التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص فستضيق فرص الرأسماليين بالضرورة في السيطرة الفعلية على اقتصاديات البلاد ويتحرر الاقتصاد من الفئة المتحكمة ، وتتوافر إمكانيات أكبر لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية .

ان وجود فئة قليلة متحكمة يضع العراقيل أمام التطور ، فهي تعتمد الى اثاره التعقيدات باستمرار ، ولن ترضى الا اذا حققت أهدافها في السيطرة على الحكم وتوجيهه لمصلحتها لكي تزيد من ثروتها .

اننا نواجه مشاكل كثيرة ورثناها من عصور الظلم الاجتماعي : منها الاقتصاد الضعيف ، وقلة الانتاج ، والدخل المنخفض للفرد والبطالة ، والبطالة الموسمية ، والاعتماد على الدول الأجنبية في استيراد الآلات والخبرات الفنية .

زيادة الدخل القومي وهن زيادة المعاملات

وعلى الرغم من أننا ضاعفنا الدخل في السنوات القليلة الماضية ، فإنه ما يزال دخلاً منخفضاً بالقياس الى احتياجاتنا والى المستوى الذي نرجوه .

على ان الحل الوحيد لهذه المشاكل يكمن في زيادة الدخل القومي ومضاعفته ، ولن نتاح لنا الزيادة المنشودة في الدخل القومي الا اذا

زدنا معاملات الاستثمار ، فاذا زدنا المعاملات الى ضعف ما هو موجود في الخطة استطعنا ان نحقق الهدف من الخطة في خمس سنوات بدلا من عشر .

اما اذا انخفضت معاملات الاستثمار فلا يمكن تنفيذ الخطة .

واذا كنا قد راينا تبعات الحكومة ومسئولياتها في كثير من نواحي الاستثمار فعلى الحكومة ان تكون في وضع يمكنها من تحقيق اهدافها .

ولكى تقتصد الحكومة في متطلباتها من العملات الأجنبية وفي الاعتماد على الدول الأجنبية في الحصول على الآلات - عليها ان تتجه الى الصناعات الرئيسية والأساسية - فكلما اتجهنا الى هذه الصناعات قلت الحاجة الى العملات لبرنامج التصنيع الأول ٥٠٪ من مجموع الاستثمار ، وهبطت الى ٢٠٪ في البرنامج الثاني ، وهذا الفرق الواضح يتمثل في المشروعات الرئيسية والأساسية بحيث اننا عندما ننشئ مصنعا يمكن تغطية ثلثي احتياجاته محليا ويستورد الثلث الباقي من الخارج .

ومثل هذه المشاكل يمكن مواجهتها في الزراعة باستخدام جميع المصادر المحلية في الدولة وحشد القوى البشرية في العمل .

غير اننا نحتاج الى تطوير وسائل الري والصرف لكي نحقق اهدافنا في القطاع الزراعي ، ونحتاج ايضا الى توفير التعاون بين الصناعة والزراعة لانتاج الأسمدة والأفاداة من الخبرة الأجنبية في معرفة أحدث الأساليب الفنية .

ونجاحنا في القطاع الزراعي يمكننا من استخدام القوى البشرية على أوسع نطاق ، وهذا النجاح يتطلب إعادة تنظيم الاقتصاد الريفي على أسس تعاونية : تعاون من التسليف والخدمات ، والتسويق والتوزيع ، وتعاون أيضا في الانتاج .

الدولة الاشتراكية دولة خدمات

ان الدولة الاشتراكية دولة خدمات ، وهي التي تتيح لجميع افرادها فرصا متكافئة ، واذا اردنا ان تكفل تكافؤ الفرص فيجب أولا : ان توفر الخدمات ، يجب أيضا ان توفر جميع انواع التأمينات والضمانات .

على انه من المستحيل ان توفر كل الخدمات دفعة واحدة ، ومن أجل ذلك ركزنا على توفير الضروريات العسكرية والمادية ، ركزنا على التعليم والتعليم الفني والخدمات الصحية ومياه الشرب ، وعلى توفير الطعام والملبس والمأوى ، وأهم من كل شيء هو ان توفر العمل لكل مواطن .

اننا نعلم ان بعض الفئات لا تؤمن بالمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وهذه الفئات لا تؤمن بشيء الا بمصالحها ، وهي من أجل

ذلك تشعر ببعض القلق على الرغم من كل ما يجب أن يحمل الطمانينة إلى قلوبها .

إننا نفهم هذا القلق إذ نعرف أنه ما من شيء يمكن أن يحمل الطمانينة إلى هذه القلوب إلا السيطرة على الحكم لحماية المصالح الخاصة في مواجهة المجتمع كله .

ولكننا لا نريد من القطاع الخاص إلا أن يؤمن بأهداف المجتمع الجديد ، فليوجه نشاطه الاقتصادي في حدود الأهداف العامة ، ليقبل النظم الموجودة ، ولينشط في حدودها ، إننا حين نقول إن القطاع العام سينهض بتبعاته لكي يحمي القطاع الضعيف من القطاع القوى ، فلا يمكن أن نقصد بذلك المظاهر فحسب ، ولكننا نقصد التنفيذ .

أعمال لا شعارات

وعندما نقول إننا نريد إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني فنحن نستهدف ذلك بالفعل .

وعندما نقول إننا نريد إقامة مجتمع متحرر من الحاجة ، ومن الاستغلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فإننا نريد إقامة هذا المجتمع بالفعل .

وعندما نقول إننا نريد عدالة اجتماعية ونريد أن توفر الفرص المتكافئة لكل المواطنين على السواء ونريد تخليص الحكم من سيطرة رأس المال ، ونريد القضاء على الاحتكار والاقطاع ، ونريد تحقيق زيادة الدخل القومي ، ونريد توجيه كل نشاط إنساني للحق والخير والعدل ولتأكيد القيم الفاضلة في نفوسنا - عندما نقول هذا كله لا نلقى بشعارات باهرة ، ولكننا نعني ما نقول وأكثر من هذا إننا نعمل على تنفيذ هذا كله بالفعل .

إن نشاط القطاع الاشتراكي العام - إلى جوار القطاع الخاص المنطلق على أساس تعاوني - هو الدعامة الاقتصادية لمجتمعنا الجديد ، وهذا هو السبيل لحماية الفرد من الاستغلال ، ولتحريره من سلطان الحاجة ولتوفير حريته أمام مصيره . إن هذا هو السبيل لحرية سياسية حق لديمقراطية صادقة يمارس فيها المواطن كل حقوقه وواجباته حيث لا سلطان عليه بعد إلا للضمير والمصلحة القومية العامة .

هذه هي اشتراكيتنا الديمقراطية التعاونية ، يتحدد تحت رايتها المظفرة هدف كل نشاط بأن يتجه إلى الخير والعدالة والحرية والسلام .

(مقال بمجلة « المجلة »)

يوليو عام ١٩٦١

حتمية الحل الاشتراكي

، ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين ، وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعائمتيها ، من الكفاية والعدل ، هى طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وصولا ثوريا الى التقدم . لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ، وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالى الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروته الهند التى نزع الاستعمار البريطانى النصيب الأكبر منها هى بداية تكوين المدخرات البريطانية التى استعملت فى تطوير الزراعة والصناعة فى بريطانيا .

واذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج فى لانكشير فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا ينقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى ..

ان عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهدها ، وينبغى القضاء على ما تبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى افريقية .

كذلك فان هناك تجارب اخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، اما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة !.

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة .

ان هذه القيم الانسانية اسقطت الاستعمار ، كما ان هذه القيم
أسقطت السخرة .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين ، وانما كانت
ايجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج
أخرى للعمل من أجل التقدم .

ان الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح
للتقدم .

ان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع ان يحقق التقدم المنشود .

والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون أن ذلك طريق
الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف
لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه
الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال
موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سهيلين للرأسمالية
المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

اولهما - انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية
الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير .

وثانيهما - ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو ان تربط نفسها بحركة
الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها ، وتحول الى ذيل لها وتجبر أوطانها
وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين
وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم
للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الانانى .

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى .

ان مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط :

١ - تجميع المدخرات الوطنية .

٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه
المدخرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج ، وهى ناحية عدالة
التوزيع ، فان الأمر يقتضى وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود

بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة ، وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لى يقترب يومه .

ان العمل من اجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعفوية راس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على اساس من العدل لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

ان ذلك يضع نتيجة محققة امام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق اهدافها ، وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهو طريق الديمقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تُلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين .

اولهما - خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وثانيهما - وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على ان تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن ان تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنها من ان يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكى الكفاء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة علمية وعلمية وانسانية ، لى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انها الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية باستمرار ، ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته انايية الطبقات المتحكمة المستعملة على الشعب المناضل .

والتخطيط من هذا كله ينبغي ان يكون عملية خلق علمى منظم يجيب
عنى التحديات التى تواجه مجتمعا ، فهو ليس مجرد عملية حساب
انمك- ، لكنه عملية تحقيق الامل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة
الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه
المعادلة هى : كيف يمكن أن نزيد الانتاج ، وفى الوقت نفسه نزيد
الاستهلاك فى السلع والخدمات ، هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات
من أجل الاستثمارات الجديدة ؟ .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم
ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا
وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتاج هى توسيع نطاق
الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج . وان
الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها تصنع دورة دموية
صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه .

ان هذا التنظيم لابد له ان يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى
« لامركزية » فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع
الشعب وأفراده .

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على كاهل
القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من
أجل الكفاية ، وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا
القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام
بتصميمه على استرداد المصالح الاحتكارية الاجنبية وتأميمها واعادتها
الى مكانها الطبيعى والشرعى ، وهو الملكية العامة للشعب كله .

كذلك فان هذا النضال الوطنى ، حتى فى ابان معركته العسكرية
المسلحة ضد الاستعمار اضاف لهذا القطاع العام كل الأموال البريطانية
والفرنسية فى مصر ، وهى الأموال التى سلبت من الشعب تحت ظروف
الامتيازات الاجنبية وفى العقود التى استبيحت فيها حرمة الثروة
الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى ، فى سعيه الى الحرية الاجتماعية
وفى اقتحامه لكل مراكز الاستغلال الطبقي، هو الذى ضم الى هذا القطاع
العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج ، وذلك بقوانين يوليو عام ١٩٦١
وثورتها العميقة المعبرة عن ارادة التعبير الشامل فى مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت للقطاع العام من أداء دوره
الطبيعى فى قيادة التقدم - رسمت خطوطا واضحة المعالم ، كما أرست

حدودا املاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقة لظروفه
بمآكنااته وأهدافه .

أن هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا - فى مجال الانتاج عموما :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج ، كالسكك الحديدية
والطرق والمباني والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل
النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة - فى نطاق
الملكية العامة للشعب .

ثانيا - فى مجال الصناعة :

ويجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية
فى غالبيتها داخلية فى اطار الملكية العامة للشعب ، وإذا كان من الممكن
أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فإن هذه الملكية الخاصة يجب
أن تكون تحت سيطرة القطاع العام الملوك للشعب وفى ظله .

يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار ، وإذا
كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فإن القطاع العام يجب أن يحتفظ
بدور فيها يمكنه من التوجه لصالح الشعب .

ثالثا - فى مجال التجارة :

يجب أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ،
وفى هذا المجال فإن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع
العام وأن كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة
الصادرات . وفى هذا المجال فإن القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية
فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتتمالات التلاعب . وإذا جاز تحديد
نسب فى هذا النطاق فإن القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع
الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى
منها .

يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، ولابد للقطاع
العام على مدى السنوات الثماني القادمة ، وهى المدة المتبقية من الخطة
الاولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات - أن
يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ليفسح
مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى .
على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل
ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف .

رابعاً - فى مجال المال :

يجب أن تكون المصارف فى إطار الملكية العامة ، فان المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المقامرة ، كذلك فان شركات التأمين لابد أن تكون فى نفس إطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضماناً لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامساً - فى المجال العقارى :

يجب ان تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال ، و ملكية غير مستغلة تؤدي دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة اصحابها .

وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فان قوانين الإصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى للملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها ، أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الإقطاع . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة ، وعلى أن تقوم الأسرة التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بضمن نقدي الى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعى أو للغير .

كذلك ففى مجال ملكيات المباني تكلفت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية فى مكان يعتمد بها عن أوضاع الاستغلال ، على أن متابعة الرقابة أمر ضرورى وان كانت الزيادة فى الاسكان العام والتعارنى سوف تسهم بطريقة عملية فى مكافحة أية محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته، تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

ان هذه القوانين - امتداد لمقدمات سبقتها - كانت جسراً عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه لولا قوة إيمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة ، ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى

المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين في الفترة الحرجة التي أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى - قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ان ذلك كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته ، يثبت في الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداداته بالعناصر المخلصة من أبنائه لتحمل أصعب المسؤوليات وأكثرها دقة .

ومن المؤكد ان الاجراءات التي أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد سم - بعد ان بدت محاولة الانقضاء الرجعي على الثورة الاجتماعية - عملية حاسمة لازالة رواسب عهد الاقطاع والرجعية والتحكم .

ان هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التي حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد أكدت هذه الاجراءات - يعني الحراسة - ان الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالي سواء كان طبقيا موروثا او كان طبقيا انتهازيا ، على انه من الواجب الا يستقر في اذهاننا ان الرجعية قد تم الخلاص منها الى الابد .

ان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يفريها بالتصدي للتيار الثوري الجارف ، خصوصا في اعتمادها على الفلول الرجعية في العالم العربي المسنودة من جانب قوى الاستعمار .

ان البقعة الثورية كقيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعي مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية ان تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التي حاولت المصالح الخاصة ان تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية - كما ينادى أعداء الاشتراكية - وانما هو توسيع لآطار المنفعة وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب .

كذلك فان التأميم لا يؤدي الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسؤوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق أهداف الانتاج أو في رفع مستواه النوعي ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبير بعض الأخطاء فلا بد لنا ان ندرك ان الأيدي الجديدة التي انتقلت اليها المسؤولية في حاجة الى المران على

تحمّل مسؤولياتها ، ولقد كان محتما على أية حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدي الوطنية حتى وإن اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم - كما تنادى بعض العناصر الانتهازية - عقوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغى بالتالى ممارسته فى غير أحوال العقوبة .

أن نقل أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الفردية الى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

على أن الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تُلغى وجود القطاع الخاص .

أن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ولا بد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه ، وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد - كما كان فى الماضى - على الاستغلال الطفيلى .

أن الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الأمر من كونه وارثا لعهد المفاقرين الأجانب الذين ساعدوا على نزح ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحماية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود السيطرة على الحكم ببقية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لا فائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحماية ليزيد أرباح حفنة من الرأسماليين ليسوا فى معظم الأحوال غير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاستغلال من وراء ستار !

كذلك فإن الشعب لم يكن بوسعها أن يقف مكتوف اليدين الى الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير .

أن التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تستند اليها الديمقراطية السليمة وهى ديمقراطية كل الشعب .

أن صنع التقدم بالطريق الرأسمالى - حتى وإن تصورنا إمكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن - لا يمكن من الناحية السياسية إلا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

أن عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى بتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي ، والقضاء على كل أمل في
التطور الديمقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي - بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي
سلميا ، وبما يتيح من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات - يوزع
عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمي سياسيا من
حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية
الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن ان يتحقق الا بانهاء كل قيد
للاستغلال يحد من حريته .

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية ، وبهما معا
تستطيع ان تحلق الى الافاق العالية التي تتطلع اليها جماهير الشعب .

(الميثاق الوطني .

الفصل الثاني

الثورة الاشتراكية

- * جذور الثورة الاجتماعية ودوافعها .
- * ثورة سياسية وثورة اجتماعية .
- * ثورتان للبناء الاشتراكي .
- * دور الثورة الاجتماعية .
- * هدف الثورة الاجتماعية هو تكافؤ الفرص .
- * كيف يمكن الثورة الاجتماعية أن تباشر تأثيرها ؟ .
- * من الشعب ؟ ومن اعداء الشعب ؟ .
- * دور الرأسمالية في التصنيع .
- * الرأسمالية والشركات الممصرة .
- * الرجعية ترفع شعار الاشتراكية .
- * الرأسمالية وقوانين يوليو الاشتراكية .
- * موقف الطبقة المتوسطة من الثورة الاشتراكية .
- * الايمان بالاشتراكية .
- * اشتراكيتنا تعبر عن ظروفنا .
- * الفرق بين اشتراكيتنا وبين الاشتراكيات الأخرى .
- * حل الصراع الطبقي بالوسائل السلمية في اطار الوحدة الوطنية .
- * تجربة اشتراكية رائدة .
- * ترابط الاشتراكية بالوحدة .
- * ترابط الاشتراكية بالديمقراطية .

جنور الثورة الاجتماعية ودوافعها

ان مرحلة الثورة الاجتماعية لها جذورها ، هذه المرحلة لها خط سيرها ، هذه المرحلة لها ترابط بكل شيء مررنا فيه ، هذه المرحلة نتيجة كفاح طويل ، ونتيجة وعى وتصميم من الشعب .

قامت الثورة فى « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » وكانت هذه الثورة هى حصيلة كفاح الشعب من أجل الحرية ، ومن أجل الاستقلال ، ومن أجل العدالة الاجتماعية .

وفى يوم « ٢٣ يوليو » كانت هناك ثورة سياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ومن أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار ، وبدأت فى الوقت نفسه ثورة اجتماعية تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية .

وقبل قيام الثورة كنا نحس ونشعر ونرى دواعى هذه الثورة الاجتماعية ، ومنذ أول يوم من أيام الثورة بدأنا أيضا فى الثورة الاجتماعية ، ولكن معالم الطريق لم تكن واضحة تمام الوضوح ، ومن أول يوم فى الثورة قلنا اننا نجابه ثورتين : ثورة سياسية ، وثورة اجتماعية ، وأوضحنا ذلك فى كتاب فلسفة الثورة وفى الخطاب التى قلناها فى أول يوم من أيام الثورة .

وفى احدى المرات قلت : ان علينا أيضا ان نجابه ثورة ثقافية ، لان الثورة الثقافية لازمة لنا لكى ندعم ثورتنا السياسية ، وندعم ثورتنا الاجتماعية .

ثورة سياسية وثورة اجتماعية

قلنا ان الثورة السياسية تحتاج الى جمع قوى البلاد ضد الاحتلال وضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار .

وقلنا ان الثورة الاجتماعية تفرض علينا ان نمنع الاستغلال ، وان نعيد توزيع الثروة .

وكان هناك تضارب بين طبيعة كل من الثورتين : الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ، لأن الثورة السياسية كانت تستدعى ان تجمع جميع القوى حتى تقضى على الاستعمار وحتى تقضى على أعوان الاستعمار ، وحتى تتخلص من الاحتلال .

اما الثورة الاجتماعية فكانت تحتم علينا ان نصطدم مع قطاعات مختلفة فى الأمة من أجل اقامة العدالة الاجتماعية السليمة ، ومن أجل القضاء على الاستغلال بكل معانيه ، الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى .

وهذا النوع من التضارب عايناه منه فى بلدنا ، وعانت منه بلاد أخرى كثيرة من البلاد التى استقلت حديثا والتى أرادت أن تضع الثورة السياسية وتضع الثورة الاجتماعية فى الوقت نفسه موضع التنفيذ .

ثورتان للبناء الاشتراكي

الثورة الاجتماعية هى أن نبني بلدنا حتى يشعر كل فرد فى بلدنا بالحرية والسعادة وأنه يعيش فى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

والثورة السياسية وحدها لم تكن كافية لأن تحقق الأهداف التى أعلنها ، ولذلك كان لابد لنا من أن نخوض ثورة سياسية واجتماعية .

الثورة السياسية من أجل القضاء على الاستبداد السياسى والانتهازية واحتراف الحكم والتلاعب السياسى والأحزاب التى تتطاحن من أجل منافع ذاتية وشخصية ليكون الشعب كله يدا واحدة ، يعمل من أجل خير الشعب لا من أجل مصلحة فرد .

وسارت الثورة السياسية جنباً الى جنب مع الثورة الاجتماعية ، ولم يكن من السهل علينا أن نحقق الثورة الاجتماعية الا بعد أن ننجح فى تحقيق الثورة السياسية .

فالنواحي السياسية تتأثر دائماً بالنواحي الاجتماعية ، فإذا كان الاقتصاد وكل المقومات ملك فئة قليلة فمن الواضح أن السياسة والحكم تكون لهذه الفئة التى تملك الأرض والمال والنفوذ والسلطان .

فكان علينا أن نسير فى الثورتين معا لنقضى على الظلم الاجتماعى والاستبداد الطبقي لكى نكتل أنفسنا ونعبيء جهودنا من أجل بناء بلدنا ومن أجل البناء الاشتراكي الذى تتمثل فيه العدالة الاجتماعية .

(خطاب الرئيس بجامعة الاسكندرية)

(٢٧ من يوليو عام ١٩٦٢)

دور الثورة الاجتماعية

بعد تراجع الاستعمار عام ١٩٥٧ بعد هزيمة الحصارالاقتصادى كان من الواضح أن دور الثورة الاجتماعية قد جاء ، فالثورة السياسية حققت نصراً كبيراً بأنها أخرجت الانجليز ، ليس مرة واحدة فقط بل مرتين : مرة فى الجلاء ، ثم مرة بعد العدوان على بورسعيد ، كذلك تم إعادة قناة السويس ، ثم أممت معظم المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر .

وبعد النصر فى المعركة السياسية كان من الطبيعى أن تنتقل الى المرحلة الثانية الى الثورة الاجتماعية .

وفى سنة ١٩٥٧ تكلمت فى الجامعة فى مؤتمر التعاون ، وقلت كل

شيء ، والذي يرجع الى هذه الخطبة سوف يجد الخطوات التي اتخذت سنة ١٩٦١ بالتفصيل ، وسوف يجد كلاما خاصا بالاستقلال ، والراسمالية المستقلة ، وديكتاتورية رأس المال ، وعدالة التوزيع ، والتوزيع في التجارة .

بدانا في سنة ١٩٥٧ نتكلم في الاشتراكية ، وندعو للاشتراكية ، وبدانا في سنة ١٩٥٧ نرفع شعار اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، ولم تكن قد رفعتنا هذا الشعار قبل ذلك ، وقد تكون بدانا في عام ١٩٥٦ اول مرة ، ولكن في سنة ١٩٥٧ بدانا نركز على هذا الشعار ، وقلنا : ان معركة العدالة الاجتماعية معركة من أجل العدل ومن أجل الكفاية .

وتكلمت في هذه الخطبة في سنة ١٩٥٧ عن التوسع في الانتاج في كل ناحية من نواحي الانتاج ، ثم تكلمت ايضا عن الحاجة الى عدالة التوزيع ، وان يوزع الدخل القومي بطريقة عادلة بين أبناء الأمة بدلا من ان تستأثر به طائفة محدودة كما كانت الحال بالنسبة اليانا في الماضي . وكانت الاشتراكية مثلما قلت في هذه الايام ، هي طريقنا الى العدل ، او كان الشعار الذي رفعناه وهو اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني هو طريقنا الى العدل ، وكان من الواضح ان العدل الذي كنا ننادي به هو فعلا شريعة الله التي تنادي بالعدل ، وتنادي بالمساواة ، وتنادي بتكافؤ الفرص .

وكان رأينا انه اذا كان للحرية السياسية مفهوم أن يكون للمواطن الحق في تقرير أمر وطنه - فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق في نصيب من ثروة وطنه لجهده الخاص .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

هدف الثورة الاجتماعية هو تكافؤ الفرص

ما هدف الثورة الاجتماعية ؟ انه تحرير الشعب وتكافؤ الفرص ، وهل من الممكن ان نحرر الشعب وان نوجد تكافؤ الفرص بمجرد القول ؟ اننا نريد الحرية للشعب ونريد فرصا متكافئة .

لا يمكن ، مستحيل ، لماذا ؟ لاننا نشانا على نظام فلان الفلاني ولد في البيت الفلاني وورث ألف فدان او عشرة آلاف فدان ، وآخر ولد في بيت آخر أورثه الفقر والمصائب والأمراض .

اذن أين تكافؤ الفرص ؟ كيف يرث واحد السلطان والسلطة والآخر يرث البلاء ؟

طبعاً كان ذلك نتيجة تطور المجتمع منذ آلاف السنين : ابن الخولى يشب فلاحاً ، وابن الاقطاعي أو ابن الباشا يكون « سعادة البية ! » .

اذن أين تكافؤ الفرص بين ابن الخولى وابن الباشا ؟

لا يمكن أن يوجد ! والا فلماذا يذهب ابن الباشا الى الطبيب ولا يستطيع ذلك ابن الخولى ؟ واذا احتاج الاول الى الدواء يجده اما الآخر فلا ! .

هل هذه عدالة ؟ هل هذه شريعة الله ؟

فى رأى اننا اذا اردنا ان نقيم مساواة اجتماعية فلا بد ان نعطي كل فرد فرصة متكافئة ، فرصة متكافئة فى أن يتعلم ، فى أن يعمل ، فى أن يعالج ، فرصة متكافئة لكى يحيا بعد ذلك .

(محاضرات جلسات اللجنة التحضيرية)

(نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٦١)

كيف يمكن الثورة الاجتماعية ان تباشر تأثيرها ؟

كيف يمكن أن تباشر الثورة الاجتماعية تأثيرها ؟ وكيف يمكن أن تحقق المرجو منها ؟ .

فى رأى ان ذلك لا يمكن ان يتم بالاوامر سواء كانت هذه الاوامر ادارية او تشريعات او لوائح او مذكرات الى آخر ذلك .

وسيلة واحدة تمكن الثورة الاجتماعية من ان تباشر مهمتها وتباشر تأثيرها ، وهى الحرية الكاملة للشعب والديمقراطية الكاملة للشعب .

من الشعب ؟ ومن أعداء الشعب ؟

من الشعب الذى نتكلم من أجله ، والذى نعمل من أجله ؟

من الشعب الذى نريد من أجله مجتمعا متحررا من الاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى ؟

لكى نعطي الجماهير الحرية والديمقراطية بلا قيد ولا شرط لابد لنا ان نحدد : من الشعب ؟ ومن الذين يريدون الثورة الاجتماعية ؟

هناك تناقض واضح بين الشعب الذى يريد الثورة الاجتماعية والاقلية التى تريد مجتمعا يسوده الاستغلال السياسى والاقتصادى .

وبالطبع فان كلمة الشعب تختلف باختلاف الظروف واختلاف المفاهيم : فالיום فى ثورتنا الاجتماعية نستطيع ان نحدد من الشعب ؟ مثل ثورتنا السياسية التى حددت الشعب فى أنه كل من وقف ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ومن أجل الحرية ومن أجل تحقيق المبدأ الاول للثورة .

وانتهت المرحلة السياسية وبدأت المرحلة الاجتماعية ، ولو أنه قطعاً هناك ترابط كبير بين المرحلة السياسية والمرحلة الاجتماعية ، مرحلة

بناء الاشتراكية اذن فالشعب يشمل جميع الطبقات التي تساند البناء الاشتراكي وتساهم فيه ، وهؤلاء هم الذين نعطيهم الحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة .

بعد ذلك فالذين يقفون ضد العدالة الاجتماعية وضد الثورة الاجتماعية ويهدفون دائما الى الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، هؤلاء الذين يريدون السلطة لكي يحكموا أو الذين يمثلون الطبقة التي باترت النفوذ في الماضي أو يمثلون الأقلية — هل هم الشعب ؟

وفي رأي أنهم لا يمثلون الشعب ، ولكنهم يمثلون شيئا آخر ! ومن صراعنا ضد الاستعمار كان الشعب يكافح الاستعمار وأعوانه من الخونة ، وقد قلنا ان القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين انما هو اول هدف من أهداف الثورة ، وقلنا : اننا اذا لم نقض على أعوان الاستعمار فلن نقضى على الاستعمار لانه يرتكز عليهم !

واليوم لابد ان نكون واضحين في تحديدنا : الشعب هو من يساند الثورة الاشتراكية ويساند البناء الاشتراكي .

اذن عندما ناتي اليوم ونقول ان كل الحرية للشعب وكل الديمقراطية للشعب فلا بد ان نحدد من الشعب؟ الشعب هو الذي تعمل الثورة الاجتماعية من أجله .

ومن أعداء الشعب ؟

أعداء الشعب هم جميع القوى الاجتماعية والجماعات التي تناهض هذه الثورة الاشتراكية والاجتماعية والتي تهدف طبعا الى القضاء على هذا النظام الاشتراكي والعودة الى نظام رأس مالي مستغل ، او نظام مبني على أساس ديكتاتورية رأس المال مثل ما كان قبل سنة ١٩٥٢ .

(محاضرات جلسات اللجنة التحضيرية)

دور الرأسمالية في التصنيع

بدانا في التصنيع ، فماذا كان دورهم في التصنيع ؟

باستمرار كان كل كلامهم ان هذه الاجراءات لا تطمئن ، وان رأس المال خائف ، رأس المال جبان ، يريد ان يطمئن ، وطبعا كلنا يعرف ممن يخاف رأس المال ؟

انهم يريدون ان نترك لهم كل شيء ، أي أن نعلن انتهاء الثورة لكي يطمئن رأس المال الخائف ، رأس المال الجبان !

كانت كل هذه شعارات ترفع ، كلمات تقال لكي تفت في عضدنا ، ولكي تخيفنا ، ولكي تجعلنا نستجيب لرغباتهم .

ونتساءل : رأس المال غير المطمئن بعد الثورة ماذا فعل قبل الثورة ، قبل سنة ١٩٥٢ ؟ وما مقدار الأموال التي استخدمت من أجل التصنيع ؟

قبل الثورة فى سنة ١٩٥١ كان مجموع ما استثمر من أجل التصنيع مليونى جنيه ومن ١٠٠ ألف الى ١٢ ألف جنيه كان مجموع ما صرف فى الصناعة من القطاع الخاص .

بواذا قارنا ذلك بالعام الماضى (سنة ١٩٦٠) نجد ان ما استثمر من أجل الصناعة ٨٨ مليون جنيه تقريبا : أى ٤٤ ضعف ما كان يستثمر قبل الثورة !

لقد كنا نفقد لرأس المال الاتفاقيات مع الخارج ، ونوفر له العملة الصعبة ، ونوفر له جميع التسهيلات ، كل ذلك لكى يعمل ، ولكن كل ما كان يعمل هو الاستيلاء على أرباح المصانع !

فما المخاطرة التى كان رأس المال يأخذ فى مقابلها كل هذه الفوائد؟ لم تكن هناك أية مخاطرة بأية حال وانما المشروعات تحولت الى أرباح شخصية .

وكلنا نعرف ان المشروعات الصناعية حققت أرباحا كثيرة فى السنين الأخيرة نظرا لمنع استيراد جميع السلع الاستهلاكية .

وانا قد اردت ان اقول هذا الرد لكى أوضح ان المعركة - من اول يوم من سنة ١٩٥٢ - معركة فيها شد وجذب ، وفيها صراع طبقى .

وانا لا نستطيع ان نقول : ان الصراع الطبقي غير موجود طالما يوجد فلاح يعمل « كعامل تراهيل » ولا يجد ما يأكل ، وهناك شخص آخر يكسب فى السنة مليون جنيه ، ويرسل له مكتبه فى باريس عشاءه بالطائرة !

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الراسمالية والشركات المصرية

لما بدأ الحصار الاقتصادى بعد معركة قناة السويس كان للرجعية دورها ، هربوا الأموال ، ضاربوا بالنقد !

وبعد ذلك بعد اعلان تمصير الشركات البريطانية والفرنسية تكاتف الراسماليون معا وقدموا طلبات ، وجاء الدكتور القيسونى بكشف قدمه له الراسماليون يريد كل واحد منهم ان يستحوذ على شركتين او ثلاث من الشركات المصرية .

ولكنى قلت له فى هذا اليوم : ان جميع الشركات المصرية تذهب للقطاع العام لاننا لن نستطيع بأية حال ان ندع الراسماليين يزدون من تحكمهم بأن يستحوذوا أيضا على ممتلكات فرنسا وممتلكات انجلترا .

وكانت الفرصة لنا فى هذا الوقت ان نقيم القطاع العام ، ونبدأ فى

انشاء قطاع عام فعلا على اساس واسع ، ونبدأ فى تطبيق الاشتراكية بمفهومها الحقيقى .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الرجعية ترفع شعار الاشتراكية

لقد اقامت الرجعية نفسها ، والرجعية المعاصرة او الرأسمالية المعاصرة ذكية جدا ، لأنها تؤقلم نفسها وفقا لطبيعة العصر !

فبعد سنة ١٩٥٧ رفع الرجعيون لافتات اشتراكيتهم ، وكان ذلك فعلا لأنهم يكسبون من زيادة الانتاج .

وطالما ان الاشتراكية مجرد لافتات فهم راضون ، وطالما ان الاشتراكية شعارات لاغير فلماذا يفضيئون ؟ فى الواقع أنهم يريدون ذلك وعلى استعداد لان يرفعوا شعارات فى الاشتراكية اضعاف ما نقوله فيها بشرط الا توضع الاشتراكية موضع التنفيذ او يتم تطبيقها !

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الرأسمالية وقوانين يوليو الاشتراكية

كلنا نعرف كم حصلت محاولات لمقاومة هذا التطور الاشتراكي أو هذه الثورة الاشتراكية ! وبعد قرارات يوليو سنة ١٩٦١ الى أى حد أصيبت البلد بنوع من البلبلة ! لأنه بعد فترة طويلة من المهادنة - وهى الفترة التى كانت بين خروج الانجليز وبين صدور القرارات الاشتراكية - صدرت هذه القرارات مرة واحدة .

واستطاع الاقطاعيون ان يخلقوا نوعا من البلبلة ، ولم يكن ذلك فى أول يوم ، فقد رأيت بنفسى فى أول يوم ، وثانى يوم ، وثالث وعاشر يوم كيف قابل الشعب هذه القرارات بمنتهى الترحيب ، وبعد ذلك بدأت البلبلة ، اذن هناك محاولات ضد هذا البناء الاشتراكي ، ممن ؟

من الذين ليست لهم مصلحة فى البناء الاشتراكي .

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

موقف الطبقة المتوسطة من الثورة الاشتراكية

لم يتكلم احد عن الطبقة المتوسطة ، وانا أرى انه لابد أن نتكلم عن الطبقة المتوسطة ، ونوضح الامور .

قطعا توجد الطبقة الرأسمالية والاقطاعية ، وتوجد الطبقة المتوسطة ،

وتوجد طبقة العمال والفلاحين . ويدخل ضمن الطبقة المتوسطة الرأسمالية الوطنية ، ويدخل ضمنها أيضا التجار - الرجل الذي يشتغل فى محله هو وأولاده ومعه أفراد يعملون ولا يكون من المستقلين - ويدخل ضمن هذه الطبقة المهنيون : الأطباء - المهندسون - المحامون - المحاسبون الى آخره .

وانا اعتبر ان كل هذه القوى اشتركت فى الماضى من أجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وان هذه القوى هى التى تستطيع ان تقرر مصير الأمة .

وبالنسبة للثورة الاشتراكية نجد أن بيننا وبين الرجعية والاستعمار صراعا وبين الرجعية ورأس المال .

والطبقة الرجعية والرأسمالية تحاول أن تبلبل وتجذب اليها الطبقة المتوسطة حتى تستخدمها فى ضرب الثورة الاجتماعية .

انا نقول ونوضح لهذه الطبقة المتوسطة ان مصالحها مرتبطة مع مصالح الشعب ، ومصالح العمال والفلاحين اكثر مما هى مرتبطة مع مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية .

انهم يشيرون بليلة ويقولون مثلا للأطباء : انه ستخفz او تحدد دخول الأغنياء ودخول الطبقات الكبيرة ، ولذلك لن يجد الأطباء المكاسب .

وانا فى رأى ان هذا الكلام الغرض منه البلبلة لأنه كلما ارتفع مستوى الشعب ازدادت قدرة الشعب على التعامل مع الأطباء ، ومع المحامين ، ومع المحاسبين !

(محاضر جلسات اللجنة التحضيرية)

الايمان بالاشتراكية

ان نصف الطريق الى تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، هذا المجتمع الذى نريده ونسعى اليه هو أن يرسخ ايماننا به كضرورة حيوية ، وأن يعمق اقتناعنا به كعقيدة واعية فاهمة .

أما النصف الآخر ، النصف الباقى منه - فهو ان نضع الوسائل العلمية والأساليب والصور الخارجية التى تحول هذا الايمان والاقتناع الى واقع حى .

ذلك انه بدون الايمان والاقتناع سوف يبقى الأمر كله مجرد شعارات تتناقلها اللسانة ، فاذا تجاوز الأمر هذه المرحلة تحت تأثير قوة دافعة فانه لن يصبح أكثر من خطوات متعثرة ، لا هى ثابتة ولا هى مستقيمة فى خطواتها .

هكذا أتصور ان كل جهد يبذل فى شرح المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى انما هو عمل ايجابى من أجل تحقيقه .

اقول ذلك كمقدمة أرتب عليها يقينى من أن هذا المجتمع الجديد الذى نتصوره يحتاج منا جميعا أن نشسحذ ملكاتنا الفكرية ، لتكون الصورة شاملة فى تعبيرها عن احتياجات تطورها .

(جريدة الأهرام ٣ من فبراير سنة ١٦٦٠ ؛

اشتراكيتنا تعبير عن ظروفنا :

ما الأساس الذى أطالب ترتيبا عليه بأن يرسخ إيماننا بالمجتمع الاشتراكى الديمقراطى كضرورة حيوية ، وأن يعمق اقتناعنا به كعقيدة واعية فاهمة ؟

لقد سمعت غمن يرى انه نظام وسط بين الأنظمة ، وبما أننا فى موقف وسط بين الشرق والغرب فكذاك يجب أن يكون نظامنا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية !

ثم سمعت غمن يرى انه نظام ابتكرناه ، وأنا تؤمن به لأننا لا نقلد به احدا .

وبما أن لنا شخصيتنا المستقلة فكذاك ينبغى أن يكون لنا نظام اجتماعى مستقل .

ولست أتصور ما هو أكثر بعدا عن الحقيقة من هذه التعليقات ، ولست أرى فيها كذلك أساسا يمكن الاستناد عليه فى الاقتناع بالمجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

لماذا ؟

أولا - أن الحياد السياسى الذى تنادى به ليس موقفا وسطا بين الشرق والغرب ، وإنما هو البعد عن التورط فى الحرب الباردة بين العسكريين ، ثم هو رغبة أكيدة فى إبقاء رأينا الدولى متحررا من الانحياز لكى نستطيع أن نضعه مع الحق حيث نجده .

ثانيا - انه حتى برغم ذلك - اذا جاز فى الحرب الباردة وفى مجالات السياسة اتخاذ موقف وسط أو يمكن أن يسمى وسطا - فان اتخاذ مثل هذا الموقف فى مجالات العقائد الاجتماعية أمر مستحيل .

ان الحرب الباردة نزاع بين كتلتين بعيدتين ، ومن ثم فنحن نستطيع أن نعزل أنفسنا عن تياراتها ثم نقرر لأنفسنا ما نراه ، أما العقائد الاجتماعية فامر أعرق ، اذ هى من صميم قلبنا وعقلنا وروحنا .

ومن هذا يصبح الحديث عن خط وسط حديثا سطحيا ، ذلك بأن عقائد أمة وتطورها الواعى بدافع هذه العقائد لا يمكن أن تقيدهما

الخطوط الوهمية : ترسم في الوسط أو تتحرك يمينا ويسارا طبقا لارادة الرسام !

ثالثا - ان العقائد الاجتماعية لا تستقر وتثبت لمجرد انها اختراع خاص للمنادين بها لم يقلدوا به أحدا ولم يسيروا به في ركاب غيرهم ، وانما تثبت العقائد الاجتماعية حين تكون قريبة من قلوب أصحابها وعقولهم وأرواحهم .

ولقد كررت الحديث عن القلب والعقل والروح ، وأريد أن احدد مفهوما لهذه الثلاثة :

ان قلب الأمة هو أمانيتها .

وعقل الأمة هو حاضرها .

وروح الأمة هو تاريخها .

وليس في وسع المرء ان يقف موقفا وسطا بين قلبه وعقله وروحه . كذلك ليس في وسعه ان يخترع فيها ويصنع .

وانما مزيج القلب والعقل والروح لاية أمة هو الذي يتفاعل ليخون في نهاية الأمر عقيدتها الاجتماعية او هكذا ينبغي ان يكون ، فليس هو اذن موقفا وسطا بين العقائد ، وانما هو التطور الطبيعي الى مداه .

كذلك ليس هو اختراعا تنفرد به وانما هو التعبير الاصيل عن ظروفنا الخاصة .

(جريدة الاهرام - ٢ من فبراير سنة ١٩٦٠)

الفرق بين اشتراكيتنا وبين الاشتراكيات الأخرى

قلنا ان اشتراكيتنا تتمشى مع ظروفنا ، ونحن لا نثقل التجارب الاجتماعية التي في العالم ، ولكننا ندرس ونطلع عليها بلا تعصب ، ولكن هناك فارقا أساسيا بين اشتراكيتنا - وفق ما بين هذا الميثاق الوطني - وبين الاشتراكية الماركسية اللينينية :

الماركسية اللينينية لا تعترف بالدين ونحن نعتز بالدين ونعترف بالله .

الماركسية اللينينية تطالب بالانتقال من دكتاتورية الرجعية الى دكتاتورية البروليتاريا التي هي دكتاتورية طبقة ما ، ونحن لا نقول بأن تنتقل الدكتاتورية من طبقة الى طبقة والا فسندخل في حرب أهلية ، فنحن ننتقل من دكتاتورية الرجعية الى ديمقراطية الشعب أجمع .

والماركسية اللينينية تطالب بهدم الطبقة المستقلة بعنف واستئصالها ، ونحن نقول : اننا نحل مشاكلنا بدون اراقة دماء ، ونتيح لهذه الطبقة أو لأفرادها فرصة العيش الكريم .

والماركسية لا تؤمن بالملكية الخاصة ونحن نقسمها الى ملكية غير مستقلة وملكية مستقلة ، ونحن ضد الملكية المستقلة .

والماركسية والشيوعية تنص على تأميم الأرض ، واشتراكيتنا لا تنص على تأميم الأرض ، بل تؤمن بالملكية الفردية فى الأرض فى اطار من التعاون .

(محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)
(الجلسة السابعة - ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٢)

حل الصراع انطبقى بالوسائل السلمية فى اطار الوحدة الوطنية

هناك تصادم بيننا وبين أعدائنا ، بيننا وبين الرجعية ، لهذا قلنا فى الميثاق الوطنى : ان الرجعية يجب أن تسقط ، وتحالف الاستعمار مع الرأسمالية يجب أن يسقط ، والرجعية يجب أن تتجرد من جميع أسلحتها .

قلنا هذا ، وبذلك قضينا على التصادم بيننا وبين الرجعية وبقي ويبقى بعد ذلك التناقض الذى بين قوى الشعب العاملة الآن : هناك تناقض بين العمال والفلاحين ، وهناك تناقض بين العمال والرأسمالية الوطنية ، وحل هذا التناقض يأتى بالوسائل السلمية .

(محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)

نصنع تجربة رائدة

ان كل بلد يجب ان يطبق هذا النظام بما يتمشى مع ظروفه وتقاليده ومع معيشته وهذه هى تجربتنا . نظامنا يخرج من بلدنا - نظام نابع منا من طباعنا وعاداتنا ، انه نابع من ايماننا وليس منقولا من أى نظام . نظامنا الاشتراكى ليس كتابا نضعه موضع التنفيذ ، ولكن كل خطوة من هذا النظام انما هى نتيجة التجارب ، ونتيجة العدل فى مجتمعنا حتى تتناسب هذه الخطوات مع مجتمعنا ومع تطوره .

لقد جربنا فى السنين الماضية التجربة والخطأ ، وكانت هذه التجارب هى اساس بناء المجتمع الاشتراكى ، وهذا المجتمع ليس عبارة عن كتاب منزل وكتاب مكتوب ! قالوا علينا اننا نضع تجربة لم نصنع ، وهذا فخر لنا ، لاننا لا ننقل تجربة من الدساتير الشرقية ، او من الدساتير الغربية ولكننا نصنع تجربة تسير وفق عاداتنا ووفق طبيعتنا ووفق انفسنا ، وهذا فخر كبير لنا لان النقل ليس هو السبيل الامثل بأية حال لكى نرسى قواعد مجتمعنا .

نحن نبني ونصمم المجتمع

ان بناء المجتمع الجديد ليس مهمة سهلة ، ولكنه مهمة صعبة ،
لأننا لا نبني المجتمع الجديد فقط ، وانما نضع تصميم هذا المجتمع
الجديد لأنفسنا قبل أن نبنيه .

ان ظروفنا تختلف عن ظروف غيرنا ولا يمكننا أن ننقل تجربة مجتمع
آخر لأن كل مجتمع يصنع تطوره والنظام الذي يلائمه ، وطبعاً لو كنا
أخذنا أي نظام ونقلناه لأجل تطبيقه في مجتمعنا وتجاهلنا في هذا
طبيعة مجتمعنا والعوامل المتباينة والمختلفة بين أرجاء هذا المجتمع - فلن
نستطيع أن نخلق النظام والمجتمع اللذين يلائمان هذا الشعب ، ولكننا
مطالبون بأن ندرس تجارب الآخرين حتى نستطيع أن نفيد منها ، اننا
نبني هذا المجتمع الجديد ، لا نبنيه فقط وانما نصممه أيضاً ، وهذا
التصميم مستمر والعمل فيه مستمر ، ونحن نبني المجتمع ونضع تصميم
المجتمع ونستوحى هذا التصميم من ظروفنا .

(خطاب الرئيس في المؤتمر التعاوني)

(بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٨)

ترابط الاشتراكية بالوحدة

هناك ترابط كبير بين الاشتراكية والوحدة ، ولذلك فاننا نقول
باستمرار : اننا لن نتحد ابداً مع أي بلد عربي الا حين يطبق الاشتراكية،
ويعلن ماذا يعني بالاشتراكية ، وبذلك لا تتعرض الوحدة للخطر ، لأن
تطبيق الاشتراكية واعلان محتواها يمنع الانتهازية التي تعلن انها
اشتراكية ثم تتحالف مع الرجعية في تسديد الطعنات الى الوحدة .

ان هذا يقضي على جميع العناصر التي وجدت بطبيعتها لتحارب
الوحدة .

واذا سألنا اليوم من الذي يحارب الوحدة غداً في سورية ؟ انها
الشعوبية والرأسمالية لأنهما تعلمان أن الوحدة معناها الاشتراكية ، ومن
ثم اذا سبقت الوحدة الاشتراكية فلا بد للرأسماليين أن ينقضوا على
الوحدة أولاً حتى لا يقعوا تحت بطش الاشتراكية كما يتصورون أن
الاشتراكية تبطش بهم . وهذا هو ما حدث في تجربة الوحدة الأولى ،
ولذلك سميت الرجعية بالانفصالية لأن الانفصال حماية للرجعية من
الاشتراكية ، وربما كان انقضاضهم على الوحدة ليس كرهاً في الوحدة
ولكنه كره في الاشتراكية ! .

والوحدة هي التي تنقلها من الثورة الوطنية الى الثورة الاجتماعية
فما هو الرأي بالنسبة للاشتراكية ؟

هذه كلها موضوعات تحتاج الى الحديث بوضوح وبصراحة لكي نستطيع أن تكون على بينة من الشعار ومحتواه ، لأن أخطر حاجة تقابلنا أن يكون عندنا شعار ولا نعرف ما محتويات هذا الشعار .

(محاضرات جلسات مباحثات الوحدة)

(مارس - أبريل سنة ١٩٦٢)

الاشتراكية والوحدة

كانت الوحدة تعبيراً عن آمال الشعب العربي في بناء المجتمع الجديد على أساس متحرور من الاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، على أساس من العدل الاجتماعي .

الثورة في ذاتها ليست غاية ، ولكنها كانت وسيلة لإقامة المجتمع الذي نريده .

والوحدة كانت ثورة اشتركت فيها مصر وسورية من أجل تحقيق القومية العربية ، ومن أجل إقامة المجتمع الذي يشعر كل فرد فيه بالعدالة وبالمساواة .

ذلك لأن المجتمع الذي وجدناه وورثناه كان مبنياً على الاقطاع وعلى الاستغلال ودكتاتورية رأس المال ، وكانت القيم والمفاهيم فيه تختلف عما يريد كل فرد وعما يتصوره كل فرد .

كانت الحرية عبارة في الدساتير ، وكانت الديمقراطية عبارة في الدساتير ! وكان الاستغلال يسلب الحرية ويسلب الدستور !

كانت دكتاتورية رأس المال تقضي على كل معنى من معاني الحرية ، لأن رأس المال يستطيع أن يفعل كل شيء والذي حرم المال لا يستطيع أن يفعل أي شيء .

كان الذي عنده مال يستطيع أن يفتح جريدة يومية يعبر فيها عن رأيه ، ويدافع فيها عن مصالحه ، من دكتاتورية رأس المال ، وعن حرته في أن يستغل .

وكان المحروم من المال لا يستطيع أن يعبر عن رأيه تعبيراً كاملاً على قدم المساواة مع من استطاع أن يصدر جريدة ، مع من يملك !

واليوم أصبحت الصحافة في بلدنا ملكاً لقرائها ، للشعب وليست ملكاً لرأس المال المستغل ولا ملكاً لحزب .

حينما قامت الثورة كانت تهدف الى القضاء على كل هذا ، كانت تهدف الى القضاء على الفوارق بين الطبقات .

ولكن في الوقت نفسه كنا نريد أن نصل الى هذا بالوسائل السلمية ، كنا نريد أن نصل الى هذا بالتفاهم وفي إطار من الوحدة الوطنية .

كنا نريد أن نصل الى هذا بطبيعتنا العربية الكريمة الطيبة .

ونحن نستطيع أن نفخر ونعتز بأننا نسير في تحقيق هدفنا بهذه الروح ، لم تنتفض قط طبقة على طبقة لتسود هي ، وتجعل الطبقة الأخرى مستغلة أو تجردها من كل شيء .

نحن كشعب في إطار الأمانى الشعبية وبالقوة التى فى أيدينا وهى قوة الشعب - نغير هذا المجتمع حتى يتناسب مع أمانينا ومع آمالنا .

لهذا لابد أن نعمل ونزيد الانتاج ، لأننا اذا أردنا فعلا أن نخلق المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية فلا بد أن نزيد من دخلنا القومى ، وزيادة انتاجنا القومى هى التى ستمكن من رفع مستوى الفرد فى هذه الجمهورية .

ان هذه الجمهورية باعلانها العدالة الاجتماعية وقضائها على الظلم تنبه أذهان الناس فى جميع أنحاء المنطقة التى نعيش فيها الى حقوقهم ، والعمل الذى يتم فى هذه المنطقة لابد أن ينعكس وأن يكون له رد فعل ليس فى محيطنا فقط ، ولكن على نطاق عالمى ، لأن ثورتنا الاشتراكية ليست بالحدث البسيط ، ولكنه حدث كبير ، لأننا نحقق الاشتراكية بطريقة تنبع من ارادتنا وبطريقة تتمشى مع طبيعتنا .

ان المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية انما هو أيضا عملية نسبية ، لأن الرفاهية متعلقة بحاجة الفرد وحاجات الفرد لا تنتهى ! اذن فطريقنا طريق طويل ولا نهاية له ، وسنعمل باستمرار على تطوير مجتمعنا .

وأرجو أن تحقق هذه الثورة الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ، وأن يعرف كل فرد واجباته لأن العمل هو سبيلنا الوحيد للبناء .

(محاضر جلسات مباحثات الوحدة)

(مارس - أبريل سنة ١٩٦٢)

ترابط الاشتراكية بالديمقراطية

ثورة « ٢٣ يوليو » كانت أول من نادى بشعار الديمقراطية الاجتماعية ، فالديمقراطية حتمية الحل الاشتراكي لتحقيق الديمقراطية، ولا يمكن أن توجد ديمقراطية بمعناها الصحيح الا اذا تحقق الحل الاشتراكي ، فالديمقراطية - بدون اشتراكية - تعبير دكتاتورية رأس المال ودكتاتورية الاقطاع ، أى دكتاتورية الرجعية (أو دكتاتورية البورجوازية) .

وليس معنى هذا أن الاشتراكية تغنى عن الديمقراطية ، ولكن الاشتراكية ضرورة لاقامة الديمقراطية والا فستبقى الديمقراطية هى الديمقراطية الطبقة ، أى دكتاتورية الطبقة الواحدة التى تمثل تحالف الاقطاع مع رأس المال .

لا وجود للديمقراطية الا اذا تحققت الديمقراطية الاجتماعية التي توجد في ظلها المساواة وتجعل الشعب يستطيع أن يباشر عمله السياسي .

والشعب لن يكون حرا اذا تحكم رأس المال أو الاقطاع ، والديمقراطية السياسية تحمي الاشتراكية ، ولهذا نص الميثاق أن يكون ٥٠٪ على الأقل من أعضاء البرلمان من العمال والفلاحين ، لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في الاشتراكية .

الاشتراكية هي سيطرة الشعب على وسائل الانتاج ، اذن لابد أن تكون هناك خطة حتى يمكن أن تكون الاشتراكية تطبيقا فعليا لا مجرد شعارات !

وحيثما بدأنا في تطبيق الاشتراكية تخلصنا من رأس المال الاجنبي فأمننا البنوك والشركات وقناة السويس .

والاشتراكية - وفقا للميثاق - لا تعنى التأمين وانما الكفاية والعدل .

والعدل يدخل ضمنه التأمين ، اما الكفاية فيدخل ضمنها التصنيع وزيادة الانتاج .

(محاضر جلسات مباحثات الوحدة)

(مارس - أبريل سنة ١٩٦٢)

الفصل الثالث

طريق الاشتراكية

طريق الاشتراكية

- * ما المجتمع الاشتراكي ؟
- * مشاكل وعقبات
- * تذويب الفوارق بين الطبقات
- * الحرية والخبز
- * حرية المواطن
- * صورة المستقبل
- * طريق البناء
- * الوحدة الوطنية سلاحنا
- * لسنا وحدنا
- * مجتمع خدمات
- * سيادة الشعب
- * تحطيم الاقطاع دعامة الاشتراكية
- * دور الجامعات في بناء المجتمع
- * معنى الاشتراكية

ما المجتمع الاشتراكي ؟

حينما أعلننا أننا نتجه الى بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني كان الشعب يشعر أننا بهذا نعبر عن آماله وأمانيه ، فماذا يعنى المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ؟ .

ان هذا يعنى المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية والعدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة بالقضاء على الاستغلال والقضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال وإيجاد فرصة متكافئة لكل فرد من أبناء هذا البلد ، لا سادة ولا عبيد ، ولكننا جميعاً تحت علم هذه الجمهورية نشعر بالعزة ونشعر بالمساواة .

كان هذا هو المبدأ الذى أعلنه منذ قامت الثورة وحينما أيد الشعب هذه الثورة لم يكن يؤيد المبادئ فحسب ، بل كان يعنى بهذا أنه الى متى نفسه أن يحقق هذه المبادئ ويضعها موضع التنفيذ .

(عيد النصر)

٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠

مشاكل وعقبات

لقد قابلتنا فى الطريق مشاكل وعقبات كان علينا أن ندلل هذه المشاكل وهذه العقبات والمشاكل الطبقيّة ، ويجب ألا ننسى أننا مجتمع قاسى من التناحر بين الطبقات بمعنى أنه كان عندنا طبقة اقطاع ، طبقة مستغلة ، وطبقة تستغل رأس المال للسيطرة ، وورثت هذه الطبقة الامكانيات ، وكان عندنا طبقة مستغلة لم تثر ولم يكن أمامها إلا الكفاح والجهد فى سبيل أن تأخذ مكانها الطبيعي فى البلد ، وهذا يتغير بالعمل والعمل المثمر .

ان أول أهدافنا هو تقريب الفوارق بين هذه الطبقات بالقضاء على تحكم رأس المال وديكتاتورية رأس المال قوة ، فإذا سار رأس المال فى طريق الخطأ فى الاستثمار فانه يمثل فعلاً دكتاتورية ، لأنه عن طريق المال يمكن أن تتكون القوة ، وطبعاً ينحرف عن الطريق الجاد الى الاستغلال .

ولكى نحقق مجتمعاً ترفرف عليه الرفاهية يجب أن نضع هذا موضع الحساب : تقرب الفوارق بين الطبقات ، ونعمل من أجل الطبقة العاملة كلها ، ومن أجل البلد كله ، ولا نعمل من أجل أفراد ومن أجل أشخاص .

(خطاب الرئيس عند اجتماعه بأعضاء مجلس)

محافظة بورسعيد فى عيد النصر الرابع عام ١٩٦٠ .

تذويب الفوارق بين الطبقات

وعندما اطالب بتذويب الفوارق بين الطبقات اعتقد انى لهور عن أمل الشعب ، ويخطيء من يظن اننى اطالب بتذويب الفوارق بين الافراد ، لأن كل فرد له خواصه الأخلاقية وخواصه العلمية ، وأيضا خواصه من ناحية المهارة فى العمل أو من ناحية التجارب التى اكتسبها من مزاولة عمله ، ويجب الا يخطر فى بالنا اننا نعمل الناس كلهم كالطوب او مثل علبة الكيريت مثلا ، فهذا شيء غير ممكن ، لأن الناس بشر : فهناك فرد عنده اخلاق وآخر عديم الأخلاق ، وهناك فرد مثقف ومتعلم وآخر جاهل ، واننا لا نستطيع أن نذيب الفوارق بين هذا وذاك كما اننا لا نستطيع أن نذيب الفوارق بين الفرد الذى يرسب فى المدارس وخرج منها وبين الذى واصل تعليمه حتى حصل على الدكتوراه ، لأن تذويب الفوارق بين هذا وذاك يعد استحالة مادية لا تقدر عليها .

اننا نطالب بتذويب الفوارق بين الطبقات ، الطبقات التى ولدنا فيها وعشنا فيها : طبقة تحالف الاقطاع والرأسمالية المستغلة والطبقة المتوسطة وطبقة العمال والفلاحين ، هذه هى الطبقات الثلاث التى وجدناها وولدنا فيها وعشنا فيها .

لكن البلد كله كان يشتغل لحساب من ؟

لحساب طبقة واحدة ! لأن الظروف هيات لطبقة الاقطاع والرأسمالية المستغلة أن تحتكر السلطة والنفوذ والمال والأسلحة والجيش والبوليس وأكثر من هذا فان هذه الطبقة هى التى وضعت نظام الدولة بحيث يخدم مصالحها ، وكونت الجيش والبوليس من أجل حمايتها . انهم يعتبرون انفسهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى البلد ، أما الطبقة الأخرى فلا بد أن تعمل وتشتغل لخدمتهم ، لكى يحققوا المزيد من الأرض والمزيد من المال لمصلحة الطبقة الاقطاعية والرأسمالية المستغلة .

وكان الشعب لا يقبل بأية حال هذا الوضع ، فكان الشعب يثور باستمرار ، يثور من أجل الثورة الاجتماعية كان يقول : الاستقلال التام أو الموت الزؤام ، وكان يثور من أجل اجلاء الاستعمار الانجليزى ، وفى الوقت نفسه كان يثور من أجل الكفاية والعدل .

ومن أجل هذا قلت فى الميثاق الوطنى : ان حكم تحالف الاقطاع والرأسمالية المستغلة - حكم الرجعية - يجب أن يسقط ، لأن عدم سقوط هذا التحالف يعنى استحالة تذويب الفوارق بين الطبقات .

تذويب الفوارق بين الطبقات معناه مجتمع فيه عدالة اجتماعية وثورة اجتماعية من أجل القضاء على الاستغلال بجميع صورته ، ومعناه أن الطبقة المستغلة أو الرجعية التى تمثل تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل يجب أن تسقط ، ويجب أن تكون هناك فرصة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، ويجب أن ينتهى عهد الطبقة السائدة والشعب كله فى هذا

يمثل طبقة واحدة ، وهذا يعنى القضاء على الاستغلال ، والقضاء على
الاقطاع .

كان عندنا اقطاع وكلنا نعرف الذين كانوا يملكون ٢٠ ألف فدان او
٣٠ ألف فدان . كانوا يملكون اقطاعات وتفاتيش كثيرة جدا فى نجع
حمادى ، وفى الصعيد وفى الوجه البحرى ، هل كان هناك تخافو حرص
هل الفلاح الذى يمثل الأغلبية الكبرى (١٥ مليوناً من ٢٠ مليوناً) كان
له صوت ؟ هل رغيّف الخبز كان مؤمناً وكان متوافراً ؟ لا ، لأن هذا كان
يمثل سيطرة طبقة ، كانت هناك طبقة توارثت هذه السيطرة عن طريق
ملكية الأرض ، وعن طريق ملكية المال ، وعن طريق نفوذها ، وبذلك
أصبحت هى سيدة الموقف ، وكانت الديمقراطية التى تنادى بها هذه
الطبقة عبارة عن ديكتاتورية ، لأنها كانت لمصلحة طبقة واحدة ، لمصلحة
الاقطاع ، والرأسمالية المستغلة .

ولقد حرص الميثاق الوطنى على الحديث فى هذه الامور ، وطالب
بتذويب الفوارق بين الطبقات وقال بوضوح : ان تحالف الاقطاع
والرأسمالية أو الرجعية يجب أن يسقط ، بل يجب أن يجرّد من جميع
الأسلحة لأن الرجعية لن تقبل بأية حال أن يسترد الشعب حقوقه وأن
يسلبها سلطتها ، وأن يسلبها جهاز الدولة الذى كانت تعتمد عليه فى
تحقيق أطماعها وكل أنواع الاستغلال التى كانت تمثله .

وفى « ٢٣ يوليو » لما أعلن الجيش أنه فى جانب النضال الشعبى
وفى جانب الشعب حققنا أول خطوة فى اذابة الفوارق بين الطبقات .

واحب أن أؤكد هنا أن اذابة الفوارق بين الطبقات معناه تكافؤ
الفرص لجميع أبناء الشعب بحيث لا توجد طبقة تمثل الأسياد ، وطبقة
فى خدمة هؤلاء الأسياد ! كل واحد يملك الفرصة ويحصل عليها
لا بالقرابة ولكن بعمله وحده .

واستطيع ان أضرب مثالا على تكافؤ الفرص عندنا .

فأنا رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، وكان لى أخ فى الكلية
الحرية ورسب وطردته الكلية ، ثم التحق بجامعة الاسكندرية ورسب
مرة أخرى ، فطردته جامعة الاسكندرية ، ولم أحاول أن أتوسط له
وأعيده الى الكلية الحرية أو الى جامعة الاسكندرية .

هذا هو مجتمع تكافؤ الفرص الذى نريد أن نذيب فيه الفوارق بين
الطبقات .

(من محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)

ولكى نستطيع أن نقرب الفوارق بين الطبقات وحتى نستطيع أن
نخلق المجتمع القوى الذى ترفرف عليه الرفاهية لابد من أن نعمل ولابد
من أن نعمل على ألا يكون هناك عمال عاطلون ، وليست هذه هى
مسئولية الحكومة فحسب ، بل مسئولياتنا جميعا ، ثم لابد أن نعمل
على أن يكون لكل شخص فرصة تماثل فرصة أخيه ، ولابد أن نعمل

على أن يكون لكل شخص فرصة متعائلة في أعمالنا ، سواء الأعمال الحكومية أو الأعمال الأخرى ، ولابد من أن نتكلم بصراحة وبشجاعة ونقول رأينا بصراحة وبشجاعة في كل أمر من الأمور لنعرف طريقنا والعقبات التي تواجهنا .

فمثلا بعض المصانع التي افتتحتها تكلفت مليون جنيه ، واشتغل فيها أربعة آلاف عامل ، ومعنى هذا أن العامل الواحد كى نخلق له عملا يحتاج الى ١٥٠٠ جنيه ، وهذه عملية بديهية ، فإذا كان عندنا مثلا ألف في حاجة الى عمل أو ألفان أو ثلاثة آلاف فمعنى هذا أن نوفر الأعمال اللازمة للاستثمار لخلق المصانع ولخلق الجمعيات التعاونية الصناعية أو الحرفية كى نوجد لهم عملا .

(خطاب الرئيس عند اجتماعه بأعضاء مجلس محافظة بور سعيد وأعضاء

الاتحاد القومى بالمحافظة في عيد النصر الرابع عام ١٩٦٠)

الحرية والخبز

لقد كان الشعب ينشد الحرية وكان يدرك أن الحرية لا تنفصل عن الخبز ، وقد عرفنا في الماضي كيف كانت الحرية ، وعرفنا في الدروس التي أخذناها بعد دستور سنة ١٩٢٣ أن الحرية ليست برلمانا وقبة برلمان وحفنة من الناس نضعهم في البرلمان ، ولكن الحرية هي : المساواة ، والحرية هي : الديمقراطية الاجتماعية ، والحرية هي القضاء على الاقطاع وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، والحرية هي القضاء على الاقطاع ، وأن يكون لكل فرد الحق في أن يجد رزقه ولا يهدد في رزقه .

كان الشعب ينشد الحرية ، وكان يدرك أن الحرية لا تنفصل عن الخبز ، وأن المساواة لا تنفصل عن الحرية ، وكان يدرك أن لا حرية من غير خبز ولا حرية من غير مساواة .

هذا الدرس الذي أخذناه من المرحلة التي مضت من سنة ١٩٢٣ ومن التجارب التي حاول الاستعمار أن يضللنا بها والتي حاول المستغلون أن يضللوا بها تحت اسم الديمقراطية وتحت اسم البرلمانية ، ورأينا طبعاً كيف كانت الديمقراطية في عام ١٩٢٣ ؟ وكيف كانت البرلمانية الفاظاً براقية وعناوين ، وكانت وسيلة ونعماً لنا الاستعمار ؟ ولكن - كما قلنا - هل يمكن أن تكون الديمقراطية سياسية بدون أن تكون هناك ديمقراطية اجتماعية ؟ .

هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية سياسية والشعب كله يعمل عبيداً في الأرض ، والشعب كله يقاسى من سيطرة فئة قليلة مستقلة من الداخل ، والشعب كله يشعر أن الاحتلال جائم على نفسه ؟ .

أنا أريد أن أفهم كيف تكون هناك ديمقراطية في هذا البلد وعلى أرضه ٨٠ ألف عسكري بريطاني كانوا مرابطين في قناة السويس ؟ وأريد أن أفهم كيف تكون هناك ديمقراطية مع الاقطاع وسيطرة رأس المال ومع وجود فئة قليلة تتحكم في الناس ؟

كل هذه كانت شعارات زائفة نعطاها في ثوبٍ براق وفي ثوبٍ خلاّبٍ حتى يتخدر الشعب وحتى يكف عن كفاحه أو السير في طريق الكفاح لتحقيق الأمانى والآمال التى ينادى بها !

فما الحرية بالنسبة للرجل الذى لا يجد لقمة العيش لأولاده في الليل ؟ ان الحرية بالنسبة له ليست الا أن يجد لقمة خبز لأولاده ! الحرية بالنسبة للفلاح الذى يشتغل عبداً في الأرض أن يكون حراً ويكون سيد نفسه ، الفلاح الذى يطرده صاحب الأرض من أرضه هو ومتاعه وعائلته لأنه لا يطيع أوامره ولا يقبل أن يكون رقيقاً وعبداً وخادماً مطيعاً ان الحرية عنده أن يكون مطمئناً على حياته ومستقبله ، والحرية بالنسبة للعامل الذى يفصل في أى وقت والذى لم يكن له الحق في أن يقول رايه ، وإذا قال رايه بحرية يفصل من عمله أيّاماً - ان الحرية بالنسبة له أن يكون مطمئناً على عمله ومطمئناً على مستقبله .

كان من الواضح لنا بعد الدروس التى اخذناها في السنين الماضية اننا اذا أردنا أن نقيم الديمقراطية فانما نهدف ونسعى الى اقامة ديمقراطية سليمة لا ديمقراطية تتحكم فيها اقلية تسيطر على الأغلبية او ديمقراطية يتحكم فيها المستغلون ، وانما كنا نعنى ديمقراطية الشعب ديمقراطية بناء هذا الوطن ، وهذا الذى أعنيه من أن الحرية لا تنفصل عن الرزق ، والمساواة لا تنفصل عن الحرية ، ولا يمكن أن تكون هناك حرية بدون مساواة ويكون هناك أناس مميزون ولهم الحق في كل شيء وأناس آخرون محرومون من كل شيء .

كان كل فرد يعتقد ويؤمن بعد أن قامت الثورة أن لا حرية من غير خبز ولا حرية من غير مساواة ، ومن أجل هذا فان الشعب لم يخدع نفسه ، ولكنه مضى بطور ثورته تطوراً بناء وهو واثق من نفسه ، وكان يحاول بكل وسيلة ألا يقع في أخطاء الماضي أو يضحك عليه أو يغربله ، لم يترك الألفاظ تضلله أو تتلاعب بمقدراته ، وانما مضى يعمل من أجل اقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لا يابه لكل القوى التى حاولت أن تعترض طريق تطوره ولا لكل الأسلحة التى استعملت ضده لتخرجه عن هذا الطريق .

(٢٣ من يوليو عام ١٩٥٩)

حرية المواطن

من هذا الايمان بالحرية يمارس شعبنا اليوم ثورة اجتماعية حفزته وتحفزها دائماً على أن يضع كرامة المواطن في الموضع الاسمى ، ذلك أن حرية الوطن انما هي تجميع لحرية المواطنين ، ولا يمكن أن تكون حرية

المواطن في بلد الا بقيام تكافؤ اجتماعي يمنح الجميع الفرصة المتكافئة
ويعمد خير الأرض الى مجموع الأحياء عليها .

من أجل هذا الإيمان أقدم شعبنا على خطواته الكبرى في سبيل
العدل الاجتماعي ، ثم اندفع الى خطة التنمية التي تستهدف مضاعفة
الدخل القومي في الجمهورية العربية المتحدة فيما لا يزيد على عشر
سنوات ، ولم تكن الخطة في حقيقة أمرها غير دعامة للعدل الاجتماعي ،
ليكون هذا العدل أساس مجتمعنا الجديد .

صورة المستقبل

والمستقبل كما أتصوره باذن الله وبعون الله وتوفيقه أن يكون عندنا
المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني الذي نتخيله ويمثل أحلامنا ،
كنا نحلم بالاستقلال ، ونحلم بطرد الانجليز ، ونحلم بتأمين قناة السويس
ونحلم بالتعمير وإقامة الصناعات ، كانت هذه كلها أحلاما ومن هذه
الأحلام أن يكون لدينا صناعة جديدة وأن نقيم السد العالي .

هذا هو المجتمع الذي نريده ونعمل من أجله ونعتمد على سواعد
المواطنين وعلى عملهم لإقامته .

ونحن في هذا البلد الذي حرم العمل في السنين الماضية نتيجة
للاستعمار وأعوان الاستعمار والعملاء نرى أن أمامنا فرصة وعلينا وأجبا
كبيرا من أجل العمل لتعويض ما فات . والمواطنون جميعا عدة لهذا
الوطن ويعملهم وتعاونهم نستطيع فعلا أن نحقق المجتمع الاشتراكي
الديمقراطي التعاوني .

ولن يمكننا بأية حال أن نفرض قيام هذا المجتمع ، لأن هذا المجتمع
لا بد أن يظهر ويتكون من إرادة المواطنين ومن نبضات قلوبهم ، ولا يمكن
أن نفرض المجتمع الذي نتمناه والذي نريده ، لأن هذا المجتمع لا بد أن
يكون تعبيرا عن إرادتنا ، فالمواطنون جميعا هم المجتمع ، وهم الذين
يشكلون هذا المجتمع ، وهم الذين يضعون هذا المجتمع في القالب الذي
يتمشى مع آمانيهم ومع أحلامهم والذي سيعيش فيه أبناؤهم من بعدهم .

طريق البناء

القد سرنا في طريق البناء وفي طريق التصنيع وفي طريق التطور ،
التطور الزراعي والتطور الصناعي ، وفي طريق المشروعات الكبرى كالسد
العالي وكنا نعتبر أن علينا وأجبا كبيرا أن نبني بلدنا لنحقق المجتمع الذي
نتمناه ونعمل من أجله ، وإذا كنا ننادي بالحرية السياسية فلا بد أن تكون
هناك حرية اجتماعية وتكون هناك عدالة اجتماعية ، وإذا كنا ننادي
بالمساواة فلا بد أن نعمل وننتج حتى نستطيع أن نضع هذه المساواة
موضع التنفيذ ، وكان هذا العمل الذي استطعنا أن نبداه والذي لم

يستطيع آباؤنا واجدادنا أن يبدعوه لأنه كانت هناك عقبات وكانت هناك
أرادة المندوب السامي وأرادة السفير البريطاني التي تمنع إقامة هذه
المشروعات ، وكان لنا الشرف في أن نرى الحجر الأول يوضع والبناء
يرتفع ، وهو الشيء الذي حرمة آباؤنا واجدادنا ، وكان هذا يكفي أن
يشرف جيلا بأكمله ، ولكننا استطعنا أن نرى لنصر وحلاوة النصر وأن نرى
حلاوة العمل في هذه السنوات وأن نحقق ما فات الآباء وما فات الأجداد
أن يحققوه .

(٢٢ من يوليو عام ١٩٥٩)

الوحدة الوطنية سلاحنا

كنا جنودا في سنة ١٩٥٦ واتخذنا من أجل حماية هذا الوطن ومن
أجل حريته ، ونحن أيضا جنود من أجل بناء هذه الجمهورية العربية
المتحدة لتكون جمهورية قوية وليدة عزيزة منيعة .

نحن نرى أن السلاح الأساسي هو الوحدة الوطنية ، ولقد كان
الاستعمار دائما يفرق بيننا حتى يقضي على كل أمل لنا في أن نبني بلدنا
ومنذ أن قضينا على الحزبية وعلى التفرقة أي منذ وحدنا جهودنا واتفقنا
على أهدافنا ، فكلنا نعمل من أجل هذه الجمهورية لا من أجل فرد أو فئة
من الناس - منذ هذا الوقت استطعنا فعلا أن نسير في الطريق السهل .

هذا هو طريقنا ! كل عمل في هذه الدولة لا يستهدف إلا مصلحة
الشعب ، وعلى الحكومة أن تقيم مسئوليتها من أجل التطور ومن أجل
التصنيع ومن أجل البناء .

في الجمهورية العربية المتحدة نعمل من أجل بناء المجتمع الذي
تترف عليه الرفاهية ، المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني المتحرر
من الاستغلال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

وكلنا جنود في هذا المجتمع لأن هذا المجتمع هو المجتمع الذي يمكن
لابنك المستقبل الباسم في هذا البلد ، لأنه يوفر له الفرص ، فلا يمكن
أن يكون الواحد فيه على حسب الارث الذي يرثه لأننا لن نورث السلطة .

والقضاء على الاقطاع والاستبداد السياسي والاستغلال معناه أن
يكون هناك فرص اشتراكية وهناك عدالة اجتماعية ومساواة بحيث أن
كل واحد من أبناء هذا البلد يحس أنه يجني ثمرة جهده وعمله وبحيث أن
كل فرد من أبناء هذه الجمهورية يشعر أن البلد ملك له وليست ملكا
لفلان لأنه ابن فلان باشا ، ومن أجل فلان يرث الجاه والتفوذ ! وعلينا أن
نقاوم هذا .

وقد تحاول الرجعية أن تعرقل مسعانا كما حاولت في مصر بعد
قيام الثورة ، ولكن لن نمكن الرجعية ولن نمكن الاستعمار وأعوان
الاستعمار من الوقوف في طريقنا ، طريق الاشتراكية التعاونية .

اذن لابد أن نسير في الخط الاشتراكي التعاوني لنعرف طريقنا

ونعمل من أجل الشعب لا من أجل فئة من الناس انتهازية أو استغلالية
ولذلك ينبغي أن نكون واثقين من أنفسنا ونعمل من أجل مصلحة الشعب
لا من أجل استرضاء فئة نفعية أو أية فئة انتهازية لنعرف طريقنا
ونسير في طريقنا .

لسنا وحدنا

هذا هو طريقنا من أجل بناء بلدنا في مجتمع اشتراكي ، ولابد أن
يتحقق هذا المجتمع الاشتراكي لأن هذه ارادته ارادة الشعب وهذه
مبادئ الشعب ولا يمكننا بأية حال أن نتنكر لمبادئنا أو ننساها ، وإذا
كانت هناك بعض الفئات تعمل على أن تستغل فان علينا أن نصفي
الاستغلال لأن الشعب ثار على الاستغلال .

ولهذا طبقنا قانون الاصلاح الزراعي لنقضي على الاقطاع ونسعمل على
مضاعفة الدخل القومي في جميع أنحاء الجمهورية في سنوات مهما
استنفذ هذا من مجهود ، لأن هذا هو السبيل الوحيد لنضمن لأولادنا
العمل والحياة الحرة السعيدة والحياة الكريمة ، وهذا هو السبيل
الوحيد لنضمن لأبنائنا حياة يجد فيها أن العمل الكريم العزيز ،
والعمل اليوم هو رأس مالنا ، وفي الماضي كان العمل عيبا ، واليوم يلبس
الهندس (الأفرو) ويشغل يديه .

لا يوجد عيب الآن وكل مواطن يكدر ليتمكن من بناء بلدنا . نحن لا
نستغل للاثجليز أو المستعمرين ، اننا نبني لوطننا ولاخواننا ولأولادنا ،
وبذلك ندعم هذه القاعدة ونحفظها ، وندعم هذه الطبيعة ونسير في زحفنا
المقدس نحو بناء جمهوريتنا ونحو بناء القومية العربية والوحدة العربية
ونحو بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

(عيد النصر - ٢٢ ديسمبر ١٩٦٠)

مجتمع خدمات

ولكى نحقق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني لابد من أن
نحقق خدمات اجتماعية وتأمينات اجتماعية ولن نستطيع أن نحقق هذه
الخدمات الاجتماعية وتأمينات الاجتماعية مرة واحدة . وأنا أود أن
أحقق ما نشر في برامج الاتحاد القومي وأبني مستشفى في كل قرية ولكن
من أين المال ؟ ولكن طبعا كلما نعمل ننتج ، وكما نعمل ازداد دخلنا ونتمكن
بعد ذلك من أن تؤدي خدمات .

أني أود أن يكون هناك معاش لكل واحد في هذه البلد ولكل أسرة
تفقد عائلها ، وأبتدانا بهذا في قانون العمل ، ولكننا نحتاج الى أن يزيد
دخلنا أولا أكثر من هذا ، اننا اذا قارنا دخلنا بالبلاد الاوربية نجد أن

دخل الفرد هنا حوالى ٤٠ جنيها فى السنة ، وفى دول أوربا ٣٠٠ جنية ومتوسط دخل الفرد فى أمريكا ٦٠٠ جنية !

اننا نريد بعد عشر سنين أن نجعل الأربعين جنيها ٨٠ جنيها ، وبعد ١٥ سنة أن شاء الله تكون الثمانون ١٦٠ جنيها ، ثم نمضى لنلحق بمن سبقونا ونعوض السنين التى فاتتنا .

وطبعا هذه الخطة تحتاج الى تضامن والى وعى والى يقظة وأن تكون حذرين من التحدى « الموجود » فى العالم ، ولا تلقى سمعا الى حملات التشكيك والاذاعات الى آخر الكلام ، وكل واحد يعمل وكل واحد يساهم بماله وكل واحد يمنع الاسراف ليشتغل ابنه المتخرج فى الجامعة .. وبدون اقامة مصانع وبدون توسع فى الأرض لن يجد خريج الجامعة عملا ، فالمصالح الحكومية مليئة بالموظفين اكثر من طاقتها ، فعلينا أن نفتتح مجالات جديدة للعمال حتى نستطيع تشغيل العمال ، وهذا طبعا يحتاج الى تضامن قومى والى اتحاد والى عمل ، ويحتاج الى أن نحس بشرف العمل ، وكل واحد نال درجة من الثقافة عليه أن يفكر فى اخوة له فى القرية لم ينالوا الفرص او الرفاهية التى حصل عليها وما زالوا محرومين ، واننا نريد اخواننا فى القرى وفى كل مكان أن يحصلوا على مستوى المعيشة التى حصلنا عليها ، الذين ثقفوا عليهم مسئولية تجاه الآخرين فى القرى ، الرجل الذى أتاحت له فرصة بأن يتعلم وأن يحصل على شهادة وأن يحيا حياة فيها نوع من الرفاهية عليه دائما أن يفكر أن له ابن عم أو ابن أخ أو قريب أو جار فى القرية لم ينالوا هذه الفرصة واقاموا فى القرية يعزقون الأرض من الصبح الى المغرب وأن عليه مسئولية تجاههم وأن يفكر فى القرية قبل أن يفكر فى نفسه .

وبهذا نستطيع أن نقيم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الحقيقى المتحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، ونستطيع أن نحقق الحلم ، واذا لم يتح لنا أن نرى تحقيقه فان من بعدنا يجدون أننا قد وضعنا لهم الاساس ، اساس مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

(٢٣ من يوليو عام ١٩٥٩)

سيادة الشعب

ان هدفنا الكبير انما هو بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال السياسى والاستغلال الاجتماعى .

وخلال السنوات الماضية التى لم يكن الطريق سهلا أو ممهدا وبرغم هذا بنينا اساسا قويا يحمينا واننا نتقدم فى حاضرنا الذى نعيش فيه ليكون سبيلنا الى مستقبلنا الذى نريد أن نبنيه .

اليوم ونحن نتجه الى تحقيق هذا الهدف وهو بناء مجتمع متحرر

من الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى بعد أن حققنا الاستقلال وبعد أن دعمنا هذا الاستقلال لابد أن نستعد ولا بد أن نعد العدة لمواجهة جميع الاحتمالات التى من الممكن أن تقابلها أو التى من الممكن أن تقيمها فى وجهنا القوى التى لا تريد لنا أن نقوى ولا تريد لنا أن نتطور ، لهذا كان الأساس للنجاح فى سبيل بناء مجتمع ترفرف عليه الرفاهية هو وحدة الشعب والقضاء على التفرقة بكل معنى من معانيها ، وإقامة مساواة وعدالة وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن الواحد .

إننا نستطيع أن نبني المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، سنستطيع أن نحقق الديمقراطية الحقيقية التى تعطى كل أبناء الشعب الفرص المتساوية . سنستطيع أن نحقق الديمقراطية الاجتماعية وهذا بتطوير بلدنا والقضاء على آثار الماضى وفى الوقت نفسه سنستطيع أن نشعر بالحرية الحقيقية ونشعر أن الحرية ليست كلمات تقال !

أن توفير الديمقراطية السياسية وتوفير الديمقراطية الاجتماعية لابد أن ينتج عنه حرية كاملة ، أن كل واحد سيكون مطمئنا على غده مطمئنا على مستقبله مطمئنا على وجوده ، وكما قلنا إننا نريد أن نخلق مجتمعا يشعر كل فرد فيه أنه من الملاك ، مجتمعا من الملاك الذين يجمعهم التعاون فنحول الأجراء الى ملاك هو هدفنا ، وليس هدفنا أن نحول الملاك الى أجراء ، وكل واحد يشعر بهذا يكون مطمئنا ويستطيع إذا شعر بالاطمئنان أن يمارس الحرية وتكون الحرية حقيقة واقعة ، وليست كلمة تقال ، ولا يمكن الغالبية الكبرى من أبناء الشعب أن يمارسوها .

وبهذا نستطيع أن نضع أسس المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية وهذا العمل لا يمكن أى فرد واحد أن يقوم به حتى لو كان رئيس الجمهورية ولا يمكن عدة أفراد أن يقوموا به ولو كان أسهم وزراء ، والذى يقدر على تحقيق هذا هو الشعب ، الشعب فى مجموعه والشعب الذى آمن بحقه فى أن يحيا حياة سعيدة كريمة وليست حياة كريمة بالشعارات والتهافتات .. والشعب الذى آمن بأن الحرية تحتاج الى عمل ، والديمقراطية تحتاج الى عمل ، والشعب الذى آمن بقوميته والذى ألى على نفسه أن يرفع علم هذه القومية .

أن الهدف إنما هو خلق مجتمع ترفرف عليه الرفاهية وكل عمل نعمله يهدف الى هذا ، وكل واحد يتحمل المسؤولية فى الدولة إنما يتحمل هذه المسؤولية من أجل خلق مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

إننا لم نكن أسياد أنفسنا لا سياسيا ولا اقتصاديا ولا اجتماعيا ، وبدأنا الثورة السياسية والثورة الاجتماعية ويجب ألا تنحرف عن الطريق الذى مكنا من أن نحقق أهداف الثورة السياسية وأهداف الثورة الاجتماعية .

وبالنسبة للثورة السياسية فقد آمنا بأن الوحدة الوطنية هى سلاحنا فى سبيل الحفاظ على استقلالنا وعلى كياننا السياسى وفى سبيل تمكيننا

من أن نضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ ، والكلام سهل لا يظهر خطؤه أو صوابه إلا إذا وضع موضع التنفيذ وبدأت التجربة والممارسة .

نحن نعمل من أجل بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوتي ، وهذا التعبير شامل لكل المعاني ، من هذه المعاني إقامة عدالة اجتماعية ، أي القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال ، والقضاء على الاقطاع معناه القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار .

تحطيم الاقطاع دعامة الاشتراكية

اننا نبني المجتمع الذي يتفق مع ظروفنا . مجتمعا اشتراكيا ديمقراطيا تعاوتيا مبنيا على القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم واعطاء الفرص المتساوية لجميع أبناء الوطن في جميع الميادين ، وقد أعلننا اننا حينما نقضي على الاقطاع فاننا لا نهدف الى تحويل الملاك الى أجراء ، بل العكس تحويل الأجراء الى ملاك ، بمعنى أن نأخذ الاقطاعيات ونوزع الأرض ونملكها الفلاحين الذين كانوا يعملون عند الاقطاعيين الذين سلبوا هذه الأرض بنفوذهم السياسي .

لقد استطعنا أن نحقق هذه الأهداف واستطعنا أن نوزع الأرض التي أخذناها في تصفية الاقطاع ، واستطعنا أن نحول الأجراء الى ملاك واستطعنا أن نقيم المجتمع الاشتراكي التعاوني الذي كنا نتكلم عنه وكنا نتمناه واستطعنا أن نقيم بين ربوع بلدنا صناعة قوية متعددة الاطراف في كل مكان .

وكانت المحبة والتآلف والاتحاد هي سبيلنا من أجل بناء المجتمع الذي نريده والمجتمع الذي نتمناه .

واليوم نبدا المرحلة الجديدة من أجل توزيع الأرض الجديدة المستصلحة ، وقد قلت دائما أن علينا واجبا كبيرا من أجل تحقيق الأحلام والأمان التي نتمناها ..

لقد تركنا الفرص في الماضي ، لا يمكننا اليوم بآية حال أن نمكن الفرس من أن تتركنا أو أن نترك الفرص التي نجدها أمامنا .

ان توزيع الأرض على الفلاحين يعتبر الدعامة الأولى للثورة ولأهداف الثورة ولأمال الثورة ، فظالما شكونا من الاقطاع وكان الفلاح يشكو ، يتالم ويشن من هذه الشكوى المريعة عشرات السنين وهو على حالة التي يشكو منها .

سما قامت الثورة وجدت أن الإصلاح الذي يعتبر الدعامة الأولى في عهد البناء يجب أن يتحرر بأنه من ينال هذه الحرية بالكلام وحده ، ولكن يتألف : يعمل ولهذا بدأنا تحديد الملكية الزراعية لنسرر الإصلاح من الإدمعباد : ثورة من الاستقلال ، فان الهدف الأول لهذه الثورة كان مركزا في كلمة واحدة : الحرية .

والثورة تعلم انه لن تكون هناك حرية اذا ظل الفلاح مقيدا في حريته السياسية ، واذا ظل مستقلا استقلالا كاملا تحت اسم الاقطاع وتحت اسم الملكية .

بدانا تحديد الملكية لكي نتحرر جميعا ، فقد خلقنا الله احرارا ويجب ان نعيش احرارا ، ويجب ان يدافع كل فرد منا عن حريته ويحرص عليها .

ونحن حين نوزع الأرض انما نبني بناء الأساس في سبيل الحرية الحقيقية الكاملة لا في سبيل الحرية الزائفة او الحرية المغاندة .

حين نوزع الأرض انما نبني بناء الأساس في سبيل الحرية ، نحرر الأرض والفلاحين ، ونحرر الوطن ، ونبني بناء شامخا ونقيم اساسا متينا لكل مواطن من أجل نفسه ، ومن أجل ابنائه ، ومن أجل المواطنين جميعا .

فاذا اردنا ان نتمتع بالحرية الكاملة وأن نعيش عيشة كريمة فليحافظ الفلاحون على أرضهم هذه ، وليحافظوا على حريتهم ، وبذلك ينالون حقوقهم كاملة .

ينالون حقوقهم بالمحافظة على حريتهم وبذالونها بالفعل لا بالكلام ، فطالما نلنا الحقوق على الورق وبالخطب الرنانة في العهود الماضية فماذا كانت النتيجة ؟ استمرار الاستعباد واستمرار الاستغلال ! وحين تامت الثورة القضاء على الاستغلال والاستعباد عملت على تحقيق حياة كريمة لهذا الشعب تكون فيها العدالة الاجتماعية شاملة لجميع السكان في الريف والحضر .

هذه الثورة قامت من أجل المواطنين جميعا ومن أجل ابنائهم ، فليحافظوا عليها ، فقد كافح اجدادنا من قبل عشرات السنين ولم يتمكنوا مطلقا من ان يصلوا الى ما وصلنا اليه اليوم ، فقد استطعنا بعون الله وحده ان ننقذ هذا الشعب من مستعبديه ونحقق له ما وصلنا اليه حتى الآن من اهداف .

ولهذا وجب علينا جميعا ان نتكفل في سبيل الدفاع عن هذه الاهداف

ان الثورة ليست اشخاصا وطبقات ، ولكنها ثورة شعب ، وحين يدافع المواطنون عن هذه الثورة انما يدافعون عن مستقبلهم ومستقبل ابنائهم .

لقد قامت الثورة لتحرير الفلاح والعامل والمواطنين جميعا ، فقامت لتقضي على الخداع والتضليل ولتقضي على الاثم والبهتان ، وهي تعتمد في هذا على الشعب وعلى تعاون ابنائه وتآزرهم ، وهي لم تقم من أجل الجيش أو من أجل رجال الجيش .

وعلىنا ان نسير متحدين متآزرين حتى يمكن ان نحقق الاهداف جميعا ، ولا نترك فرصة لاي خائن أو صاحب مصلحة شخصية ان يخدع من مكنه !

واقول واكرر : ان هذه الثورة ليست ثورة اشخاص واننا جميعا مسئولون عن الدفاع عنها وحمايتها ، ونحن لن نستطيع وحدنا ان ندافع عنها لانها ثورة المواطنين جميعا .

ونحن فى سبيل تحقيق اهداف الثورة لا نضل ولا نخادع كما كانوا يفعلون فى الماضى ، فقد عانى الشعب من تضليلهم سنين طويلة .

فاذا سرنا وراء اهدافنا هكذا متحدين امكنا ان نبني حياة عزيزة كريمة لنا ولابنائنا وامكنا ان نحقق الحرية الكاملة لنا ولابنائنا ، وان نبني وطننا قويا لا يمكن اى مستعمر ان يبقى فيه او يتعاون فيه مع الخونة او يحتل اراضه .

لقد كنا نشعر شعورا اكيدا ان سيادة الوطن لن تتحقق الا اذا تحققت سيادة الفرد .

ولقد قامت الثورة واخرجت الملك ، واعتقد الكثيرون ان فى هذا تحقيقا لسيادة الوطن ، ولكن سيادة الفرد كانت ناقصة ، ولن تكون سيادة الوطن كاملة الا اذا كانت سيادة الفرد كاملة .

ولذلك صممنا على تحقيق هذه السيادة بالتخلص من الملوك الصغار الذين انتشروا فى اراضينا ، فاصدرنا قانون الاصلاح الزراعى الذى حدد الملكية فتخلصنا من الملكية الصغيرة كما تخلصنا من الملكية الكبيرة لكى نشعر جميعا بسيادة الفرد بعد ما حققنا سيادة الوطن .

ونحن نعلم ان الارض لن تكفينا جميعا ، ولكنها ستحقق السيادة لجميع الفلاحين كما سنحقق لهم العزة والكرامة .

وعلى هذا بدانا فى تحديد الملكية وكنا نعلم اننا سنعمل عملا قويا فى سبيل تحقيق هدف آخر هو ايجاد اكبر رقعة من الارض حتى يمكن اكبر عدد من الفلاحين ان ينتفعوا بها .

ولقد قالوا : ان الفلاحين لن يعضوا فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الى هذا الحد ، لان الحقد والضغينة والحقد ستاكل قلوبهم ولكنها نشعر ان كل فرد ينظر الى العزة والكرامة على انها المطلب الاول له ولآبائه ولأجداده .

وكنا نشعر ايضا ان الفلاحين لن يفكروا جديا فى ان الارض لن تكفيهم جميعا لانهم لم يكونوا يحلمون بالارض بل بالعزة والكرامة والحرية .

ولهذا فاننا نعمل على ايجاد اكبر بقعة من الارض للفلاحين لا للملاك الصغار ، وبهذا سنحتفظ بالعزة والحرية والكرامة للفلاحين ، وسيشعر كل فرد منهم بأنه مواطن حر ، وأن الارض ملك له ، وأنه ليس أجيرا ولا عبدا ولا مستعبدا لفئة من المستغلين والمستبدين ، وعلى هذا فانامتيقن انهم سيبنون هذا الوطن بناء قويا شامخا ، وذلك بمحافظتهم على الحرية والعزة والكرامة التى حرموها فى الماضى وحرمها آباؤهم وأجدادهم .

دور الجامعات فى بناء المجتمع

والآن تقوم الجامعات بالواجب فى تحمل المسئولية من أجل بناء الوطن وفى الحقيقة أن هذه هى المسئولية الكبرى لأن الجامعات هى التى تخرج لنا ما نحتاج اليه من القادة الذين يمكن أن يعملوا ، ثم يمكن أن يقودوا فى باقى القطاعات وفى باقى أنحاء الوطن .

وعلى هذا فإن مسئولية الجامعات من المسئوليات الكبرى ، وإن المصانع وحدها بل الأموال أيضا مع المصانع لن تكون ذات فائدة مجدية إذا لم يكن هناك البشر الذين يستخدمون هذه المصانع ويستثمرون هذه الأموال .

إن رجال الجامعة عليهم مسئولية تخريج هؤلاء الناس حتى يمكن أن تحقق الرسالة الكبرى فى بناء هذا الوطن .

وقد حملت جامعاتنا هذه المسئولية طوال هذه السنوات بشرف وأمانة ، وحمل رجالها أكثر مما يطيقون ، ونحن نعلم هذه المسئولية وإن العمل كبير ، ولكننا أيضا نطمح فى أن نسير بسرعة حتى نعوض ما فاتنا وحتى نستطيع أن نرى بناءنا شامخا عزيزا كريما .

هذه مسئولياتنا وهذا هو الواجب علينا وتلك هى رسالتنا .

إن رجال الجامعة عليهم هذا الواجب واجب التعليم ثم واجب البحث وعليهم أيضا أن يسيروا مع تطور العالم الذى سبقنا منذ مئات السنين فى جميع الميادين المختلفة .

ونحن اليوم نبدا بداية جديدة فعلينا أن نعمل عملا مضاعفا وعلى الجامعات فى هذا السبيل المسئولية الكبرى .

وإن الشعب الذى أعلن عن تقديره لرجال الجامعة حينما انتخب منهم هذا العدد الكبير فى القاعدة الشعبية إنما هو يؤمن برسالتهم وإنما هو يؤمن بأنه لم يحدث قط انفصال بين الشعب والطبقة المثقفة ولكنه يؤمن أن الطبقة المثقفة وأن طبقة العلماء إنما تعملان من أجل خير الشعب ومن أجل مصلحة الشعب .

وكان انتخاب الشعب لهذا العدد من رجال الجامعات له معنى كبير معنى يدل على أنهم استطاعوا أن يبرهنوا لهذا الشعب أنهم يعملون من أجله ، وأنهم يسرون فى عملهم من أجل تطويره ومن أجل بناء المجتمع الذى يتمناه .

إن الجامعات تقوم بهذا العمل وتبذل فيه الجهود الكبيرة فى الوقت الذى تطور فيه مجتمعنا وتفتحت فيه آفاق جديدة ، وفى الوقت الذى لابد أن نبذل وقتنا وراحتنا فى سبيل بناء بلدنا وكلنا نشعر أن هناك تضامنا : فكل فرد من أبناء بلدنا يشعر أن هناك وحدة وطنية ، وكل فرد يحس أن كل البلد يعمل من أجله ومن أجل خلق الحياة السعيدة له ، وخلق الحياة التى ترفرف عليها الرفاهية لأولاده ، وهذا عامل أساسى

فى الوحدة الوطنية تمكنا من أن نحمى بلدنا ضد أعدائنا ، وأعدائنا لا يستهان بهم وليسوا صفارا ، فهم كبار حاولوا معنا أساليب كثيرة ليمنعونا من أن نسير قدما فى تطورنا ؛

وكانت هناك مشاكل كنا ننتظر أن تحصل أو ننتظر أن نراها وهى الانعزالية بين المثقفين وباقى الشعب .

وكانت هذه المشكلة تقابل كل بلد يطور نفسه ، وتقابل كل بلد يشور على الأوضاع القديمة ويعمل على أن يحقق الحرية والمساواة . كانت هذه المشكلة تظهر فى الأفق : الانعزال بين المثقفين وبين الشعب .

وكان الواجب أن تندمج الطبقة المثقفة التى تتولى القيادة لتقود الشعب وتهديه ولتحنو عليه وترشده .

وكان من الواجب أيضا أن يحس الشعب بهذا الاحساس حتى يمتزج الشعب مع قادته من المثقفين وحتى تسير الأمة لتبنى بدون أحقاد وبدون فوارق بين الطبقات .

وقد استطعنا هنا فى بلدنا أن نتغلب على هذه المشكلة التى قابلت جميع الدول التى ثارت وألتي أرادت أن تطور مجتمعا ، فلم تقابل الأحرار بين الطبقات ، ولكن تجارب الطبقة المثقفة وتجارب العلماء وتجارب القادة مع الشعب ومع احساس الشعب كان له انعكاس من الشعب ليتجاوب مع الطبقة المثقفة .

وقد رأينا المثل الكبير حينما تقدم عدد كبير من أساتذة الجامعات لانتخاب الاتحاد القومى ، كان هذا مثلا للتجربة ، مثلا لانعكاس الشعب تجاه المثقفين وتجاه العلماء ، هل هذا ينطوى على نوع من التفرقة والانعزال أو ينطوى على التقدير والاعتزاز ؟

ورأينا كيف استطاع الشعب فى هذه الانتخابات أن يعبر عن تقديره لرسالتهم . كما رأينا شجاعة الذين نزلوا للانتخابات وهم يؤمنون فى نفوسهم أنهم إنما يعملون من أجل الشعب ويحسنون باحساس الشعب .

وكانت النتيجة نجاح العدد الكبير من أساتذة الجامعة فى هذه الانتخابات .

ان هذه الظاهرة انما تدل على أن الشعب بجميع فئاته قد امتزج ، وأن الذين استطاعوا ان يحصلوا على فرصة انعلم ليتولوا القيادة العلمية انما يشعرون وانما يحسون أن عليهم واجبا كبيرا نحو العمل من أجل باقى الناس الذين لم يجدوا هذه الفرصة .

ان الذين وجدوا الفرصة لكي يحصلوا على العلم لهم أيضا الفرصة لكي يقودوا أبناء الشعب فى بناء المجتمع الجديد الذى نتمناه .

ان الذين وجدوا الفرصة لبحصارا على العلم ولاتبوعوا مكان الصدارة وانعلم عليهم أيضا مسؤولية قيادة هذا الشعب الذى قاسى فى الماضى ، وان هذا الشعب الطيب الذى خرجنا منه جميعا والذى

ننتهي اليه جميعا يشعر أيضا أن هؤلاء الذين أخذوا هذه الفرصة وتولوا القيادة العلمية إنما سيعملون دائما من أجل تطويره ومن أجل بناء مجتمعه الجديد .

ويجب أن نتذكر دائما أن بناء المصانع سهل وبناء المستشفيات ممكن ، ولكن بناء الأفراد وبناء البشر هو الصعب العسير .

(خطاب الرئيس في جامعة الاسكندرية)

(٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٩)

معنى الاشتراكية

ان الاشتراكية التي نعنيها هي التطور لمصلحة الشعب وليس التطور لرفع مستوى الأقلية التي كسبت في الماضي ، ولكنه التطور لأجل رفع مستوى أغلبية هذا الشعب : هل نتحرك من مرحلة الى مرحلة ؟ وكيف ؟ وكما قلت لكي نتحرك من مرحلة الى مرحلة وفقا لمقتضيات الأحوال ووفقا لاحتياجات - الشعب نريد أن يحل محل النظام الاقتصادي الاستغلالي والاحتكاري نظام اقتصادي اشتراكي ديمقراطي تعاوني من أجل مصلحة الغالبية العظمى للشعب ، لا من أجل مصلحة فئة قليلة هي التي تستغل وهي التي تحتكر وهي التي تكسب مكاسب باهظة على حساب الشعب ، ان نعمل على ألا تخضع أية طبقة أو يخضع أي قسم من المجتمع لطبقة أخرى أو قسم آخر ، نريد أن نتخلص من استغلال الانسان واستغلال المجتمع بعضه لبعض ، استغلال الأقلية في المجتمع للأغلبية في المجتمع ، وتقرب الفوارق بين الطبقات ، ننظم اقتصادنا وفقا لخطة موضوعة لمصلحة الشعب لا لمصلحة عدد من الأفراد .

نراعي مبادئ العدالة الاجتماعية ونوفق بين النشاط الاجتماعي العام الذي تقوم به الدولة والنشاط الاقتصادي الخاص الذي يقوم به الأفراد على ألا يضر هذا بمصلحة المجتمع ، نعمل على أن يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي كالاقتصاد الشعب ولا يستخدم لمصلحة أفراد على حساب الشعب ، ونعمل على تشجيع التعاون وتقييم التعاون بدل الفردية التي تحكمنا فيها ، وتمكنت منا ، نعمل على توسيع التأمين الاجتماعي ، نقرر أن التضامن هو أساس المجتمع .

هذه أهداف نريد أن نصل اليها ونحققها ويجب أن نعمل ونعمل باستمرار حتى نستطيع أن نصل اليها وحتى نستطيع أن نحققها .

يتضح من هذا كله أننا كدولة نهدف الى القضاء على الاستغلال والقضاء على الفردية والانتهازية ، ولكننا لا نسعى لاقامة رأسمالية في الدولة ، الدولة تشترك مع الشعب ، ونعتبر أن لها الولاية ، وهذه الولاية تضعها موضع حماية مصالح صغار الرأسماليين وصغار المدخرين مع الرأسماليين الآخرين ، ولا نترك صغار المدخرين يقعون في أيدي المستغلين حتى يستغلوا أو يستخدموا لتحقيق مصالح خاصة لقلّة معينة أو لفئة

من الناس ، لكن فى الوقت نفسه نحن لا نريد ان تكون رأسمالية الدولة ، بل نعتبر ان رأس المال الخاص حر ما دام يعمل لمصلحة الشعب ويعمل للخير العام ، للشعب ، وفى الوقت نفسه نتدخل بمعنى أننا لا نريد أن تقضى أو نصفى الرأسمالية ، ولكن نرى أن من واجبنا أن نراقبها ، ونعتبر أن رأس المال الوطنى ضرورة لازمة فى هذا الوقت من أجل تطور الانتاج ، ومن أجل تطور الاقتصاد القومى ، ولكننا يجب أن نلاحظ دائما أن رأس المال هذا لا يتحكم ولا يسيطر على الحكم من أجل استغلال الأغلبية العظمى لهذا الشعب .

وكيف نطبق هذا ؟ طبقناه بالقضاء على الاقطاع ، لقد بدأنا بالإصلاح الزراعى للقضاء على الاقطاع ، وكان هدفنا أيضا إقامة مجتمع ديمقراطى اشتراكى وتعاونى ، ولم يكن هدفنا قط أن تقضى على الملكية ، فالدستور يقول : ان الملكية الخاصة مصونة ، ولكن لم يكن هدفنا أن نحول ملاك الأرض الى أجراء أو عمال فى الأرض ، ولكن هدفنا أن نحول أجراء الأرض الى ملاك ، هؤلاء الناس الذين استغلوا فى هذه الأرض مدة طويلة وآبائهم وأجدادهم واشتغلوا فيها ، كنا نهدف الى تحويل هؤلاء الأجراء الى ملاك ، وبهذا نستطيع أن نقيم عدالة اجتماعية ونقرب الفوارق بين الطبقات .

هذه كانت طريقتنا فى معالجة الاقطاع ، لم تكن نهدف الى تحويل ملاك الأرض الى أجراء ، ولكننا كنا نهدف الى تحويل الأجراء الى ملاك ، وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى .

ولما تدخلت الدولة فى الصناعة لم تكن قط ترى أن تكون الرأسمالى الوحيد ، وكما قلت أننا نعتبر أن الرأسمالية الوطنية ضرورة لازمة لتقويم اقتصادنا وللتنمية وللوصول الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

ولكن الدولة كانت تتدخل لأنها تعتبر ان لها الولاية وانها مسئولة عن حماية الغالبية العظمى من أبناء الشعب ضد استغلال عدد معين وضد الاستغلال الاقتصادى الذى كان مسيطرا علينا فى الماضى .

تدخلت الدولة فى الصناعة لا لتكون هى الرأسمالى الوحيد ، ولكن لتقضى على الاستغلال ولتعطى كل مواطن مدخر الفرصة ليشترك فى الصناعة وهو مطمئن الى أن أمواله هذه فى أيد أمينة ، والى أنه لن يكون هناك استغلال اقتصادى بأية طريقة ، وبأية وسيلة . كان الغرض هو مقاومة استغلال رأس المال للمجتمع ، وكان الغرض هو عدم تمكين رأس المال من أن يسيطر على الحكم مرة أخرى ويفسده كما سيطر عليه وأفسده فى الماضى .

القيادة الاقتصادية هذه يلزم أن تكون « موجودة » للدولة التى لها الولاية والتى تحمى كل طبقة من الطبقة الأخرى ، وكل صاحب مصلحة من صاحب مصلحة أخرى ، والحكومة هى التى تجعل التوافق كاملا بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات فى الوقت نفسه فى سبيل سد الفراغ السياسى والفراغ الاجتماعى .

والقيادة السياسية والقيادة الاقتصادية هما الضمان الأساسيان
لأقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي متحرر من الاستغلال السياسي
والاقتصادي والاجتماعي .

وهذا عامل أساسي حتى لا يخرج من بيننا من يستغل أو يشتهز أو
يفعل لمصلحة فردية ، لهذا تكون عندنا خطة شاملة لرفع الانتاج سواء
في الانتاج الزراعي أو في الميدان الصناعي أو في الميدان التجاري أو من
ناحية تحسين وسائل النقل والمواصلات التي تتصل بهذه الميادين ،
وبهذا نستطيع أن نعمل وأن ننتج ، وأن عندنا ناحيتين : ناحية الانتاج
وناحية التوزيع .

من ناحية الانتاج : الدولة تخطط وتشترك وتتدخل مع رأس المال
الخاص من أجل زيادة القطاع الصناعي ، وتتدخل من الناحية الزراعية
من أجل زيادة الانتاج الزراعي ، وتتدخل أيضا من أجل إيجاد عمل لكل
فرد .

إذا كان كل واحد منا لا يستخدم كل قرش عنده في مشروعات
التنمية الزراعية والصناعية فلن نجد عملا لآخواننا ولا لأولادنا ، نحن
نفكر في عمل لنا وفي الوقت نفسه يلزم أن نفكر في إيجاد عمل لآبنائنا
ولآخواننا الصغار ، وكل واحد منا يجب أن يعتقد ويؤمن أن عمله
ومساهمته في الانتاج بأي مبلغ معناه رفع مستوى المعيشة ورفع الدخل
القومي ، وتوفير عمل للمواطن في المستقبل حيث يتزايد عددهم
باستمرار .

أن مشروع التوسع الصناعي ومشروع السنوات الخمس الذي سيتم
أن شاء الله في ثلاث سنوات يزيد الدخل القومي ١٣٠ مليون جنيه .

وسيشغل نصف مليون عامل يفيد منهم نحو ٣ ملايين ، وهم أفراد
عائلات العمال . يصبح نصيب الصناعة ٢٢٪ من الدخل القومي وهذا
أيضا ليس كافيا لأننا لابد أن نعمل بسرعتين : سرعة تعوض ما فاتنا في
مائة السنة التي مضت والتخلف الذي تخلفناه ، وسرعة أخرى لنوجد
عملا وأكلا وإنتاجا لـ ٣٥٠ ألفا وهم الذين يزيدون كل سنة .

طبعا خصص للتنمية الصناعية في السنين الأربع الماضية ٢٠٠ مليون
جنيه ، يعني أنا لا أقول : أن التنمية الصناعية تبدأ من اليوم إنما كنا
نبدا من الأول .

المشروعات التي كانت وعودا في خطب العرش في البرلمانات
السابقة نفذناها وفي وقت التنفيذ وضعنا خطة لنسير بها على قدر
المستطاع ، وفي المستقبل سنضع خطة أخرى ٥ سنوات ثانية ، وخطة
أيضا ستوضع للزراعة وخطة للنواحي الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية ،
وخطة للتعليم ولكن يجب أن تؤمن بأننا لنحقق الثورة السياسية التي
تدعم الانتصارات لابد أن نعمل من أجل الانتاج ونتكشف ، لا نصرف
قرشا إلا في محله والقرش الذي ندخره ينفعنا في بناء الصناعة وفي

التنمية الاقتصادية وفي بناء الزراعة والتنمية الزراعية ، وبهذا تقدر أن نرفع مستوى المعيشة وتقدر أن توفر عملا لأبنائنا .

هذه هي النواحي الأساسية أو الخطوط الرئيسية للمجتمع الاشتراكي التعاوني الديمقراطي كما أتصوره ونعتبر أننا سننتقل من مرحلة الى مرحلة وفي كل مرحلة سنرى ما العيوب الموجودة لنقومها ، وكما قلنا : ان هناك انتاجا فهناك أيضا توزيع ، هناك عيوب في التوزيع ، العيوب واضحة لكل واحد منا ولا بد أن نسبق وننظم ونعمل تسعيرة في توزيع اللحم بالنسبة للجزائر ، فلا ننفذ ، لأنه يلزم أن نبتدىء سلسلة التوزيع من البداية فنبدأ من القرية ، من المنتجين ، هذا الموضوع يجب أن نعمل فيه من الناحية التعاونية .

وهذا هو الواجب الملحق على التعاونيين لأن الحكومة لا يمكنها أن تؤدي كل الأعمال بنفسها .

يمكن بالتعاون أن يكون عندنا مجتمع تعاوني بين المستهلكين لكيلا تستغلنا الاحتكارات الصغيرة : تاجر الفاكهة الذي يبيع بالجملة بدلا من أن يشتري كمية الفاكهة كلها ٢٠٠ أقة موز ، ويبيع الأقة بثلاثة قروش صاغ يطرح في السوق ١٠٠ أقة لكي يبيع الأقة بثمانية قروش صاغ وليس عنده مانع أن يفلس الثاني ! هذا يحدث من ناحية استهلاك « الخضار » وهو صحيح من ناحية جميع المواد الاستهلاكية ، فقد نعمل جمعية تعاونية بين الريف وبين المدينة ، في الريف المنتجون يكون لهم ربح معقول وفي المدينة المستهلكون ينظمون بحيث لا يبقون تحت احتكارات وتحت نفوذ الاستغلاليين وتحت سيطرة الانتهازيين ، وبذلك نحقق فعلا مجتمعنا تعاونيا ، التاجر يكسب والمشتري لا يستغل !.

ومعروف أن الجمعية التعاونية أو المجتمع التعاوني هذا يكسب مكسبا معقولا والثاني تؤدي له خدمات بدون أن يستغل ، ان أماننا نواحي كثيرة وأماننا ميادين كثيرة لكي نحقق فيها ذلك والشعب عليه مسؤولية كبيرة لكل ناحية من نواحي النشاط .

(خطاب الرئيس في المؤتمر التعاوني)

(٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧)

الفصل الرابع

الانتاج والخدمات

- * ثورة شاملة .
- * الانتاج الصناعى .
- * الاسكان .
- * ميزانية الخدمات .
- * التعليم .
- * التطبيق الاشتراكى .
- * دور القطاع الخاص .
- * التجربة الاشتراكية .
- * لماذا لم تؤمم العقارات المبنية ؟
- * خطة التنمية وتنظيم الأسرة .
- * دور القطاع العام .
- * القضاء على سيطرة الرأسمالية واستغلالها .
- * التكافل الاجتماعى .
- * الكفاية والعدل .
- * الانتاج والمجتمع .

ثورة شاملة

هنا ثورة فى كل الميادين : ثورة فى التحويل الاجتماعى ، فى الصناعة وفى الزراعة ، فى التنظيم ، ثورة من أجل تغيير المجتمع .

لقد أخذنا مليون فدان من الاقطاعيين ووزعناها على الفلاحين ، وهذا فى حد ذاته ثورة ، واستصلحنا ٣٣٠ ألف فدان على موارد المياه الحالية من غير السد العالى ، وفى الوقت نفسه فأننا نعمل فى الوادى الجديد وهدفنا الافادة من مليون فدان أو مليونى فدان ولكن البداية بدأت هذا العام فى هذه الفترة . . هناك ٢ مليون فدان يجرى استصلاحها استعدادا لمياه السد العالى فى العام القادم . فى شهر مايو سنغير مجرى النيل ان شاء الله ، ويتحول النيل الى الأنفاق التى يعمل فيها اخوانكم الآن والتى يحفرونها فى الجرائيت ، وبهذا نستطيع ان نحصل على أربعة مليارات متر مكعب من المياه زيادة لتساعدنا على زراعة جزء من مليونى فدان ، أى اضافة أرض زراعية جديدة تعادل ثلث الأرض الزراعية قبل الثورة .

وهذه الاراضى المستصلحة ليست ملك طبقة أو ملك حزب أو ملك أصحاب النفوذ ، بل هى من حق الفلاح ومن حق العامل ، من حق الشعب ، ولذلك سنوزع هذه الاراضى على الفلاحين حتى يكون لكل فلاح نصيب فى أرض وطنه وحتى يشعر كل فلاح انه سيد نفسه وسيد مصره .

الانتاج الصناعى

عام ١٩٥٢ كان الاستثمار فى الصناعة مليونى جنيه ، وهذا العام بلغ الاستثمار ١٥٥ مليون جنيه ، ومعنى هذا أننا نتحول بسرعة الى التصنيع . ولقد بلغ عدد المصانع التى بنيت من عام ١٩٥٢ الى اليوم (٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٣) حوالى ٧٠٠ مصنع ويعمل فى كل مصنع ١٠ عمال فأكثر ، ومن ضمن هذه المصانع مصنع الحديد والصلب ومصنع السماد والتكرير .

الانتاج الصناعى فى عام ١٩٥٢ كان ٣٢٤ مليون جنيه ، وبلغت قيمة الانتاج الصناعى هذا العام ٩٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٨٧٪ وهذا طبعا بخلاف صناعة حلج القطن وضرب الارز والمخابز والمطاحن والحاجر ، ولقد حققنا زيادة فى الانتاج الصناعى هذا العام عن العام الماضى قدرها ١٩٥ مليون جنيه ونرجو فى العام القادم أن نحقق زيادة أكثر ، ولقد تضاعفت الكهرباء أربع مرات ، ولم تنتظر كهربيا السد العالى التى سنحصل عليها عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧ ، بل تعاقدنا على محطات كهربيا جديدة ، منها محطة بمبلغ ٤٢ مليون دولار لكى نواجه طلبات الصناعة والاسكان .

الاسكان

والدولة تبني الالوف من المساكن الشعبية والمتوسطة لكى توفر المسكن فى كل المحافظات .

ميزانية التعليم والبحث العلمى هذا العام ١.٢ مليون جنيه والمدارس اليوم فيها ٣ ملايين طالب والجامعات بها نحو ١٠٠.٠٠٠ طالب .

الفلاح كان يقترض بالربا ، واليوم الفلاح يحصل على ما يحتاج اليه من بنك التسليف بدون فوائد .

واليوم تضاعفت اجور العمال ثلاث مرات .

ولقد اسنظمتنا السيطرة على الاسعار ، ارتفع مستوى الاسعار عموما فى السنتين العشر حوالى ٨٪ ، وفى بلاد اخرى ارتفع ٤٠٪ .

الامم المتحدة بشهادتها اعترفت بأن مصر ارخص بلد فى العالم بالنسبة للمواد الاستهلاكية .

لقد رفعنا سعر السكر هذا العام بمقدار قرش صاغ ، ومع ذلك فاننا ارخص بلد تبيع السكر ، واستهلاك السكر تضاعف لدرجة اننا نشيء اربعة مصانع سكر جديدة ولم يكف هذا ، بل استوردنا هذا العام سكرا من الخارج ، وهذا نى غير مصلحتنا ، ونود ان نسد احتياجنا بانفسنا ، وكذلك رفعنا سعر الكيلو من الكهرباء لميمن لزيادة استهلاك الكهرباء والعام الماضى عملنا وحدات كهربيا متنقلة لنستطيع تشغيل المصانع بها .

ميزانية الخدمات

الميزانية عام ١٩٥٢ كانت ٢٠٠ مليون جنيه ، والميزانية هذا العام بلغت الفا ومائة مليون جنيه ، وميزانية الخدمات هذا العام فى الصحة والعلاج والتعليم الخ .. بلغت ٥٠٠ مليون جنيه ، وهناك تأمين اجتماعى .

وهناك ٥١٠ ملايين جنيه للاستثمار والدخل القومى زاد فى ١٠ سنوات ، وسنضاعفه مرة ثانية فى ١٠ سنوات اخرى ، ونحن الآن فى العام الرابع ، انفاقنا زاد مليونى جنيه من القمح والذرة ، واستهلاكنا من المنسوجات تضاعف .. الخ .

اذن هناك زيادة فى الاستهلاك ، وهناك بعض الاقتصاديين يقولون : ان زيادة الاستهلاك تسبب لنا مشكلة ، ولكننا نشعر ان المشكلة بسيطة نستطيع حلها طالما ان هناك زيادة نى الإنتاج وان هناك شعورا بالعمل . وطبعاً زيادة الاستهلاك بالنسبة لنا ظاهرة انسانية مفرحة نشعرنا بالتفاؤل ، لاننا لا نريد لهذا الجيل ان يضحى بكل شيء ، لاننا نريد ونحن

نبني الحياة أن نعيش الحياة ، هناك أعباء ، ولكن بالجهـد والتصميم
نتحمل هذه الأعباء ، هناك تحول اجتماعي كبير .

(خطاب الرئيس في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٦٢)

التعليم

نحن تؤمن بالفرد وتؤمن إيماناً راسخاً بأن الوطن لن يكون قوياً إلا
إذا كان الفرد قوياً في الوقت نفسه ، وبالعـمل على تقوية الفرد من جميع
النواحي نصل إلى تقوية الوطن في جميع الميادين ، والأساس الأول في
هذا السبيل هو التعليم .

نعلم كيف حارب التعليم والجهود التي بذلت حتى لا يتوافر التعليم
لأبناء هذا البلد ، وكلنا نعلم كيف كان يتحول التعليم من الاتجاه لمصلحة
الوطن إلى الاتجاه الآخر الذي يعمل على بلبلة الأفكار أن أساس قوة
الوطن ، أساس نهضته - يتمثل في توفير التعليم لجميع أبنائه ، لكننا
نعلم أن هذا يحتاج إلى جهد كبير ومال كثير ، ولذلك أردنا أن نعمل
بأقصى ما يمكن تحقيقه في أقل وقت ممكن لتعليم أكبر عدد ممكن من
أبناء الوطن العزيز فبدأت المؤسسة بناء نحو ٤٠٠ مدرسة ، وأننى أحس
أحساساً قوياً أن كل مدرسة من هذه المدارس ما هي إلا حجر في بناء
صرح هذا الوطن .

وقد يأخذ بعض الناس هذه الفكرة وهذا المشروع على أنه مشروع
بسيط ، ولكن لأول مرة في تاريخ مصر ينشأ مثل هذا العدد الضخم من
المدارس دفعة واحدة .

وأنا أريد أن أوضح لأبناء هذا الوطن قيمة هذا المشروع وفائدته
لهم :

كنّا في الماضي نطالب بعلاوات وكادرات لفئة من الناس كانت تتحقق
على حسب الظروف ، ولكن هذه المدارس ليست إلا خدمات اجتماعية
يُنتفع بها المواطنون جميعاً ، وإذا حولنا هذه المدارس إلى قيم مادية
وجدنا النتيجة أن هذه المدارس تتحول إلى علاوة لكل فرد ولكل عامل
ولكل فلاح ومساواة للجميع .

(٣٠ من يونيو عام ١٩٥٤)

(في افتتاح مؤسسة ابنية التعليم)

(سوق السلاح - القاهرة)

بعد مرور عشر سنوات من الثورة أصبح التعليم في جميع مراحله
بالمدارس والجامعات والمعاهد العليا بالمجان ، وبهذا نستطيع أن نوفر
لكل أبناء الشعب الفرصة في التعليم لا فضل لفرد على آخر ، لأنّ لدينا
امكانية في دفع المصروفات والآخر ليست لديه القدرة ، أن الميزة الوحيدة

— في الجهد الذي يبذله كل فرد من أجل وطنه — ان الطلبة يدخلون الجامعات وفق درجاتهم في الامتحان ووفق النسبة المئوية التي حصلوا عليها والفرق بين أي فرد وآخر هو عمله ونتائج هذا العمل .

(الاسكندرية ٢٦ من يوليو عام ١٩٦٢)

التطبيق الاشتراكي

اننا نملك تجربة فكر ، والاخطر من تجربة الفكر تجربة التطبيق والكلام بالنسبة للدولة وللقطاع العام لابد ان نأخذه على أساس الفكر السليم فنسال انفسنا :

ما الدولة ؟

الدولة اما ان تكون تحت حكم الرجعية او حكم الطبقة ، اي حكم الاقطاع ورأس المال ، او يكون حكم الشعب العامل .

والدولة هنا مع التنظيم الشعبي يمثلان شيئا واحدا ، واذا كان التنظيم السياسي هو تنظيم الشعب وليس تنظيم الطبقة فان الدولة تصبح ممثلة للشعب لا ممثلة للطبقة ، وفي ثورة « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » قامت الطليعة الثائرة كما جاء في الميثاق ، واستولت على الحكم استيلاء من ايدي تحالف الرجعية ورأس المال الذي كان يتحكم في الدولة .

لاول مرة يستعيد الشعب او يأخذ بزمام الحكم ، فالطليعة الثورية لم تسر في طريق الرجعية الرأسمالية ، بل قامت بتصفية الاقطاع والرأسمالية ، واممت جميع الشركات الأجنبية والبنوك ، وسرنا بهذا كطلائع ثورية للشعب العامل الذي يحكم اليوم — لاننا لا نحكم لمصلحة طبقة ولا لمصلحة البورجوازية ، ولكن نحكم لمصلحة تحالف العمال والفلاحين والمثقفين ، لمصلحة كل قوى الشعب العامل ، وطبعاً هذا يختلف عن التجربة في فرنسا ، ففرنسا تؤمم وهي دولة رأسمالية ، فالرأسمالية في فرنسا هي التي تحكم وتملك المصانع وتوجهها لمصلحة الرأسماليين ، اما في تجربتنا الاشتراكية فان تحالف الشعب العامل هو الذي يحكم ويهدف الى اذابة الفوارق بين الطبقات والقضاء على تحالف الاقطاع ورأس المال ، ومن ثم يبقى الحكم حكم الشعب العامل .

ثم بعد ذلك نقلنا الديمقراطية بالنسبة للقطاع العام ، فتكون مجلس ادارة للعمال بنسبة عضوين من سبعة أعضاء ، اما خطتنا الآن فهي « النصف عمال » والنصف الآخر من الادارة ، ويصبح بذلك « واحد فقط » هو المعين . وبعد ذلك تأتي المشكلة الأبدية التي قابلتها جميع الدول الاشتراكية . مشكلة البيروقراطية وهي متلازمة مع الاشتراكية ، واجهناها نحن بحل ينبثق عنا وهو الاشتراك في الادارة ، ثم الاشتراك في الأرباح بنسبة ٢٥٪ للعمال .

تأتي بعد ذلك — العملية بالنسبة للنقابة العمالية والاتحاد الاشتراكي في المصنع ، فاذا كان هناك أي خلل فعلى النقابة ان تبلغ الاتحاد العام

لنقابات العمال الذي بدوره يبلغ وزير العمل ، وعلى لجنة الاتحاد الاشتراكي أن تبلغ اللجنة العليا ، وبذلك يستطيع الاتحاد الاشتراكي الممثل لتحالف قوة الشعب أن يحافظ على أموال الشعب ، بالنسبة لكل هذه العمليات نعتبرها عملية ديمقراطية كاملة .

والنتيجة لهذا زيادة الانتاج وشعور العامل بأن يعمل لنفسه وأن المصنع ملكه ، ملك الشعب .

والنقطة الثانية التي تكمل الاشتراكية « هي تحديد الأجور » . ولقد صدر قانون بأن الحد الأقصى للمرتب خمسة آلاف جنيه ، اذن الباقي كله أرباح ، بعد ذلك حددنا بالنسبة للعامل حد أدنى للأجور ، وهو ٢٥ قرشا بعد أن كان يأخذ ١٥ قرشا ، ثم حددنا علاوات وعمليات بالنسبة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بالمصانع ، وحددنا علاوات تشجيعية وحددنا علاوات مكافآت انتاج ، وهذا معناه ان كل الناس تشارك في ناتج العمل .

التجربة الاشتراكية

تجربتنا الاشتراكية تختلف عن تجربة يوغوسلافيا .. هناك من يقول : ان تجربتنا مثل تجربة يوغوسلافيا ، وهذا غير صحيح ، لأننا درسنا تجربة يوغوسلافيا وروسيا والصين والهند ونحن نستعين بالخبراء في الاقتصاد الاشتراكي وناقشهم وآخرهم كان عندنا وهو بتلهبايم وهو استاذ التخطيط في السوربون ويستشير الروس واليوغوسلاف كذلك الهند والجزائر .

وكان رأيه ان تجربتنا تجربة فريدة ، وانها متقدمة بمراحل ، فهي تجربة اشتراكية حقيقية وقائمة على ثورة قضت على نظام مبني على تحالف الاقطاع مع رأس المال وأعطت الشعب العامل الحكم ، أعادت صياغة العلاقات الاجتماعية وغيرتها تغييرا كاملا ، وتخلصت من كل الاستثمارات الأجنبية بالتأميم ، فلم تقتصر على خروج الانجليز من بلادنا بل عربنا اقتصادنا .

(محاضر جلسات الوحدة)

الفكر والتطبيق في الجمهورية العربية المتحدة

الجمهورية العربية المتحدة البلد العربي الوحيد الذي به فكر منسوق ثابت كامل مفصل يرد على الأسئلة ويعطى الحل لمواجهةها ، فأى سؤال تجد الإجابة عليه في الميثاق الوطني .

(محاضر جلسات الوحدة)

التجربة الاشتراكية

أى تجربة اشتراكية فى بدايتها تختلف عن التفكير قبل الممارسة أو التطبيق لأن الممارسة أو التطبيق شئ والتفكير شئ آخر .

ونحن فى تجربتنا الاشتراكية بدأنا بستة مبادئ ، واليوم وصلنا الى أن القطاع العام يملك ٨٠ ٪ من وسائل الإنتاج و ٨٠ ٪ من التجارة الخارجية (التصدير والبنوك وشركات التأمين ١٠٠ ٪ والاستيراد ١٠٠ ٪ والمقاولات ٥٠ ٪ والتجارة الداخلية تقريبا ٢٥ ٪ أو أكثر وجميع النقل والمواصلات الآن ملك للدولة والخدمات) وملكية الأرض حدها الأعلى ١٠٠ فدان والميثاق نص على أن يكون ١٠٠ فدان للعائلة : الرجل وزوجته وأولاده .

هذا الكلام تحقق خلال عشر سنوات وأقل ، وإذا كان هذا لم يحدث كانت الطبقة الرأسمالية أقوى ، لأن الدخل القومى كان ٦٠٠ مليون جنيه واليوم أصبح ١٦٠٠ مليون جنيه !

وهناك افراد زاد دخلها عشر مرات بعد الثورة نتيجة التوسع فى الصناعة مثل (فرانسوا تاجر) الذى وصلت ثروته الى ستة ملايين وكان كل ثروته ثلاثين ألف جنيه فى أول الثورة !

(محاضر جلسات الوحدة)

اساس التنظيم الاقتصادى

اساس التنظيم الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة والنتائج التى حققها بالنسبة للنواحي التالية - العمال ، الإنتاج ، الرفاهية - هو إعادة توزيع الثروة وتوسيع قاعدة هذه الثروة بتجميع المدخرات ثم وضع خطة شاملة للإنتاج .

وهذا ما يعبر عنه بالكفاية والعدل .

فالاساس الذى عبر عنه ميثاق العمل الوطنى هو التطبيق الاشتراكى لتحقيق الحرية الاجتماعية كما نص الميثاق على ضرورة سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وخلق قطاع عام قوى وقادر يستطيع أن يقود التقدم مع وجود قطاع خاص يشارك فى تطبيق الخطة دون استغلال .

والاساس التالى للتنظيم الاقتصادى هو فرض الضرائب التصاعدية وفرضت بحد أعلى ٩٠ ٪ على الدخل الذى يزيد على ١٠ آلاف جنيه فى السنة .

هذه هى أسس التنظيم الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ونستطيع أن نقول : أنه اليوم أهم أكثر من ٨٥ ٪ فى القطاع الصناعى ، والقطاع العام يأخذ دوره كدور قيادى .

والدليل على هذا ان الاستثمار فى الصناعة هذا العام (١٩٦٣) هو ١٥٥ مليون جنيه فى حين كان الاستثمار كله عام ١٩٥٢ حوالى مليونى جنيه .

وهذا يدل على انه من الضرورى ان تتولى اليوم الدولة بنفسها مسئولية التنمية للتغلب على التخلف الاقتصادى الذى ورثناه ايام حكم الاستعمار المتحالف مع الرجعية .

وبالنسبة للزراعة فان الحد الاعلى للملكية الآن هو ١٠٠ فدان وقد تم نزع ملكية مليون فدان وزعت على الفلاحين ولكى تعطى مثلاً عن الوضع قبل الثورة اقول : ان ٥٠ ٪ من السكان كانوا يملكون نصف الاراضى الزراعية ، وطبعاً هذا الكلام قد انتهى الآن ، والنتائج التى حققها هذا التنظيم الاقتصادى بالنسبة للعمال والانتاج والرفاهية هى :

أولاً - بالنسبة للعمالة :

لا أستطيع ان اقول ان عندنا بطالة ولكن عندنا بطالة موسمية ، وطبعاً عندنا محاولات لطلب العمل حتى يستطيع طالب العمل ان يحصل على فرصة احسن من العمل الذى يقوم به .

ولكن بالنسبة للعمالة والتشغيل خلال السنوات الثلاث الماضية من الخطة ٦٠/٦١ و ٦١/٦٢ وصل حجم العمالة الى ٨٦٢ ألف مشغل جديد اتاحت لهم فرصة جديدة للعمل ، وحجم العمالة فى كل القطاعات ٦ ملايين و ٩٠٠ ألف ، أى ما يقرب من ٧ ملايين بالنسبة للعمالة .

ثم ما الاجراءات التى اتخذت منذ سنتين ؟

اتخذ اجراء لتحديد ساعات العمل بالنسبة لعمال الصناعة بسبع ساعات ، وكذلك بالنسبة لعمال النقل وعمال الخدمات ، كذلك حدد اقل الاجور التى يأخذها العامل بخمسة وعشرين قرشاً ، وكانت الاجور قبل ذلك اقل بكثير ، وفى الوقت نفسه تقرر ان يمثل العمال فى مجالس الادارات عدد مجلس الادارة سبعة يمثل العمال ٢ بالانتخاب وهذا العام سيزيد عدد اعضاء مجلس الادارة من عاملين الى اربعة عمال .

وفى الوقت نفسه صدر قانون سنة ١٩٦١ يعطى العمال ٢٥ ٪ من ارباح الشركات وهذا العام (١٩٦٣) وزع للمرة الثانية نصيب العمال من ارباح الشركات ، وبالإضافة الى العمالة الجديدة هنالك أمور واصلاحات كبيرة عملت بالنسبة للعمال .

كما تقرر للعمال أيضاً التأمين الاجتماعى والمعاشات ، ويشترك العمال فى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويصرف لهم تعويضات عند العجز والمرض ويصرف لهم معاش عندما ينتهى العمل .

ثانياً - بالنسبة للإنتاج :

كان حجم الإنتاج ١٨٢٤ر٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢/٥١ وحجم الإنتاج سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ (وهي السنة الثالثة في الخطة) وصل الى ٣٠٧٩ر٩ مليون جنيه .

وحجم الإنتاج الصناعي سنة ١٩٥٢/٥١ كان ٦٩٠ مليون جنيه ، وسنة ١٩٦٢/٦٣ وصل الى ١٥٥٠ مليون جنيه .

وهذا يوضح مدى التطور الذي حدث في السنوات الـ ١١ منذ قيام الثورة حتى الآن .

والدخل القومي عام ١٩٥٢ بلغ ٧٥٠ مليون جنيه ، أما في سنة ١٩٦٣/٦٢ فقد بلغ ١٥٣٢ مليون جنيه ، ومعنى هذا أنه أمكن مضاعفة الدخل القومي في هذه الفترة ، ونحن في خطتنا نستهدف مضاعفة الدخل القومي أو أكثر مرة كل عشر سنوات .

وبالطبع فإن السنين التي قابلتنا قبل ذلك والتي كنا نحتاج فيها الى الأرقام والاحصائيات اللازمة لتنفيذ الخطة كانت هي السنين التي واجهنا فيها المشاكل .

ولكن بعد اعداد الخطة والحصول على هذه الاحصائيات نستطيع الآن أن نتجه لتحقيق خطتنا تحقيقاً كاملاً ، وفي السنة الثالثة للخطة هناك قطاعات حققت ١٠٠ ٪ ، وقطاعات حققت أكثر من ١٠٢ ٪ ، و ١٠٣ ٪ وقطاعات أخرى حققت حوالي ٩٠ ٪ .

وكان متوسط تنفيذ الخطة في جميع القطاعات ٩٧ ٪ وهناك نقطة أحب أن أوضحها هي أن الزيادة في الدخل القومي أكثر من ضعف الزيادة في عدد السكان فالزيادة في عدد السكان تتراوح بين ٢٢ ٪ و ٢٥ ٪ وزيادة الدخل القومي أكثر بكثير من ضعف الزيادة في عدد السكان .

ومعنى هذا أنه برغم زيادة عدد السكان بنسبة تساوى من ٢٢ ٪ الى ٢٥ ٪ فإن الدخل القومي يحقق نمواً بصرف النظر عن الزيادة في السكان .

بالنسبة للرفاهية :

الرفاهية تعنى كما أتصور الخدمات التي يعطاها الشعب ، وميزانيته هذا العام ١١٠٠ مليون جنيه منها ٣٥٠ مليون جنيه مخصصة للخدمات و ٢٥٠ مليون جنيه مخصصة للأمن والجيش ، والباقي يتجه الى الإنتاج والتنمية بفروعها المختلفة : الصناعة والزراعة والمواصلات .

ولكى نأخذ صورة عن الرفاهية نستطيع أن نتحدث عن عدة فروع مختلفة من فروع الخدمات .

فمياه الشرب مثلاً فى الريف حين قامت الثورة سنة ١٩٥٢ كان يحصل عليها مليون و ٧٠٠ ألف مواطن ، أما اليوم فتصل مياه الشرب الى ١٥ مليوناً و ٢٠٠ ألف مواطن أى حوالى ٨٥٪ من مجموع سكان الريف .

وقبل نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ نرجو ان تكون قد اوصلنا مياه الشرب النقية لأول مرة الى جميع القرى .

وبالنسبة للخدمات الصحية :

العلاج فى الريف علاج مجاني نصيب الفرد اليوم فى الخدمات الصحية عشر أضعاف نصيب الفرد فيها قبل عام ١٩٥٢ ، والمقرر فى ميزانية هذا العام يساوى ما صرف فى ٢٥ سنة قبل الثورة ، وبالنسبة للسكان فى السنوات الثلاث الماضية من الخطة أقامت الدولة ٥٦ ألف مسكن متوسط وشعبى للعمال ومسكن بايجار رخيص حتى يستطيع العامل أو من لا يمكنه دفع الايجار الكبير الذى يتطلبه المسكن الخاص أن يجد مسكناً فى المساكن الشعبية والمساكن المتوسطة الحكومية .

وبالنسبة للتعليم :

عدد الطلبة فى المدارس الابتدائية والثانوية حتى المرحلة التى تسبق الجامعة ٣ ملايين و ٦٠٠ ألف طالب ، وكان عددهم حوالى مليون سنة ١٩٥٢ .

وبالنسبة للجامعات عدد الطلبة فى الجامعات نحو ١٠٠ ألف طالب والمعاهد العليا عدد طلبتها ٢٦ ألف طالب ، والطلبة فى الجامعات والمعاهد العليا كان عددهم ٤١ ألف طالب سنة ١٩٥٢/٥١ .

وطبعاً بالنسبة للرفاهية لدينا نواح أخرى كثيرة خاصة ببقاى الخدمات غير مشروعات الخدمات المعروفة ، وكل هذه المشروعات موجودة .

وبالنسبة للاذاعة والتليفزيون والنقل والمواصلات التى يزيد عليها الطلب نظراً للأجور الرخيصة - نحاول باستمرار أن تكون فى درجة من الكفاية وبحيث تكون محققة لرغبات المواطنين . ونحن نحاول تحقيق رغبات الشعب لأنه كلما تحسنت حالته الاجتماعية تزيد رغباته .

نهرجات السيد الرئيس

فى المؤتمر الصحفى الثانى بالقاهرة

الأول من أكتوبر سنة ١٩٦٢

لماذا لم تؤم العقارات المبنية ؟

وسائل الانتاج الاساسية فى المجتمع هى الارض والمصنع . اما البيوت فهى ليست وسيلة للانتاج ، فالبيوت تعد خدمات . لان وسائل الانتاج هى التى يعمل فيها العمال والفلاحون . وكان الجزء الكبير من الناتج يعود على صاحب راس المال قبل التأميم .

على هذا الاساس قلنا : ان ادوات الانتاج هى التى يجب ان تؤم ، او تحدد فيها الملكية ، ويجب ان تكون تحت السيطرة الكاملة للشعب ، من اجل هذا لم تؤم البيوت ولا العمارات على اساس انها ليست وسائل انتاج ، ولكن تعرضنا لها بميزان واصحابها يديرونها والقانون نص على انهم يأخذون ٥ ٪ ريعا ، ٣ ٪ للصيانة ، ومع هذا لم نفعل اننا سنستمر فى الاسكان التعاونى ، الاسكان العام مع مراعاة تخفيض الايجارات .

(محاضر جلسات المؤتمر الوطنى)

خطة التنمية وتنظيم الاسرة

بحسب خطة التنمية حققنا زيادة فى النمو ٨ ٪ مقابل زيادة فى عدد السكان قدرها ٣ ٪ (٨٠٠ الف نسمة) بعد ان كانت الزيادة فى عدد السكان العام الماضى ٢٥ ٪ ، وهذا ما جعلنى احرص على تنظيم الاسرة فى الميثاق الوطنى .

عام ١٩٥٢ كان الدخل القومى حوالى ما بين ٦٥٠ و ٧٠٠ مليون ، والميزانية كانت ١٩٤ مليونا . واليوم الدخل القومى وصل الى ما يقرب من ١٦٥٠ مليون جنيه ، والميزانية القادمة غالبا ستزيد عن ميزانية هذا العام (١٩٦٢/١٩٦٣) وكل زيادة فى الانتاج تعنى اتاحة الفرصة لان نعيش الحياة السعيدة التى ترفرف عليها الرفاهية .

اذا كان النمو ٨ ٪ والزيادة فى السكان ٣ ٪ فالنمو اذن فى المتوسط بالنسبة للفرد لايزيد على ٥ ٪ ، وهذا هدف طموح جدا جدا ، ومن الصعب تحقيقه والعام الماضى (١٩٦١) برغم الظروف الصعبة حققنا ٦ ٪ داخليا بالاضافة الى المعونات والحاجات وصلنا الى ٨ ٪ .

اذن الزيادة فى السكان معناها الفقر ، وبعملية بسيطة الرجل الذى عنده ثلاثة اولاد ويأخذ عشرة جنيهات يعيش احسن من الرجل الذى عنده عشرة اولاد ويأخذ عشرة جنيهات .

هذا هو قصدى من تنظيم الاسرة ، وانا لا استطيع ان انظم كل اسرة ، لان الدولة ترشد الناس وتعطيها الوسائل التى تمكنها من تنظيم الاسرة .

إذا كانت الزيادة في السكان ٢٥٪ وأصبحت ٣٪ و ٤٪ و ٨٪
فعندئذ لن يحقق عملنا أية نتيجة ، وهذا ما دعاني للكلام عن تنظيم
الأسرة ، أقصد أننا لن نستطيع أن نضع آمالنا وتطلعاتنا بالنسبة لواقعنا
موضوع التنفيذ إلا بالعمل وزيادة الانتاج وبتعبئة الأمة ماديا ومعنويا ..

(معاصر جلسات المؤتمر الوطني)

دور القطاع العام :

بدأنا التخطيط للصناعة وكنا في حاجة الى دعوس أموال كثيرة
للصناعة ، ودخلت الحكومة الميدان الصناعي لأنها تستهدف اقامة
الصناعات الثقيلة التي لا يستطيع رأس المال الخاص وحده أن يقوم
بمسئوليتها كصناعة الحديد والصلب ، وقامت بدفع رأس المال الكامل
للصناعات الكهربائية ، وضاعفنا انتاج الكهرباء ٤ مرات ، وسنعمل على
مضاعفته ١٦ مرة ، كان هذا كله برأس مال حكومي .

وقد اتجهت سياستنا الى أن تدخل الحكومة مساهمة في الصناعة
بنسبة كبيرة حتى يكون القطاع الاشتراكي في الصناعة يساوي القطاع
الخاص وبحيث لا يكون هناك أية فرصة لسيطرة رأس المال على الحكم
أو للاحتكار .

(٨ من أغسطس عام ١٩٥٩ المطة الكبرى)

دور القطاع الخاص :

لقد أصبح المصنع في بلدنا يمثل الحقيقة وهي التعاون بين رأس
المال الخاص في سبيل دعم صناعاتنا ، وأصبح لهذه الصناعات كل
الحماية في توزيع منتجاتها وعدم تعرضها للمنافسة الخارجية بل
بالتوسع في التصدير وتمشي أسعارها مع الأسعار العالمية وجودة
منتجاتها .

كانت هذه التجربة بين الحكومة ورأس المال الخاص ناجحة للغاية .
أن رأس المال الخاص حر طالما يعمل للمصلحة العامة ، للمجتمع
بعيدا عن محاولة الاستغلال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

القضاء على سيطرة الرأسمالية واستقلالها :

أن لدينا نظامنا الاجتماعي الذي يقوم على حرية العمل الاقتصادي
والعمل الاجتماعي ، وطبقا لما نعتقد ووفقا لنظامنا فقد أممنا كثيرا من
الشركات لوضع نهاية للاستغلال الرأسمالي وأعطينا العمال الحق في

المشاركة في ادارة الشركات بنسبة الثلث في مجالس الادارة واعطيناهم ٢٥ ٪ من الارباح ، وفي الوقت نفسه حددنا ملكية الارض بعائة فدان ووزع الباقي على الفلاحين ، ونحن نحاول تعميم مجانية الخدمات في بلادنا ، ونحاول تذويب الفوارق بين الطبقات ، ونريد أن نحل المتناقضات الطبقيّة بوسائل سلمية لا بالقوة ولا بالعنف ، ولا ننوي أن تكون في بلادنا طبقة تسيطر على غيرها من الطبقات .

(حديث الرئيس مع مندوب التلفزيون بهامبورج)

١٢ من أغسطس سنة ١٩٦١

التكافل الاجتماعي :

الذي أحب أن أذكره اننا بدانا بعد سنة ١٩٥٢ في اعادة بناء هذا الوطن وكان مستوى المعيشة منخفضا وفي حاجة الى شيء يرفعه . وانا أريد أن أقول لكم ، اننا حين نعمل لا ننسى الوطن ، ولا ننسى المجموع كمجموع ولا ننسى أن هناك أناس يبحثون عن العمل .

ان مستوى المعيشة ما زال منخفضا ويريد منا جهدا كبيرا . ولا يفوتنا أن أي جنيه نضعه في الاستثمار سوف نستطيع أن نفتح به بيتا وتعيش أسرة ، ونتيجة للظروف التي مضت لا تزال هناك أسر تقاسي من انخفاض مستوى المعيشة ، ذلك المستوى الذي يحتاج منا الى الجهد والعرق كي نستطيع رفعه .

كلنا يعرف ما حال الريف ، وكلنا يعرف ان الفلاح ينهض في الصباح مبكرا ليعمل بالفأس من أجل الحصول على لقمة العيش طوال النهار ، اننا نعرف جيدا كيف يجاهد ٩٠ ٪ من أبناء هذا الوطن من أجل قوتهم .

كلنا يعرف مستوى المعيشة في الريف وحياة العائلة وحياة الفلاح .. عندما نترك الريف ونذهب ونعمل بعيدا عنه ويصبح منا المدين والمهندس والموظف كل الذي اطلبه من هؤلاء هو أن يفكروا دائما في اقاربهم ، ليس هناك أحد من غير اقارب يعملون في الريف ، اذا كان لنا اقارب من الاغنياء فلنا أيضا اقارب من الفقراء .

هذا هو المجتمع الذي نعيش فيه ، يجب ألا نحاول أحد نسيان هذا المجتمع والتفكير في نفسه ، ويجب علينا أن نشكر الله لأنه على أساس مستوى المعيشة الموجود حاليا نرى اننا نأخذ من نصيب أناس آخرين ، لأن مستوى معيشتنا نحن الذين نلبس البدل والذين أتاحت لهم الفرصة لكي يصبحوا مهندسين لو أن الظروف اختلفت لكنا الآن في الحقل معهم نشاركهم في جهدهم وكفاحهم .

نحن نعيش ونتمتع بمستوى معيشة أكبر بكثير من هذا الذي يتمتع به والذي يحصل عليه اخواننا في الريف ، كل واحد منا له منزل ،

وهناك من عنده ثلاجة ، وهناك من عنده سيارة ، ونحن نحمد الله على هذا ولا نريد أكثر منه . وأولادنا يذهبون الى المدرسة ويجدون طبيباً كل هذا كلام جميل ، ولكن الأجمل منه أن نفكر فى اخواننا الآخرين .

وهكذا يجب أن يكون عملنا دائماً حتى تتم رسالتنا ، كما يجب أن ندخر بقدر الامكان ولا نسرف ، يجب أن نقلل من تكاليف المباني لنزيد فى تكاليف المصانع ، فلا زال هناك عيب فىنا ، الأهرام فى خيال كل واحد منا ، وكل واحد يجب أن يبنى هرمًا لنفسه .

(خطاب الرئيس فى افتتاح مصنع

الحديد والصلب - ٢٧/٧/١٩٥٨)

الكفاية والعدل

القضاء على الاحتكار

وسيطرة رأس المال على الحكم

ان المصالح الرأسمالية المتحكمة فى الوطن أدركت منذ اليوم الاول انها لا تستطيع ان تفرض سيطرتها على الحكم الذى وضعته الجماهير الثورية فى قيادة التغيير الذى بدأ مع (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) لكن الرأسمالية المتحكمة تصورت انها تستطيع تعزيز مواقعها الفعلية وزيادة تركيز احتكارها للثروة من احساسها برغبة الثورة فى توسيع قاعدة الانتاج ، ولم تدرك هذه المصالح ان أية ثورة تستحق هذه الصفة المجيدة يتعين عليها ان تسأل نفسها دائماً : زيادة الانتاج لمن ؟ .

ولقد بدأت الارادة الشعبية الثورية تجيب عن هذا السؤال عملياً بالاتجاه الى اقامة وحدات انتاج قوية يملكها الشعب نواة لقطاع عام ما لبث أن عزز نفسه بالسيطرة الكاملة على المال متمثلاً فى البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية التى جرى تأميمها ونقلها الى الملكية العامة ، ثم اتباعها بقرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ التى ضمنت الملكية العامة للجزء الأكبر من وسائل الانتاج خصوصاً فى المجال الصناعى ، ثم رسمت الحدود الواضحة للملكية العامة بحيث تشمل الهياكل الرئيسية للانتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانئ والمطارات وطاقات القوى المحركة ووسائل النقل البرى والبحرى والجوى ، وبعد ذلك الصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية وصناعات البناء والجزء المؤثر من الصناعات الاستهلاكية بما لايسمح بالاستغلال ، وارتبط لذلك تحقيق اشراف الشعب الكامل على التجارة الخارجية وكسر أى احتكار فى التجارة الداخلية مع فتح مجالها واسعا فسيحاً للنشاط الخاص ، وبذلك فان الاقطاع التقليدى الذى أراد أن يهرب الى المظهر العصرى للاستغلال الرأسمالى قد تهاوى من جميع أركانه وتداعى لخصوصاً بعد أن فقد سند المصالح الخارجية شريكته فى نهب ثروته الشعب وجهده .

اقامة عدالة اجتماعية

ان معاناة التجربة قد اثبتت ان العدالة الاجتماعية لا يمكن ان تتحقق الا على دعامتين من الكفاية والعدل : احدهما لا تستطيع ان تصل الى هدف بمفردها بل ان احدهما من غير الاخرى تسير في اتجاه معاكس للهدف : الكفاية : أى زيادة الانتاج بغير عدل يعنى المزيد من احتكار الثروة ، والعدل أى توزيع الدخل القومى بغير زيادة في طاقته لا ينتهى الى غير توزيع الفقر والبؤس ، وانما كلتاهما معا الكفاية والعدل يدا بيد نصل بهما الى الغاية .

ونبدأ بالكفاية فى مجالاتها المختلفة

لقد بذلت خلال السنوات التى مضت جهود مضيئة فى تطوير الزراعة ، لكن الزراعة بطبيعتها أصعب مجالات الانتاج استجابة للجهود ، وأكثرها حاجة للصبر والعناء ، وان بقى تطويرها دائما ضمن الأسس لاقامة اقتصاد سليم .

ولقد قطعت الجهود شوطا لا يستهان به فى سبيل ادخال العلم والدراسة الفنية الحديثة لخدمة مشكلة تطوير الزراعة ، وتحققت بالفعل بعض النتائج فى متوسط غلة الفدان الواحد من المحصولات ، لكن أكبر الآمال ما زالت معلقة على تجارب التعاون الزراعى التى تغطى الآن مساحات واسعة من الرقعة الزراعية المصرية تستهدف إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية لى تقدر على رفع المستوى الفنى والعلمى للزراعة وتيسير حصول الفلاحين على القروض والتقوى والأسمدة والآلات .

كذلك تستهدف هذه التجارب التعاونية تحسين التربة والرى والصرف واستنباط البذور الجديدة والتوسع فى الخدمة بالآلات وزيادة الثروة الحيوانية وتدعيم الصناعات الريفية وتوسيع نطاقها .

ولقد نفذت مشروعات للرى والصرف قيمتها ١٢٥ مليون جنيه ، وهناك الآن مشروعات للرى والصرف المترتبة على السد العالى تبلغ قيمتها ٧٣ مليون جنيه ، على أن الناحية التى تحقق فيها النجاح الكبير هى ناحية استصلاح الاراضى الجديدة داخل الوادى وفى الصحارى المحيطة به . وفى داخل الوادى وما يجرى اصلاحه الآن فعلا ينتهى هذا العام ، فان الأرض الجديدة التى تم استصلاحها داخل وادى النيل الحالى تصل الى ٥٠٥ آلاف فدان عليها قراها الجديدة ولها خدماتها .

وفى الصحارى بدأ الوادى الجديد يكشف امكانياته العظيمة ، واذا كانت المساحة التى يجرى الآن استصلاحها هى ٣٢ الف فدان فان الاحتمالات التى تتكشف مع كل يوم تعطى الأمل فى مئات الوف من الافدنة الجديدة ، وعلى الساحل الشمالى الغربى ١٠ آلاف فدان جديدة تزرع بالفاكهة تستمد مياهها من ٨٣٤ ساقية تعمل بمراوح الهواء

وتحتها ٨٥٠٠ فدان فى وادى النطرون ، كما أن الساحل الشرقى يفرغ اليوم من اعداد ٨٥٠٠ فدان تستمد مياهها من ٤٨ بئرا تفجرت من بطن الصحراء ، وأهم شئ فى هذه الأرض الجديدة الى جانب قيمتها الانتاجية التى تمنحها ملاكها الجدد هو روح الحياة ذاتها ، روح الرواد الذين يزرعون الأمل حيث كان اليأس ، ويفرثون الخضرة حيث كان البوار !

السد العالى

معجزة من معجزات الثورة

وبعد ذلك كله فهناك وقفة معجزة الانسان فى هذا العصر الذى تعيش فيه ، السد العالى الذى يقف فى الوسط ما بين ثورة الزراعة وثورة الصناعة يمد تأثيره فى الاثنتين معا :

الى الزراعة بالأرض الجديدة التى تصل الى مليونى فدان .

والى الصناعة بطاقة الكهرباء التى تزيد على عشرة مليارات كيلوات ساعة .

ان السد العالى صورة كاملة للثورة المتعددة الجوانب فى نضال الشعب المصرى السياسى والاجتماعى والعلمى والاقتصادى والعسكرى والمعنوى .

كل هذه الجوانب كان لها دورها فى القصة الرائعة « للسد العالى » الذى أصبح اليوم رمزا حيا وخلاقا لنضال الانسان المصرى وآماله ، ولو مررنا ببعض الأرقام عن اثر هذا السد وبنائه لاتضحت أمامنا قيمته الحقيقية فائدة ورمزا ، والفائدة تحسبها الأرقام على النحو التالى :

فوائد السد العالى

ان السد العالى يضيف الى الدخل القومى سنويا ٢٣٤ مليون جنيه اى ما يقرب من نصف كل الدخل القومى الذى كان لمصر قبل الثورة ، ويوفر إنتاج السد عدا ذلك ١٠٠ مليون جنيه من العملات الأجنبية كل سنة من خفض الاستيراد ورفع التصدير ، ويمد رقعة وادى النيل الحالى بخصب مليونى فدان تعطى طاقة كهربية مقياسها ١٠ مليارات كليوات ساعة فى السنة أى ضعف الطاقة الكهربية الحالية فى السنة بما فيها من طاقة مشروع كهربية خزان اسوان وكل محطات الكهرباء الجديدة التى اقيمت بعد الثورة . ولقد بلغ مجموع ما أنفق على السد مباشرة حتى الآن ١٠٠ مليون جنيه ، وفوق ذلك فهناك خدمات غير مباشرة فى مناطق العمل وصلت الى ٤٣ مليون جنيه .

انتقل الى السد العالى كرمز . حتى صباح هذا اليوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤ قام الانسان المصرى بما يلى :

حفر فى الصخر والجبل لشق قناة التحويل ماحجمه ١٠٠.٠٠٠ر.٤٦٥.١٠ متر مكعب .

حفر فى الصخر اتفاقا حجمها ٥٣٨ر٥٠٠ متر مكعب .
بنى بالاسمنت المسلح ما حجمه ٣٦٨ر٣٣٨ مترا مكعبا .
القى فى عرض النهر موضع قاعدة جسم السد من الصخور ما حجمه
٨٠٥ر١٤٠ متر مكعب .

وضع من الصلب بوابات على الانفاق حجمها ٢١ر١٤٠ طنا .
وعندما تصل المرحلة الاولى من بناء السد الى نهايتها فى ١٥ مايو
القادم سنة ١٩٦٤ سيكون الانسان المصرى قد اضاف الى هذه الخيالية
من البناء ارقاما قياسية اخرى ، وانه من حسن حظ جيلنا ان يرى
المنظر التاريخى المهيّب الذى سوف يجرى فيه تحويل مجرى النهر الى
قناة التحويل ، ان ذلك المنظر فى ١٥ من مايو القادم لن يكون تاريخا مهيبا
فحسب وانما سوف يكون ارادة جبارة تملى على الطبيعة مشيئة الانسان
وتكرم روح الله فيه بتأكيد سيادته وتفوقه على كل الصعاب .

واضيف الى ذلك انه من حسن الحظ ان صديقا عزيزا لهذا الشعب
وممثلا لشعب صديق عزيز سوف يحضر معنا هذا الاحتفال واقصد به
الرئيس نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى .

تطور الانتاج الصناعى

انتقل الآن الى الصناعة فى معرض الحديث عن العمل من اجل المبدأ
الرابع من المبادئ الستة مبدأ اقامة عدالة اجتماعية .

بعد الزراعة فى باب محاولة الكفاية اصل الى الصناعة ، تلقى معا
نظرة على تطورات الانتاج فى السلع التى كنا ننتجها فى مصر فعلا سنة
الثورة .

لقد وصل الانتاج فى هذه السلع الى ما يلى بأرقام سنة ١٩٦٣ التى
نسجل الآن زيادات اخرى سنة ١٩٦٤ .

ارقام سنة ١٩٦٣ كما يلى :

- غزل القطن ١٢٢ر٨٩٦ طنا بزيادة ١٢١ ٪
- نسج القطن ٨٠ر١٠٩ أطنان بزيادة ١٠٠ر٣ ٪
- نسيج الصوف ٣ر٦٠٩ أطنان بزيادة ٣٠ر٨٣ ٪
- نسيج الجوت ٢٤ر١٩١ طنا بزيادة ١٤١ر١٩ ٪
- السكر ٣٥٥ر٦٢٦ طنا بزيادة ٨٨ر٧ ٪
- الأسمدة الأزوتية ٧٣٩ر٢٤٧ طنا بزيادة ١٣٥ر٧ ٪
- الورق ٩٤ر٨٧٤ طنا بزيادة ٣٧٤ر٤ ٪
- حديد التسليح ١٩٦ر٨١٢ طنا بزيادة ٢٩٣ر٦ ٪
- مواسير زهر وأدوات صحية ٥٣ر٨٣٣ طنا بزيادة ٢٢٠ر٤ ٪
- بطاريات سائلة للسيارات ١٥٤ر٣٣١ بطارية بزيادة ٧٧٤ر٤ ٪
- بطاريات جافة ١٥٨ر٢١١ بطارية بزيادة ١٢١ر٨٤ ٪
- مصابيح كهربية ٩١ر٤٩٠ لمبة بزيادة ٢٩٨ ٪
- مواسير ومنتجات خرسانية ١٥٢ر٧٦٣ طنا بزيادة ٧٤٨ر٧ ٪
- بتروك خام ١٥٨ر٦ طن بزيادة ١٥٨ر٦ ٪

وبعد ذلك ننتقل الى نظرة ثابتة على قائمة السلع التي لم تكن
نتجها قبل الثورة وأرقام انتاجها بالنسبة لسنة ١٩٦٣ كما يلى:

- خام حديد ٤٨٨ر٨٩٧ طنا .
- كتل صلب نصف مشكلة ٦٧ر٣٠٦ أطنان .
- قضبان سكك حديدية وقطاعات صلب ٤٨ر٣٧١ طنا .
- ألواح صاج ٢٩ر٤٢٥ طنا .
- مواسير صلب ولوازمها ٢ر٨٧٤ طنا .
- سيارات الركوب ٥٠٧ر٥٠٠
- سيارات اتوبيس ٥٦٥ .
- سيارات لورى ١٣٦٢ .
- جرارات ٦٣٢ .
- دراجات ٤١ر١١١ .
- عربات سكة حديدية ٤٦٠ .
- اسطوانات بوتاجاز ١٠٦ر٦٠٣ .
- رشاشات للنباتات ٤٩ر٩٠٠ .
- عدادات المياه ٣٨ر٥٩٥ .
- كابلات واسلاك ٢٥ ألف طن .
- محولات كهربية ٩٩ر٢٥٠ .
- عدادات كهربية ٩٣ ألف عداد .
- أجهزة للطهى بالبوتاجاز ٦٢ر٠٦٥ .
- ثلاجات كهربية ٢٦ر٢١٤ .
- أجهزة راديو عادية وترانزستور ١٧٧ر٩١٥ .
- أجهزة تليفزيون تصنيع ٥٠ ألف جهاز .
- أجهزة التليفون ٣٩ر٤٦٨ .
- سماد نترات النشادر الجبرى ٣٢٩ر٨٢٧ طنا .
- سماد كبريتات النشادر ٢٨ر٨٣٠ طنا .
- ورق الكتابة والطباعة ٢٥ر٨٥٦ طنا .
- ورق كرافت ١٥ر٠٩٤ طنا .
- اطارات كاوتشوك داخلية وخارجية ٥١٨ر٧٧٤ .
- سودا كاوية للحريير الصناعى ١٦ ألف طن .
- منظفات صناعية ٢٥١ أطنان .
- أدوات منزلية من الخزف والصيني ٢٤ر٠٣ أطنان .
- أدوات صحية من الخزف والصيني ٣٦٧٣ طنا .
- أسمنت حديدى ٧٧٢ر٣٩١ طنا .
- أسمنت ابيض ٣٣ر٠٧٩ طنا .
- خشب حبيبي ٥٥٨٣ طنا .
- زجاج انجلىزى منقوش ٥٤٥١ طنا .
- سردين معلب « ٣ر٤٩٨ر٠٠٠ علة » .
- نبن مبستر ١٣ر٢٩٥ طنا .

وغيرها وغيرها مئات من السلع الجديدة تخرج من ٧٥٠ مصنع
جديدا تم انشاؤها وبدأت العمل خلال «سنوات الثورة» .

البرنامج الثالث للصناعة

نظرة ثالثة ، تلقيها معا على البرنامج الثالث للصناعة ، الذي يتكلف ١٠٠٠ مليون جنيه والذي بدىء بالتعاقد على بعض مشروعاته فعلا ، تقدما الى الخطة الخمسية الثانية التي تبدأ من عام ١٩٦٥ حتى اقارن الانتاج المطلوب في هذه الخطة الثانية بالنتائج الفعلية للخطة الاولى

المنف	الوحد	كمية الانتاج الحالي في السنة	١٩٦٥ كمية الانتاج بعد تنفيذ الخطة الخمسية الاولى في السنة	١٩٧٠ كمية الانتاج بعد تنفيذ الخطة الخمسية الثانية في السنة
الصلب من خامات المناجم بالجمهورية الات الورش والالات الاخرى الصغيرة والتوسطة	طن	٢٧٢٠٤٠٠	٤٩٠٠٠٠	٢٠٢٥٠٠٠٠
الاسمدة	بالعدد	٤٠٠	٥٢٠	٨٠١٥٥
الورق والكرتون	طن	٨٥٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠
اخشاب صناعية	طن	٩٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٤٥٦٠٠٠٠
منتجات البلاستيك	طن	٨٠٥٠٠	٧٠٠٠٠	١٣٦٠٠٠٠
معدات السيارات	طن	٢٧٠٠	٧٥٠٠	٢٧٥٠٠٠
زيت البترول الخام	طن	٧٠٠٠	١٦٢٠٠	٢١٠٠٠٠
مازوت	طن	٦١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠٠
كبريت	طن	٢١٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠
كبريت	طن	٨٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٠١٠٠٠٠٠٠
بنزين	طن	٢٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠
بنزين سيارات	طن	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
السكر	طن	٢٥٥٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الاسمنت	طن	٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حديد التسليح	طن	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠
الزجاج المسطح	طن	٢١٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠
والشفاط والملون	طن	٢١٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠
اللوريات والاتوبيسات	بالعدد	٢٤٥٠	٤٦٠٠	١٠٠٠٠٠
والقطارات	بالعدد	٦٢٢	٢٠٠٠	٥٠٠٠٠
الجرارات	بالعدد	٥٥٠٠	١٢٦٠٠	٢٥٦٠٠٠
سيارات الركوب	بالعدد	—	١٤٥٠٠	٢٥٠٠٠٠
الموتوسيكلات	بالعدد	٤٢٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
الدراجات	طن	٦٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الفوسفات	طن	—	١٢٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠٠٠
الفحم	طن	—	—	—

ثورة صناعية وكهربية

ان تنفيذ هذا البرنامج سوف يؤكد الثورة الصناعية فى مصر اذ يقيم فيها الصناعات الثقيلة ويضيف الى الانتاج الصناعى زيادة قدرها ٦٧٠ مليون جنيه وبصل ما يمكن تصديره منها الى ما قيمته ٢٥٠ مليون جنيه سنويا بعد الوفاء بحاجة الاستهلاك ، ويستوعب ١٧٠ الف عامل مدربين جددا الى جانب مئات الالوف من العمال فى الانشاء والخدمات المترتبة على التصنيع .

وأضيف بعد ذلك الى الصناعة قوة الكهرباء ! لقد وجهنا خلال الفترة الماضية الى الكهرباء استثمارات حجمها ١٢٠ مليون جنيه تحوى المحطة الهائلة التى جرى تركيبها على خزان اسوان القديم والتى كانت حلما من أحلامنا يبدو بعيد المنال ضائعا فى ضباب المناورات الحزبية .

ولا تشمل هذه الاستثمارات محطة السد العالى الجبارة ، فهذه على المرحلة الثانية من السد العالى تتكلف وحدها ما يزيد على ١٠٠ مليون جنيه أخرى ، لكنها سوف تصل بنا الى مضاعفة كاملة لطاقة الكهرباء فى بلادنا ، وتصل بها الى مستوى الكهرباء العالمى فى الدول الصناعية المتقدمة .

ولقد جرت دراسات حول كهربيا منخفض القطارة وجرت دراسات حول كهربية قناطر النيل كلها التى يتوقع الخبراء أن تضيف الى طاقتنا ١٠ مليارات كيلووات ساعة فى السنة ، ومهما يكن فنحن نشق فى قدرتنا على التصدى لأكبر المشروعات .

ان التنظيم والكفاية التى بنت السد العالى تقدر على التصدى لآى مشروعات تراود أحلام عباقرة المهندسين .

المواصلات وقناة السويس

اتجه بعد ذلك الى المواصلات فى خدمة الانتاج ، التعبير الصحيح عن الكفاية الجناح الآخر للعدل فى مبدأ اقامة العدالة الاجتماعية ، مرة ثانية أصل الى صورة مجيدة من آمال الشعب ، المصرى ونضاله . أقصد بها قناة السويس التى استطاع الشعب المصرى أن يفرض تأميمها واستردادها من الاحتكار الاستعماري الذى كان يسلبها ويجرح بذلك كرامة مصر وعزتها فى الصميم فضلا عن جريمة السرقة .

ان الشعب المصرى لم يثبت صلابته وشجاعته باسترداد القناة فحسب ، ولكنه وضع هذه الشجاعة والصلابة فى ادارتها أيضا وتحويلها الى ممر عالمى للتجارة يفخر به هذا العصر الحديث .

كان اقصى ما تعلم به شركة قناة السويس السابقة ان تصل فى تعميق القناة الى غاطس عمقه ٣٦ قدما فاذا الهيئة المصرية لقناة السويس تحقّق الحلم القديم وتفوقه وتصل بمشروعاتها الى غاطس عمقه ٣٨ قدما .

وليس هذا هو الفارق الوحيد .

أضع أمامكم الأرقام فى آخر سنة للشركة السابقة :

قبل التأميم كانت الأرقام تقول : سنة ١٩٥٥ عبرت قناة السويس ١٤٦٦٦ باخرة حمولتها الصافية ١١٥٦٧٥٦٠٠٠ طن من البضائع .. وبلغت إيراداتها ٣٢٣٣٣٥٠٠ جنيه ، وبعد التأميم والعدوان بسبع سنوات أصبحت الصورة سنة ١٩٦٣ وبأرقامها كما يلى :

عبرت قناة السويس ١٩١٤٦ باخرة حمولتها الصافية ٢١٠٤٩٨٠٠٠ طن من البضائع ، وبلغت إيراداتها ٧١٢٩٤٠٠٠ جنيه .

فوق ذلك أقامت الهيئة المصرية لقناة السويس أضخم الترسانات البحرية وبنيت فيها حتى الآن ٤ بواخر حمولة كل منها ثلاثة آلاف طن ، وهى تبنى حالياً باخرة حمولتها ستة آلاف طن وتستعد لبناء باخرة ثلاثة حمولتها ١٢٠٠٠ طن .

والى جانب ذلك تقوم هذه الترسانات ببناء القاطرات البحرية والكراكات والروافع ، وتمد الهيئة المصرية بعد ذلك عملياتها الى تحسين الخدمة فى موانئها ، فتضع جهوداً طيبة فى تحسين ميناء بورسعيد ، وتمد جهودها الى أبعاد أوسع ، فتتولى الآن عملية تعميق ميناء كوناكرى فى غينيا ، وتقوم ببعض العمليات الرئيسية فى ميناء الشويخ بالكويت .

بعد قناة السويس شريان الملاحة العالمى العظيم انتقل الى غيرها من مياادين المواصلات :

فالسكة الحديد مثلاً ، صرف عليها من سنة ١٩٥٧ حتى الآن مائة مليون جنيه ، زادت طاقتها على نقل البضائع فى السنة من ٦ ملايين الى ١٢ مليون طن ، وزادت طاقتها على نقل الركاب من ٨٥ مليون راكب فى السنة الى ١٥٠ مليون راكب الآن .

فى التليفونات مثلاً زادت قيمة رأس المال المستثمر بنسبة ٧٠٪ وزادت الإيرادات بنسبة ٣٦٢٪ .

زاد عدد الخطوط من ٦٣ الف خط الى ١٨٤ الف خط بزيادة ٣٠٠٪ .

زاد عدد دوائر الترنك الى ٢٨٠٠ خط بزيادة ٣١٠٪ .

فى البريد زاد المستثمر فى هيئة البريد على رأس مالها أكثر من سبع مرات .

بلغت استثمارات الطرق البرية ٤١ مليون جنيه زادت حمولة الاسطول التجارى البحرى المصرى بنسبة ٤٠٠٪ .

البحث العلمى رائد التقدم

أصل بعد ذلك الى مجال هام يربط الكفاية والعدل معا ، يربط الانتاج والخدمات ، بل هو فى قيمته يودى دوراً كبيراً أعظم من دور الربط لانه دور كشاف التقدم ورائده .. ذلك هو مجال البحث العلمى .

ان الاستقلال العلمى والفنى هو البعد الثالث للاستقلالين السياسى والاقتصادى .

ولقد شملت الجهود كل نواحي الأبحاث وميادينها :
ففى أبحاث الصناعة تم انشاء المركز القومى للبحوث الكيماوية والمركز القومى للبحوث الفيزيائية ، ومركز بحوث النسيج بالاسكندرية و مركز بحوث البترول بمدينة نصر ومركز بحوث الفلزات فى حلوان والمركز القومى للمعايرة بالهرم .

كذلك تم انشاء مصنع تجريبى نصف صناعى لنقل التجربة من مرحلة المعامل الى مرحلة التصنيع متمثلة فيه ظروف الانتاج فى أبحاث التعدين والمياه ، ثم التركيز على بحوث الصناعة الاستخراجية والتعدينية والمياه الأرضية والجوفية ، وتعمل الى جانب مجلس بحوث التعدين والمياه اللجنة العليا لبحوث مابعد السد العالى لتقوم بدراسة كل الظواهر المتوقعة من جيولوجية أو نباتية أو زراعية أو بحوث خاصة بالبحيرة الكبيرة خلف السد ومشكلة بخر الماء ، وكذلك اللجنة العليا لوقاية الشواطئ المصرية من التآكل وعوامل التعرية .

وفى الأبحاث الطبية وضعت موضع التنفيذ حلول علمية للمشاكل التى صاحبت الانسان المصرى فى عصور تطوره كالأمرض المتوطنة والبلهارسيا .

فى أبحاث النقل والمواصلات بدىء فى انشاء مركز للبحوث الالكترونية ومركز لبحوث السيارات ومركز لبحوث المنشآت البحرية ليساند عمليات بناء السفن .

وفى أبحاث الزراعة والانتاج الحيوانى تم انشاء مركز لبحوث المحصولات الحقلية ، ومركز لبحوث الانتاج الحيوانى ، ومركز لبحوث وقاية النباتات ، ومركز لبحوث الاقتصاد الزراعى ، ومركز لبحوث الزراعة الاستوائية ، ومركز لبحوث التصنيع الزراعى والألبان ، ومركز لدراسة المناطق الجافة ، ومركز لبحوث الحاصلات البستانية ، ومركز لبحوث الوراثة .

فى أبحاث البحار ، استكملت معامل معهد بحوث البحار والمصايد بالاسكندرية ، وتم التعاقد على سفن جديدة للأبحاث لارتداد البحار العميقة .

فى أبحاث القرية : انشئت اللجنة العليا لبحوث اصلاح القرية .

فى أبحاث البناء والاسكان : يجرى استكمال معهد أبحاث البناء .

فى المجال الذرى

فى مجال الطاقة الذرية كان بدء عمل المفاعل الذرى بإنشاء سنة ١٩٦٠ ايدانا بدخول الجمهورية العربية المتحدة الى عصر الذرة فعلا ،

وفى غضون السنوات الماضية منذ انشاء مؤسسة الطاقة الذرية تم اعداد جيل من الباحثين المدربين وهيئت الوسائل والمعدات والاجهزة التى تكفل لهم مساهمة التقدم العلمى .

وقامت البعثات للبحث والكشف محليا عن الخامات المشعة ذات الأهمية فى الأغراض الذرية .

وجرى الاهتمام أيضا بالتصنيع المحلى للاجهزة النووية والنظائر المشعة بقصد الاعتماد على أنفسنا وامتداد الدول العربية والافريقيه النامية بحاجتها منها ، ولعد كان للاهتمام باستخراج النظائر المشعة فى التطبيقات الطبية والزراعية والصناعية ، الأثر الكبير مما أدى الى انشاء مركز النظائر المشعة الاقليمى للدول العربية بالقاهرة فى أوائل عام ١٩٦٣ لتدريب الاختصاصيين من أبناء الدول العربية والافريقية فى هذا الميدان الجديد .

ولقد بدأنا الآن فى الاستعداد لانشاء مفاعل القوى لانتاج الكهرباء نظرا للحاجة الملحة الى مصادر جديدة للقوى .

أبحاث الفضاء

وفى الوقت نفسه اتجه الاهتمام الى الفضاء فقامت اللجنة العليا لأبحاث الفضاء ووضعت برنامجا وتخطيطا للعمل ، وبدأت فى تنفيذ هذا البرنامج لاعداد جيل من الباحثين فى علوم الفضاء حتى لا نتخلف عن الركب ، وجرى انشاء وحدات للأبحاث الأساسية والعملية ، وانشاء محطة تتبع لاسلكى ورصد الأقمار الصناعية ، الأمر الذى سيجرب عليه الكثير من التطور فى مجال الاتصالات اللاسلكية بين جميع أجزاء العالم والتعمق فى الدراسات المؤدية الى الاستخدام السلمى للفضاء كالتطبيقات الجوية ودراسة أعالي الغلاف الخارجى والمسح المغناطيسى للأرض والتكهن الجوى القصير المدى والطويل المدى .

ولقد بلغ الاستثمار الكلى فى المشروعات العلمية ٥٨ مليون جنيه ، منها ٣٠ مليون جنيه - حتى الآن - فى الطاقة الذرية . والباقى فى معاهد الأبحاث المختلفة .

على أن الاستثمار الحقيقى إنما هو فى هذا الجيش من العلميين الذين تزخر بهم معاهدنا وجامعاتنا ومصانعنا من وحدات الانتاج والخدمات اذ تجاوز عدد الافراد العلميين ٥٠ ألفا سيعمل منهم فى مجالات البحث العلمى فى معاهد وزارة البحث العلمى وفى الجامعات ما يقرب من ٦ آلاف باحث غير من يعاونونهم من فنيين واداريين .

وفوق ذلك فقد كان لابد للعلم المصرى أن يتصل بالعالم ، فقام مجلس البحوث الخارجية وبدأ فى انشاء معهد البحوث الافريقية وساهمت الجمهورية العربية المتحدة فى الجهود الدولية الرامية الى استخدام العلوم والتكنولوجيا لمصلحة الأمم النامية ، وكانت عنصرا فعالا فى كل المؤتمرات الدولية التى رعتها الأمم المتحدة من اجل هذا الهدف الكبير .

ايها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

اشعر اننى اطلت عليكم حديث الأرقام ودلالاتها ، ولكنى اومن ان صورة التحول العظيم الذى كانت نواته تلك المبادئ الستة التى استخلصت من الظروف الملبدة بالضباب قبل الثورة لا يمكن أن يرسمها غير الأرقام ، لذلك فانى استأذن فى مواصلة حديث الأرقام .

لقد فرغت منه فيما يتعلق بالنصف الأول من المعنى الحقيقى للمبدأ الرابع ، وهو اقامة عدالة اجتماعية ، لقد فرغت من الكفاية النصف الأول من العدالة الاجتماعية والذى بغيره لا يمكن النصف الآخر أن يؤدي دوره، لهذا انتقل الآن الى العدل ذاته أى الى التوزيع .

أولا - عدالة التوزيع :

لقد كان القضاء على الاستغلال مقدمة طبيعية لعدالة التوزيع ، ولقد وجهت الى الاستغلال ضربات متلاحقة بدأت بالاصلاح الزراعى الى تأميم قناة السويس الى التمسير الى تأميم البنوك وشركات التأمين وتجارة القطن الى قرارات يوليو المجيدة وقرارات اغسطس سنة ١٩٦٣ الى قرارات مارس سنة ١٩٦٤ التى أنهت مشكلة التعويضات عن التأمين ، وقامت بعملية تصفية للامتيازات القديمة لم يكن منها مفر ، ولم يكن توجيه الضربات الى الاستغلال موقفا سلبيا ، ولكن تحويل رأس المال الضخم أداة الاستغلال الرئيسية الى الانتاج العام والخدمة العامة كان من أبرز نقط الارتكاز للعمل الوطنى الايجابى .

ان تحويل هذه المقادير الضخمة من رأس المال الى ملكية الشعب العامل وإلى خدمته ساعدت الى حد كبير على تعزيز العمل من اجل الكفاية وخدمة الفرص المتكافئة للمواطنين سواء بالطريق المباشر أو بالطريق غير المباشر ، ان الأرض التى وزعها الاصلاح الزراعى من املاك أى اقطاعى قديم حولت فلاحا معسما وأسرته الى مالك له حق الحياة . ورأس المال الضخم الذى تحرر من الاحتكار شارك فى اقامة مصانع اتاحت عشرات الألوف من فرص العمل للذين كانوا يبحثون عن العمل .

وفوق ذلك فلقد فتحت امام الألوف من الشباب المتعلمين الذين كانت الحواجز الطبقيّة تقف حائلا امامهم أبوابا الى مركز القيادة فى وحدات الانتاج الضخمة ، ولقد وصلت فرص العمل التى وفرتها السنوات الثلاث الماضية من الخطة وحدها الى أكثر من ٨٠٠ ألف فرصة عمل

جديدة تعنى أجورا جديدة وبيوتا يشع منها الضوء وأطفالا يولدون ومن حولهم بسمة الحياة !

يكفينى أن أضيف هنا أن اجمالى الأجور زاد بحسبة ما تحقق الآن بالخطوة ما قيمته ١٥٢٤٠٠٠٠٠ ر.جنيه ، فبلغ مجموع الأجور ٧٠١٩٠٠٠٠٠ ر.جنيه بعد أن كان ٥٤٩ مليوناً و ٥٠٠ ألف جنيه عند البدء فى تنفيذ الخطوة .

ثانياً - حق العمل :

ولتعزيز حق العمل وظروفه تحققت الخطوات الثورية التالية :

- ١ - أصبح هناك خطر على الفصل التعسفى للعمال .
- ٢ - أصبح للعمال ٢٥٪ من صافى أرباح الشركات التى يعملون فيها.
- ٣ - أصبح للعاملين فى كل شركة أربعة أعضاء يمثلونهم بانتخاب من بينهم فى عضوية مجالس إدارة شركاتهم .
- ٤ - أصبحت ساعات العمل ٧ ساعات فى اليوم على الا يترتب عليها أى خفض فى الأجور مع يوم محدد للإجازة فى الأسبوع .
- ٥ - أصبح هناك حد أدنى للأجور .
- ٦ - أصبح هناك عمل واحد للرجل الواحد حتى تكون الفرصة فسيحة أمام العدد الأكبر من أصحاب الحق فى العمل .
- ٧ - أصبح نظام معاشات العمل يظل كل العاملين .
- ٨ - أصبحت هناك تأمينات ضد العجز المؤقت أو الدائم .
- ٩ - أصبحت هناك تأمينات ضد البطالة .

ثالثاً - حق التعليم :

لم يعد التعليم بكلّ مراحل امتيازاً بل أصبح حقاً مجانياً لكل مواطن من بداية مراحل التعليم الى نهايتها .

ولقد صرف على التعليم العالى الى ما قبل مستوى الجامعات والمعاهد العليا فى الفترة الماضية ما مقداره ٥٤٠ مليون جنيه ، وفى ميزانية العام الأخير وحده ٦٦ مليون جنيه ، لهذا المستوى من التعليم ، وفى المدارس الآن ٤ ملايين فتى وفتاة ، وفى العام الدراسى الجديد ستقبل المدارس ٦٧٨ ألف طفل مستجدين بنسبة ٨.٠٦٪ ممن هم فى سن الإلزام ، وستصل النسبة الى ١٠٠٪ فى نهاية الخطوة الخمسية الثانية سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ .

وفى جامعاتنا الآن ١٢٠ ألف طالب ، وهناك ٢٥ ألف طالب فى المعاهد العليا ، ويبلغ عدد الذين يتلقون العلم فى مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا واعدن ايننا من ٦٠ دونه ٢٥ الفا من طلاب العلم بينهم ألف طالب فى كليات الجامعة ، والاف فى المعاهد العليا والجامعة الازهرية فلهه الاسلام العظيمه .

ومجانبة التعليم الجامعى كاملة وفوقها نظام محدد للقياسول فى الجامعات والمعاهد على أسس تضمن تكافؤ الفرص ومكافآت مانيه تقدم للمتفوقين من الطلبة تشجعهم وتعينهم على مواصلة الدرس والتحصيل .

وتمتد جهود التعليم المصرى الى ما وراء حدود مصر : فلقد انشئ فرع لجامعة القاهرة فى الخرطوم تضم الآن ١٦٠٠ طالب .

كذلك اشتركت الجمهورية العربية المتحدة فى انشاء جامعة بيروت العربية وتضم الآن ٢٠٠٠ طالب الى جانب اساتذة من جامعاتنا يخدمون بشرف وتجرد فى جامعات المغرب والجزائر وليبيا والسودان ولبنان والعراق والسعودية الى جانب ٤٥٠٠ مدرس والى جانب ١٦ مدرسة ومعهدا انشأتها الجمهورية العربية المتحدة فى عدد من بلاد افريقيا المتعطشة للعلم ، ومن شبابها الآن ٦١٠٠ مبعوث يدرسون فى الخارج ، ويحصلون على آخر ما يتوصل اليه العلم والفكر ويعودون به ليضعوه فى خدمة التطور .

رعاية الشباب

وفى مجال رعاية الشباب :

فلقد انشئ مجلس اعلى لرعاية الشباب انشأ ١١٧٤ مركزا وساحة شعبية وناديا وحمام سباحة ومعسكرات دائمة يشترك فى نشاطها ربع مليون من الشباب كل سنة ، كذلك انشئ استاد القاهرة الكبير .

رابعا - ميزانية الصحة :

لقد زادت ميزانية الصحة بنسبة ٣٤٠ فى المائة عما كانت عليه سنة الثورة ، وفى السنوات الثلاث الاخيرة وحدها وجهت الى الصحة مبالغ تصل الى ٩٣ مليون جنيه تزيد على مجموع ما صرف على الصحة فى ٧٠ عاما قبل الثورة ، عدا الجهود الضخمة التى وجهت الى القضاء على بعض الامراض المتوطنة كالمالاريا ، وعدا خدمات الصحة الوقائية وانشاء ٢٩٧ وحدة صحية فى سنة ١٩٦٣ وحدها وخدمات توفير الدواء الذى وجهت الى انتاجه استثمارات تصل الى ١٥٠٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الثورة ، وخفض ثمن المستورد منها بنسبة ٢٥٪ من أسعاره قبل سنة ١٩٦٠ ، عدا ذلك كله فان هناك عدة معالم بارزة فى مجال الاهتمام بالصحة وتوفير الخدمة الطبية .

الوحدات الريفية

١ - القرار الذي صدر في يناير سنة ١٩٦٢ بإنشاء ٢٥٠٠ وحدة صحية ريفية تخدم كل منها ٥٠٠٠ نسمة يسكنون قرية واحدة أو مجموعة من القرى لا تبعد بعضها عن بعض بأكثر من ٣ كيلو مترات .

التأمين الصحي

٢ - قانون التأمين الصحي الذي يضمن الرعاية الطبية بالتأمين الصحي لكل العاملين في الدولة ، والمؤسسات العامة والهيئات العامة والشركات والمتقاعدين عن الخدمة ويقدر عددهم الآن بـ ٣ ملايين مواطن وتجري الآن دراسة مد التأمين الى أسرهم .

رعاية الأسرة

٣ - صدر القانون الذي يكفل صرف المرتب بالكامل لمرضى الأمراض المزمنة مدة علاجهم والى أن يتم شفاؤهم ، ويساعد وراء ذلك كله نظام للرعاية الاجتماعية يقوم بنشاط كبير في رعاية الأسرة ورعاية الطفولة بإنشاء دور الحضانة ، ولقد أنشئ منها ٦٠٠ دار توجه اهتمامها على الخصوص لأطفال الأسر العاملة ورعاية الفئات ذات الظروف الخاصة كالأحداث الذين تعمل من أجلهم ١٦ مؤسسة تخدم الآن ١٠ آلاف حدث ، والتأهيل المهني للمصابين بأمراض كان يمكن أن تعجزهم عن الحياة ، وقد تم تأهيل ٤٠ ألف مواطن من هذه الفئات في السنوات الأخيرة .

وتمتد الرعاية الاجتماعية بعد ذلك الى أسر المسجونين ، وعدا ذلك نظام للضمان الاجتماعي يحاول أن يمد يد المجتمع الى الذين لا يفيدون من نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، وفي هذا المجال فان النشاط الاهلي يقوم بدور مشكور من خلال ٦ آلاف جمعية ومؤسسة للخدمة الاجتماعية .

خامسا - في مجال الاسكان :

لم تترك علاقات السكان بالملك بغير تحديد وانما صدرت قوانين متلاحقة تخفض ايجارات المساكن وتضع الحدود لضمان مصالح الطرفين : المستأجرين والملاك معا في المستقبل ، ثم وضعت سياسة للاسكان ، استثمراتها في الخطة ١٧٤ مليون جنيه ، في حدود السنوات الخمس التي مضت أنشئت ١٨٥ ألف وحدة سكنية في المدن و ٥٠ ألف وحدة سكنية في مناطق اصلاح الزراعي ، وبنيت ٣٣ قرية جديدة تضم ١٦ ألف مسكن للمهاجرين من النوبة الى شمالى اسوان ، ووصلت مياه

الشرب النقية الى ١٤ مليون نسمة فى الريف ، ولم يكن هناك من تصل اليه مياه الشرب النقية فى الريف غير مليون ونصف المليون قبل الثورة .

سادسا - فى مجال الثقافة والاعلام :

تقدمت الجهود الى مدى يبعث على الرضا تحت شعار الثقافة للشعب ولقد ظهرت خلال السنوات الماضية طلائع كبيرة بدأت تصوغ فنا جديدا للشعب يعكس حياته الجديدة ويرفع قيمتها ، وليس من شك ان الثورة الثقافية تستحق اعظم الجهود واكثرها عمقا ، ان العشرات من محطات الاذاعة والتليفزيون والمئات من المسارح ودور السينما ومراكز الاشعاع الفنى والثقافى وآلاف الكتب تعيش مع الجماهير كل ساعة تقدم لها العالم البعيد والواقع القريب بالكلمة والصورة ، وان المعارض الكثيرة التى تفتح ابوابها للناس كل يوم ستحمل الى الحاضر لمسات قوية ومضيئة تشير الى طاقات مبدعة ، بدأت تفاعلها مع القيم الجديدة للمجتمع .

ايها المواطنون اعضاء مجلس الامة :

فى هذا كله كان جناح العدل يتصل بجناح الكفاية ليسمح للمجتمع المصرى الجديد ان يرتفع وان يحلق ، ولربما كان المقياس الشامل لقوة التحليق هو الخطة التى تعبر عن طاقة الجناحين معا : الكفاية والعدل لقد اتجه الى الخطة الشاملة ، بأهدافها الاقتصادية والاجتماعية فى مرحلتها الاولى التى قاربت نهايتها استثمارات قدرها ١٥٧٧ مليون جنيه ولقد ارتفعت بها طاقة الانتاج فى سنة ١٩٦٣ بأسعار سنة الأساس ١٩٦٠/٥٩ من ٢٥٤٨ مليون جنيه الى ٣٠٨٠ مليون جنيه ، أى بزيادة فى الانتاج قدرها ٥٣٢ مليون جنيه نسبتها بزيادة ٢٠.٩ ٪ ، ولا شك ان ارقام السنة الرابعة بعد أن تنتهى ويتم حسابها ، وكذلك السنة الخامسة والآخرى - سوف تحقق النتائج المستهدفة من الخطة .

(بيان الرئيس فى مجلس الامة - ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٤)

الانتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن وكان مصر الامة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر فى العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار .

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة .

ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة .

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس .

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المنحجرة .

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى امام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات لم يكن مجرد شعار ، وانما كان حاصلًا صحيحًا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبب الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان .

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة .

واذا كانت محاولات تنظيم الأسرة يفرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق اصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة فإن صورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الامر حساباه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة .

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان ، وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة .

ان مقدرة الشعب المصرى يجب ان توضع موضع الاختيار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبض وضعه دائما أمام النضال الوطنى ، بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى اقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطبق الجهد والوطن تحملها .

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد .

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعنى قواهم تحت ضغط المسؤولية ، وانما كل الذى نطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطه ويوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد وما يمكن لهذا الفكر ان يطوره من قيم اخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة نابضة بها .

ان ذلك يتطلب جهودا جبارة فى ميادين تطوير الزراعة والصناعة وهياكل الانتاج الاساسية اللازمة لهذا التطوير ، وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملكية العامة ، وانما هو يؤمن - استنادا الى الدراسة والى التجربة - بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملكية الأرض ، وانما الواقع ان هذه النتيجة نبعث من الظروف الواقعة للمشكلة الزراعية فى مصر التى اكدت قدرة الفلاح المصرى الى العمل الخلاق اذا ما توافرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى ، على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى حد متقدم خصوصا اذا ما اتبحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك انه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لاعقد مشاكلها وفى مقدمتها الرى والصرف ، وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

ومن هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة ، وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمسان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتى عهد قريب وانما الافاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .

انها تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير ، وتساهل عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من

المرايين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ،
وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائط
العلمية لزيادة الانتاج ، ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من
الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً عن عمله وجهده وكده المتواصل .

ان المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد
الملاك .

لقد كان ذلك الهدف من قوانين اصلاح الزراعى التى صدرت
سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ .

كذلك فان هذا الهدف فضلا عن اهداف زيادة الانتاج ، كان من
القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى ، التى أصبح رمزها العتيد
سد اسوان العالى الذى خاض الشعب فى مصر صنوف الحروب
المسلحة والاقتصادية والنفسية لى يبنيه .

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة
كما انه رمز لارادته فى اناحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفلاحين لم
تسنع لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتدة من الحكم الاقطاعى .

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة ، هذه المواجهة القائمة
على زيادة عدد الملاك - لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا بالتوسع
فى مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا
قويا نشيطا .

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغى ان تنطلق اليها معركة
الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الاولى - الامتداد الافقى فى الزراعة ، عن طريق قهر الصحراء
والبور . ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة : يجب الا تتوقف ثانية
واحدا ، ان الخضرة يجب ان تسع مساحتها مع كل يوم على وادى
النيل ، وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء
النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حياة خلاقة لا تهدر هباء
ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم
والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق الى ملكية
الأرض .

والثانى - هو الامتداد الرأسى فى الزراعة ، عن طريق رفع انتاجية
الأرض المزروعة . ان الكيمياء الحديثة قد درست طرق الزراعة
وأساليبها ، وذلك بوساطة الاسمدة والمبيدات الحشرية واستنساخ
أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من
تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح دعما محققا .

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة .

والثالث - ان تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه أبعادا هائلة لغرض العمل ، وينبغي أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدي العاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل فى ذاته ، هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الإنسان وقيمه .

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولها فى الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى ، يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

كذلك تقابلات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة واهدرت بالسلبية طاقاتهم .

ان هذه القوى هى الخلايا التى تستطيع ان تنسج خيوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشاً حضارياً يقرب القرية الى مستوى المدينة .

ان وصول القرية الى المستوى الحضارى ليس ضرورة عدل فقط ، ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية .

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصر عن العمل الجاد فى القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء .

ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى ، وخصوصا من الناحية الثقافية ، سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الافراد ، وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها وهى مشكلة تزايد عدد السكان .

ان الإدراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب .

ان الصناعة - من الدعامات القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما .

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب ان يكون واعيا وأن يأخذ فى اعتباره جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبير .

ومن الناحية الاقتصادية ، ينبغى أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم . ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة ، وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ويعطى الصناعة المصرية الجديد الذى نأخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق .

وينبغى فى هذا المجال ان يطرح الراى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلة الحديثة - خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه - لا تحتاج الى قوة عمل واسعة .

ان ذلك الراى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن اثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل ، فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج ، وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع ، ومن ثم يتيح فرصا أوسع للعمالة .

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود .

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق الى اقاصى الأرض المصرية .

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها .

ولقد طال اهمال مساحات من الأرض لم تزد الجهود التى وجهت اليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها .

ان العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم .

ان هذه المصادر تستطيع ان تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة . وان أهمية خاصة يجب ان توجه الى الصناعات الثقيلة حتى يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع

المحلية التي تكسبها قيمة مضاعفة في الاسواق ، وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى ، كما أنها تفتح ابوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل ، تسد جزءا هاما في مطالب الاستهلاك ، وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبى ، ثم هى تتيح في الوقت الحاضر فرصة للتوسع في التصدير الى أسواق قريبة منا لم نصل اليها بعد الى مركز المنافسة ، فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية - ضمن الصناعات الاستهلاكية - تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها .

وبصورة شاملة ، فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام ، تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا ، فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما انه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل والتى تطلبه كحق إنسانى مقدس ، وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى الذى يواجه المطالب المتزايدة لمركبة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة والاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة - مع الأولوية المحققة التى يجب أن تكون له - لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل - من غير مبرر حقيقى - الكائنات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطوراوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ .
ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعامل ولم تجعل العامل ملكا للآلات .

لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج !.

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حد أدنى للأجور واشتركا إيجابيا فى الإدارة ، بصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للإنسان العامل ، وعلى هذا الأساس ففسد أصبح يوم العمل سبع ساعات .

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية لابد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية .

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع كله تحت إرادته .

لقد أصبحت مسئولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشغيلها بكفاية وأمان ، وبالإشتراك فى الإدارة والأرباح مسئولية كاملة فى عملية الانتاج .

أن ذلك الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمالية ، وإنما هو يزيد من أهمية دورها . أنه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الإدارة فى عملية الانتاج الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطوير .

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال .

كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفكريا من أوقات الفراغ والإجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة .

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الآن من مقياس غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة وفى إقامة هياكل الانتاج الرئيسية هو أساس الانطلاق نحو الأهداف الجديدة للانتاج فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيه بكفاية شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع أن تقوم

بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ، ومن ثم تودى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منه .

ان اهتماما خاصا - يجب ان يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد « يقع » فى قلب العالم البحرى ويطل على اعظم بحاره أهمية من نواحى الاقتصاد والسياسة ، وهما البحرين الأبيض والأحمر .

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم ، بجانب القطاع العام ، بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ، ويقوم بدور عامل منشط لها بما يفتح من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص وإنما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ، ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ، ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ، ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثانى : زيادة كفاءة القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسؤولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقيق هذين الهدفين يربل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى ألقى ظللا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالي فان الطريق أمام هذا القطاع حاليا لا تقيد به غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد نصت على آثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة للتطوير ، كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون ان قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير .

ان المبادرة الفردية يجب ان تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل ، وعلى حماية الاحتكار التى تنفى كل احتمال للمخاطرة وهى الحجة التى يستند رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح .

ومن ناحية أخرى فان المبادرة الفردية ، بالطريقة التى كانت قائمة بها ، لم تكن تقدر على مسئوليات الأمانى الوطنية . ان الاستثمارات الجديدة التى توجه الآن للصناعة تساوى أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها فى سنوات ما قبل الثورة . ان إعادة توزيع الثروة لا تعرقل طريق التنمية ، وانما هى تنشطها من حيث انها تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردى فى دوره الجديد يجب ان يعرف انه خاضع لتوجيه السلطات الشعبية ، شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام . وأن هذه السلطة هى التى تشرع له وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول ان يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لان تحميه .

ولكن حماية الشعب واجبها الاول .

ان رأس المال الأجنبى ودوره فى الاستثمار المحلى أمر يمكن الاستناد اليه فى هذه المرحلة .

ان رأس المال الأجنبى تحيط به فى نظر الدول المختلفة ، خصوصا تلك التى كانت مستعمرات فيما مضى ، سحب من الشكوك والريب المظلمة .

ان سيادة الشعب على أرضه واستعدادته لمقدرات أموره تمكنه من ان يضع الحدود التى يستطيع فى ظلها ان يسمح لرأس المال الأجنبى بالعمل فى بلاده .

أن الأمر يتطلب وضع أوليات هى فى الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما انها تأخذ فى الاعتبار طبيعة رأس المال العالمى الذى يفضل دائما ان يجرى وراء المواد الخام البكر فى مناطق لم تنهيا للنهوض الاقتصادى والاجتماعى حيث يستطيع فى ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

ومن هنا فان التطوير الوطنى ، فى الدرجة الاولى ، يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التى تساعد على تحقيق أهدافه ، وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لمقدمها مهما كانت ألوان أعلامهم .

وفى الدرجة الثانية ، فان التطوير الوطنى يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفي بها دون عنت أو أرهاق . والقروض بالتجربة طريقة واضحة فى حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سداده وسداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى ، فى الدرجة الثالثة ، مستعد لقبول اشتراك راس المال الأجنبى فى أوجه نشاطه الوطنى كمستثمر ، على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التى تقتضى خبرات جديدة يصعب توافرها فى المجال الوطنى .

ان قبول استثمارات اجنبية معناه القبول بأشتراك اجنبى فى ادارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من ارباحها سنويا والى غير حد الى المستثمرين وذلك أمر يجب الا يترك على إطلاقه .

ان الأولوية الأولى - للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية - للقروض غير المشروطة .

ثم يأتى دور القبول بالاستثمارات الأجنبية فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبولها فى النواحي التى تتطلب خبرات عالية فى مجالات التطوير الحديثة .

ان شعبنا فى نظره الثورية الواعية يعتبر ان المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ - يرى ان الدول ذات الماضى الاستعماري ملزمة أكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعض ما نزعته من ثروتها الوطنية أيام كانت هذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختياري على الدول المتقدمة .

وهو أقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات الماضى الاستعماري ، تعوض به الذين استغلتهن عن طول استقلالها لهن .

ان الانتاج كله للمجتمع ، فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع - كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد مشرق لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية - توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون اعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، ويقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف إليها بالعمل الوطنى مع كل يوم - تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرص بين المواطنين .

ان تكافؤ الفرص ، وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها .

اولها - حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية - علاجاً ودواء - مجرد سلعة تباع وتشتري ، وانما تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بشئ مادي . ولا بد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل دكن من الوطن ، في الظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولا بد من التوسع في التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جُموع المواطنين .

وثانيها - حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ، ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ، كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطني وَاضافة افكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائمة جديدة في ميادينه المختلفة .

وثالثها - حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذي تحصل عليه . ان العمل فضلاً عن اهميته الاقتصادية في حياة الانسان تأكيد للوجود الانساني ذاته .

ومن المحتم في هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم العدل حداً أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

ورابعها - أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لا بد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين ادوا دورهم في النضال الوطني وجاء الوقت الذي يجب أن يضمنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان .

ان الطفولة هي صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الاغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة .

ان الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ، ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني ، مجددة لنسبته ، متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطني .

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيماً أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العزل التي عانى منها مجتمعنا زماناً طويلاً .

كذلك فان هذه القيم لا بد لها أن تعكس نفسها في ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال في حياة الانسان الفرد الحر .

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة التابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت
حرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو
الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

ان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وانما
ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل
الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم ، وذلك بافتعال تفسيرات له
تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، ولكن الرجعية التي
أرادت احتكار خيرات الأرض وحدها أقدمت على جريمة ستر مطامعها
بالدين ، وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي توقف
تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ، بل
ان أساس الثواب والعقاب فى الدين - فرصة متكافئة لكل انسان ،
ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها
أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين ببطيخة تورث عقاب أنفق
والجهل والمرض غالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلّة منهم .

ان الله - جلت حكمته - وضع الفرص المتكافئة أمام البشر أساسا
للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

وينبغى لنا أن نذكر دائما أن حرية الانسان الفرد هى اكبر حوافزه
على النضال .

ان العبيد يقدرّون على حمل الأحجار ، وأما الأحرار فهم وحدهم
القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، والإيمان بغير الحرية
وهو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذى يصد كل فكر جديد ،
ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشرية
فى كل مكان .

ان الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة
التقدم وعلى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناءه المقتدر .

ان حرية كل فرد فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع
وفى التعبير عن رأيه وفى اسهامه الإيجابى فى قيادة التطور وتوجيهه
بكل فكره وتجربته وأمله حقوق أساسية للانسان ولا بد أن تصونها له
القوانين .

ولا بد أن يستقر فى ادراكنا أن القوانين فى المجتمع الحر خادم
للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

كذلك لا بد أن يستقر فى ادراكنا أنه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا
من برائن الاستغلال .

ان ذلك هو الاساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية ، بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرص المتكافئة وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقي الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد أن تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا له وتجعل من شعبه وقودا للنار ! .

ان ازالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم - لا يمكن أن تحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ولا يمكن أن تفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقات التى فرضت الاستغلال توفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا وتفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التى سعت اليها قوانين يوليو ، ووجهت من أجله ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة أمرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة ، وينفس المقدار فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هى المقدمة الاولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها .

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره .

كذلك فان حرية الصحافة ، وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة ، يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة - بمفهومها العميق - تزيل التناقض بين الشعب والحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ، ولكن الصحافة الحرة يجب أن تكون رقيباً أميناً على أداة الإرادة الشعبية شأنها فى ذلك شأن المجالس النيابية .

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لموارده ونصوصه بحيث تعبر عن القيم الجديدة فى مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التي مازالت تحكم علاقتنا الاجتماعية قد جرت صياغتها في جو اجتماعي مختلف ، وان أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا - وهو في ذاته صورة من صور الحرية - لابد أن يسايرها في اندفاعها الى التقدم ، ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة في حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .

ان هذا المجتمع الجديد الذي يبينه الشعب العربي في مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى دوع واق في عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى ثقلمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية ، كما أنه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من أجل ذلك فإن الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع الذي تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

ان القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما في البر والبحر والجو ، قادرا على الحركة السريعة في اطار المنطقة التي تقع مسئولية سلامتها ، في الدرجة الأولى ، على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة .

كذلك فإن هذه القوات لابد لها في تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك في أن التقدم الذاتي هو في جبههه اعظم انواع الدفاع عن النفس ضد الاخطار المترتبة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش في منطقة مفتوحة للأطماع الباغية ، وان من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

ان الجمهورية العربية بالذات - طبيعة النضال العربى التقدمى وقاعدته وقلمته المحاربة - هي الهدف الطبيعى لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت ، هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حشد انتزاع قطعة من الأرض العربية في فلسطين ، قلب الوطن العربى ، واغتصابها دون ما سند من

حق أو قانون لصالح إقامة فاشستية عسكرية لا تعيش إلا بالتهديد
العسكري الذي يستمد خطاره الحقيقية من كون إسرائيل أداة
للاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة ، بالتاريخ وبالواقع ، هي الدولة
العربية الوحيدة في الظروف الحالية التي تستطيع تحمل مسؤولية
بناء جيش وطني يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية
الصهيونية .

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى
يجعل إقامة الجيش الوطنى درءا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة
سطحية تغطى خطوط الحدود !

ان فعالية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية
والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال
باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن بها من رد التحدى واحراز
النصر وتعزيزه .

ويجب ان يكون نصب أعيننا دائما الا تطفى احتياجات الدفاع على
احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل
للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي القلب الذى يفلدى اليد
الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيه الضربات
القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن وللمواطن ، تتوافر قبل كل شيء
بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب - الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه
العظيمة وتسود العالم الذى نعيش فيه - أن يكون مستعدا باستمرار ،
من أجل حرية الوطن والمواطن ، أن يدعم السلام بالقوة .

(الميثاق الوطنى)

الفصل الخامس

التطبيق العملي للاشتراكية

التطبيق العملي للاشتراكية :

- * معركة تطوير شاملة .
- * أمة جديدة تتحرك نحو المستقبل المشرق .
- * تحقيق الأهداف .
- * الثورة هدفها إقامة عدالة اجتماعية .
- * القضاء على الاستغلال .
- * بالعمل الجاد نبني المجتمع الجديد .
- * القضاء على الاقطاع طريقنا الى بناء المجتمع الجديد .
- * بناء مجتمع جديد .
- * ثورة بيضاء .
- * حماية البناء السياسي للدولة .
- * تجريد الاقطاع والاستغلال من أسلحتهما .
- * هدفنا إزالة التناقض الطبقي .
- * ماذا كان هدفنا من هذا الاجراء ؟
- * الطبقة الرأسمالية المستغلة .
- * خطوات ايجابية لإقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .
- * خطة مضاعفة الدخل القومي .
- * كيف نبني مجتمعنا الجديد ؟
- * الاشتراكية تزيل الفوارق بين الطبقات .
- * الاسلام دين الاشتراكية .
- * العدالة في توزيع الوظائف .
- * التأميم يقضي على الرشوة .
- * الإهمال جريمة .
- * معاقبة المهمل ومكافأة المجد .

- * قسّمات المجتمع الجديد .
- * الاجراءات الثورية كانت طريقا للانتصار .
- * روح الشعب .
- * كانت الثورة تعبيرا عن كفاح الشعب وآماله .
- * توزيع للفنى لا للفقر .
- * طبقنا العدالة الاجتماعية .
- * فى كوم امبو .
- * تحديد الملكية .
- * طريق المحبة والعمل .
- * عدل الشعب وكرمه .
- * سبيلنا الثانى .
- * أساس البناء والانتاج .
- * الحرية هى المساواة .
- * التشابه بين الممركتين .
- * التشريعات الاشتراكية .
- * سوف تندحر الرجعية .
- * درس لفائدة النضال .
- * الحقائق كلها أمام الشعب .
- * مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله .

معركة تطوير شاملة

ان ملايين الفلاحين الذين كانوا فى بلادهم بلا حق ولا أمل يبنون اليوم على أنهارها الكبرى اعظم الأعمال الهندسية فى العالم ، على نهر الفرات (١) وعلى نهر النيل .

ان ملايين العمال الذين كان جهدهم وعرقهم يذهب الى السادة الحكام يبنون اليوم نهضة صناعية من أعظم النهضات فى تاريخ الشعوب اعظم ما فيها أنهم يصنعونها بأيديهم ويعرقهم ، اعظم ما فيها أنهم يضعونها على احدث ما وصل اليه العلم الحديث .

ان مئات الألوف من الفنيين من العلماء والمتخصصين يقومون اليوم فى مراكز الأبحاث ومعاملها ، فى الجامعات والمعاهد ، فى مؤسسات الانتاج ، وفى ميادين الخدمة العامة ، يقفون فى شجاعة ، يقودون معركة تطوير شاملة تمنح أمتهم حياة جديدة خصبة خلاقة .
أمة جديدة تتحرك

نحو المستقبل المشرق

ان مجتمعنا جديد يستكمل ملامحه الأساسية ليكون مبعث العزة والكرامة لكل فرد فيه ، ليكون لكل منهم حقه ، ليكون لكل منهم فرصة ، وليكون لهم جميعا حق ثابت فى الكفاية والعدل .
ان أمة جديدة تتحرك ، ان أمة جديدة تعيد كتابة التاريخ ، ان أمة جديدة تتحمل مسئولياتها لتكون قوتها دعامة للعرب وللأحرار جميعا فى كل مكان ، لتكون لنضالهم قاعدة ، ولتكون لسلامتهم حصنا وقلعة ، لتكون قوتها دعامة للسلام ، لتكون ثقتها كلها الى جانب الآمال المنطلقة الى عالم فيه نزع السلاح ويستطيع فيه الانسان أن يعيش بما ينبغى أن يكون للانسان من قيمة عزيزة وثمان كريم .

على انى لا أريد هناك أن ندرس معا الموقف من جميع نواحيه ، نريدها فرصة لتأمل صورة نضالنا الشاملة ، نريدها حسابا واضحا نعرف به أين كنا ؟ وأين نحن الآن ؟ وأين نتجه الى المستقبل ؟

ان هذا الحساب - أمر بالغ الأهمية لىكى ترى الأمة بوضوح مسئولياتها ، ولكى ترى الأمة بوضوح أهدافها ، ولكى ترى ما بلغته هذه الأهداف ، ولكى ترى ما لا يزال محتما عليها أن تحققه ، ولكى ترى

(١) كان ذلك حين بدأت الثورة تحقق للشعب العربى فى سورية اعظم آمانيه فى ظل الوحدة ، ويشير سيادة الرئيس الى مشروع سد الفرات فى سورية .

ما يعترضها من العقبات ، ولكي ترى ما يواجهها من مصاعب ، ولكي ترى ما ينتظرها من آمال ، ولكي تكون هي حارسة أمانها وحامية أهدافها !

أن أي فرد ليس مخلدا ، وليس هناك فرد مهما بلغت قيمته في أمة إلا صفحة من تاريخ هذه الأمة ، الشعب هو الخالد المتجدد ، الشعب هو الباقي ، وهو صانع التاريخ كله .

تحقيق الأهداف

بعد تسع سنوات من الثورة نرى أننا حققنا مرحلة كبيرة من الأهداف بدون دماء ، بدون أحماد ، بدون حرب أهلية ، وإنما بالحب وبالمودة الوطنية حققنا الأهداف ، ولكن الشعب لم يضمن بدمائه من أجل الاستقلال ومن أجل تثبيت الاستقلال ، الشعب بذل روحه ، بذل دمه ، بذل كل شيء لكي يحصل على الاستقلال ولكي يثبت هذا الاستقلال .

الصورة التي وجدناها يوم قامت الثورة كانت الاستعمار ، الاقطاع ، الاستغلال ، الأوضاع الطبقية ، والحواجز المصطنعة ! وكانت أهداف الثورة منذ أول يوم واضحة تمام الوضوح .

منذ أول يوم من أيام الثورة أعلننا الأهداف ، الستة :

القضاء على الاستعمار وأعوان الاستعمار .

القضاء على الاقطاع .

القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال .

إقامة عدالة اجتماعية .

إقامة جيش وطني قوي .

إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

من أول يوم في الثورة قلنا : هذه مبادئ الثورة ، قلنا : إن هذه المبادئ الستة ستعمل الثورة على أن تحققها ، وكان من الواضح من أول يوم من أيام الثورة أنه لا يمكننا بأية حال أن نقيم عدالة اجتماعية أو نقيم جيشا وطنيا قويا أو نقيم حياة ديمقراطية سليمة إلا إذا قضينا على الاستعمار وعلى أعوان الاستعمار .

وقام الشعب ليحارب في منطقة القناة ليقضي على الاستعمار وليخرج الانجليز من البلاد ، قام الشعب وهو مصمم كل التصميم على أن يحصل على الحرية والاستقلال ، فحصل على الحرية والاستقلال .

وكان من الواضح أيضا من أول يوم من أيام هذه الثورة أنه لا يمكن إقامة عدالة اجتماعية طالما كان هناك ظلم اجتماعي ، فكان لابد لنا من : نقض على الاقطاع ، وقضينا على الاقطاع ، وكان الشعب هو الجيش

الكبير الذى حمى هذا البلد ونحن نقضى على الاقطاع حينما تحالف الاستعمار مع الاقطاع ، وحينما تحالف الاستعمار مع الرجعية ، كان الشعب هو الجيش الكبير الذى آلى على نفسه أن يحمى وطنه بدمه ، والذى آلى على نفسه أن يبذل روحه فى سبيل الحرية الاجتماعية ، فى سبيل العدالة الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعى .

ثورة سياسية وثورة اجتماعية :

وكان من الواضح منذ أول يوم من أيام الثورة أننا لا نستطيع أن نحقق العدالة الاجتماعية إلا اذا قضينا على الاقطاع وسيطرة رأس المال وكانت الثورة منذ أول يوم لها ثورة سياسية وثورة اجتماعية .

ثورة سياسية ضد الاستعمار وضد أعوان الاستعمار ، وثورة اجتماعية ضد الاقطاع والاحتكار والاستغلال وديكتاتورية رأس المال ، ثورة اجتماعية استمر النضال فى سبيلها مئات السنين ، سنين وأجيال من قبل الثورة ، ناس ماتوا وضحوا بدمائهم من أجل أن تعيش بحرية ومن أجل أن تتمتع بالمساواة ! ناس ضحوا بأنفسهم قبل قيام هذه الثورة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومن أجل القضاء على الظلم الاجتماعى .

الشعب لم يكف قط عن الكفاح ، ولم يكف قط عن الجهاد ، الشعب الذى كان يئن من ديكتاتورية رأس المال لم تخدعه الأباطرة البراقة ، ولكنه كان يريد لنفسه ولأبنائه من بعده العيش الحر الكريم .

الثورة هدفها إقامة عدالة اجتماعية

هذه الثورة الاجتماعية التى ناضل من أجلها الآباء والأجداد أعلنوا يوم « ٢٣ يوليو » أن لابد لها من أن تنفذ ، وكان هذا هدفاً من أهدافها الستة : إقامة عدالة اجتماعية ، وكان هذا شعاراً يمثل كل آمال الشعب ، يمثل نضال الطبقة المظلومة من أجل العدالة ، وكان هناك فى هذه الأيام نضال الطبقة المستغلة من أجل الحرية والمساواة ، وكان هناك فى هذه الأيام نضال الطبقة المظلومة لتحصل على حريتها ، ولتحصل على المساواة وكان هناك فى هذه الأيام أيضاً نضال من الطبقة المتحكمة المسيطرة من أجل السيادة ومن أجل الاستعباد ومن أجل الاستغلال !

كانت هناك طبقة مظلومة تمثل ٩٥٪ من الشعب حرمت كل شيء لتخدم الطبقة السائدة التى تمثل أقل من ٥٪ من الشعب !

طبقة تعمل بالأجر تمثل ٩٥٪ من الشعب حرمت كل شيء لتخدم الطبقة السائدة التى تمثل أقل من ٥٪ من الشعب .

طبقة تعمل بالأجر تمثل ٩٥٪ من الشعب مستغلة مستثمرة تقاسى من الاستغلال والاستثمار !

وطبقة تملك كل شيء تحصل على نتيجة عمل الشعب عندها اكبر سلاح هو رأس المال ، دكتاتورية رأس المال ، ديمقراطيتها تعبر عن دكتاتورية رأس المال !

القضاء على الاستغلال :

وكان من الواضح منذ اول يوم للثورة ان الاهداف التى اعلنها لا يمكن ان تتحقق الا اذا تحرر المجتمع كله من الاستغلال بكل أشكاله والى الابد ، كان هذا الهدف واضحا كل الوضوح منذ « ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، لانه كان يمثل مبدا اساسيا من مبادئ الثورة ، وكان من الواضح ان الاهداف لا يمكن ان تتحقق الا اذا اقمنا المجتمع المتحرر من الاستغلال السياسى والاستغلال الاقتصادى والاجتماعى .

وكان لابد لنا ان نطبق المبادئ التى اعلنها وهى :

القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار . القضاء على ديكتاتورية رأس المال وكل وسائل الاستغلال .

وكان من الواضح ان هذا يعنى نهاية الظلم الاجتماعى لاقامة عدالة اجتماعية ، وكان معنى هذا ايضا ان الثورة ان نجحت فستعيد تشكيل المجتمع .

المجتمع الذى كنا نعيش فيه كان مجتمعا ينقسم الى طبقتين : طبقة السادة ، طبقة الحكام وطبقة العمال ، وطبقة الفلاحين طبقة الأجراء ، الطبقة التى كان الواحد فيها يجب ان يعمل لياكل ، الطبقة التى كان الواحد فيها يجب ان يوفر لابنه العمل لياكل لأن ابنه لن يستطيع بآية حال ان يكون عاطلا بالوراثة كما كان أبناء الطبقة الاخرى دائما عاطلين بالوراثة !

كانت هناك طبقتان ولا نستطيع ان نقول اننا كنا نعيش فى مجتمع بدون طبقات ، كانت هناك طبقة مستغلة ، كانت هناك طبقة مسيطرة متحكممة ، وكان هناك طبقة تعمل وتبذل كل جهدها لتنفيذ تلك الطبقة التى تمثل اقلية هذا الشعب !

وقلنا انه لا يمكن بآية حال ان تسير الامور على هذا المنوال ، لابد ان نخلق المجتمع الجديد ، ونشكل المجتمع الجديد الذى ينبثق من امانينا ومن آمالنا ، لابد ان نقيم البناء الاجتماعى الجديد الذى كافحنا من اجله وناضلنا من اجله والذى كافح من اجله آباؤنا .

بالعمل الجاد نبني المجتمع الجديد :

ولا يمكن ان يخلق المجتمع الجديد بالشعارات وحدها ، بل بالعمل ، العمل هو الذى يخلق المجتمع الجديد ، العمل على انهاء سيطرة رأس

المال على الحكم ، والعمل على انتهاء الاقطاع والعمل على زيادة الانتاج ،
والعمل على عدالة التوزيع .

ان سيطرة رأس المال على الحكم معناها ديكتاتورية رأس المال وبقاء
البناء الاجتماعي والاقتصادي لخدمة مصالح فئة قليلة وطبقة لخدمة
الطبقة الرأسمالية . واذا سيطرت الرأسمالية على البناء الاجتماعي
والاقتصادي فان معنى ذلك هو السيطرة على الحكم بطريق مباشر أو غير
مباشر ، ومعنى هذا ديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية رأس المال التي
تحاول أن تخضع المجتمع كله للاستغلال والسيطرة .

رأينا كلنا قبل الثورة كيف كان الوزراء يعملون عند الرأسماليين .
كيف كان الوزراء يتقاضون الأجر ؟ الوزير كان في الحكم وكان يأخذ
ما حصله من فلان ، أمثلة بهذا الشكل كانت معروفة وقيلت في محكمة
الثورة .

اذن ديكتاتورية رأس المال سواء كانت هي في الحكم أو تحكم بأعوانها
أو عملائها وهي خارج الحكم ولكنها تدير الحكم لمنفعتهم ومصالحهم من
أجل استغلال الشعب . . ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح . .

القضاء على الاقطاع

طريقنا الى بناء المجتمع الجديد

كان السبيل الوحيد حتى نبني المجتمع الجديد ونقيم الدولة الجديدة
التي انبثقت عن « ثورة ٢٣ يوليو » هو القضاء على الاقطاع ، والقضاء
على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال .

أعلنت الثورة منذ أول يوم أنها تهدف الى اقامة مجتمع اشتراكي
ديمقراطي تعاوني متحرر من الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي
على أن يحقق ذلك بالوسائل السلمية بدون حرب أهلية ، بدون دماء ،
بدون انتقام . وقلنا : ان المجتمع منقسم الى قسمين أو منقسم الى
طبقتين : طبقة الملاك المستغلين الرأسماليين ، وطبقة الأجراء .

والملاك المستغلون الذين اقصدتهم هنا ليسوا كل الملاك ، ولكن المالك
الذي يستغل ملكيته حتى يحقق أكبر قدر من الأرباح على حساب الشعب
وكانت هناك طبقة الأجراء التي تمثل العامل ، وتمثل الفلاح ، وتمثل
الموظف ، وتمثل كل من يأخذ أجرا ليعيش ، كل من يعمل من أجل أن
يعيش .

والاقطاع والطبقة الرأسمالية جعلت من الحكم دائما أداة في يدها
لتحقيق أغراضها لحماية مصالحها وللاستغلال الأجراء ومنعهم من
المطالبة بحقوقهم !

وحينما قامت الثورة كان هذا معناه أن سيطره الاقطاع انتهت ،
وسيطرة رأس المال انتهت ، وسيطرة الاحتكار انتهت ، وكان معنى هذا

ان الامانى التى كان الشعب ينادى بها ستأخذ طريقها للتنفيذ ، المجتمع الذى كان كل واحد منا يحلم به ويفكر فيه لابد ان نخططه ونرسمه ونبنيه وفق مشيئتنا ولن نعيش فى المجتمع الذى ورثناه ، ومن الذى صنعه ؟

هل نحن صنعناه ؟ هل آباؤنا صنعوه ؟ هل أجدادنا صنعوه ؟ المجتمع الذى ولدنا فيه وخلقنا فيه صنعه الاستعمار وصنعه الاستغلال لمصلحته . الاستعمار والاقطاع والاستغلال والرأسمالية المستغلة تحالفوا ضد هذا الشعب وهم الذين وضعوا القوانين ، وهم الذين رسموا الحياة التى كنا نحياها ؟

بناء مجتمع جديد

هل كنا سعداء بهذه الحياة ؟ لم يكن هذا الشعب سعيدا بهذه الحياة ، ولكن كان الشعب يريد حياة يصنعها بنفسه ويخططها بنفسه ، فكان لابد لنا حتى نحقق هذا الأسلم من أن نعيد بناء المجتمع من جديد ، ولكي نعيد بناء المجتمع من جديد لابد من إعادة البناء السياسى ، ولابد من إعادة البناء الاجتماعى ، ولابد من إعادة البناء الاقتصادى .

وحيث قامت الثورة « يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » مثلت البناء السياسى الجديد للدولة وأعلنت المبادئ التى تحدد البناء الاقتصادى الجديد والبناء الاجتماعى الجديد .

« ثورة ٢٣ يوليو » كانت تعنى أن الاستغلال السياسى انتهى والاستعمار انتهى ، وأعوان الاستعمار انتهوا ، وأن الحكم تحرر من سيطرة الاقطاع وديكتاتورية رأس المال، وأن الحكم سيعمل لحل التناقض بين الطبقات ، الحكم سيقضى على الاقطاع ، سيقضى على الاستغلال ، سيقضى على الاحتكار ، سيقضى على ديكتاتورية رأس المال، الحكم سينصف المظلومين من الظالمين ، وسيقيم عدالة اجتماعية .

معنى البناء السياسى الجديد أن الثورة ستحرر الأجراء من سيطرة رأس المال واستغلاله ، من سيطرة الاقطاع واستغلاله ، الثورة ستعمل من أجل الشعب كله ، الشعب الذى يعمل ، الثورة ستحول الأجراء الى ملاك غير مستغلين أو ترفع عن الأجراء الظلم والاستغلال ، الثورة ستعمل على إعادة البناء الاجتماعى ، وستعمل على إعادة البناء الاقتصادى لمصلحة الشعب كله ، لمصلحة الأمة كلها لا لمصلحة طبقة من الطبقات وحدها .

الثورة ستعمل على حل مشاكل الصراع الطبقي لمصلحة الطبقة المظلومة والعاملة ، لتحررها من الظلم ولتحررها من الاستغلال ، الثورة التى قامت يوم « ٢٣ يوليو » كانت تهدف الى تحقيق كل هذا بالوسائل السلمية ، وكانت تعمل لتحقيق هذا بدون سفك دماء .

ثورة بيضاء

وهذه مفخرة لثورتنا لأنها استطاعت أن تحقق الأهداف وهي ثورة بيضاء بدون دماء وبدون حرب أهلية .

منذ أول يوم للثورة تعرضت الثورة لهجوم عنيف من الاستعمار ، لماذا من الاستعمار ؟ لأن الاستعمار شعر أن البناء السياسي الجديد لن يتلقى أوامر منه ، الاستعمار كان يصدر أوامر للوزارات ، وكان يصدر أوامر للحكام ، كان يصدر أوامر في البلاد ، وكان يرى أن أوامره منفذة

منذ قامت الثورة عرف الاستعمار أنه لن يستطيع أن يعطي أوامر طبعاً ! معنى هذا أن هناك بناء سياسياً جديداً ولابد لهذا البناء السياسي الجديد الذي تمثل في الثورة من أن يقضى على الاستعمار وهذا ما حصل فعلاً .

حماية البناء السياسي للدولة

البناء السياسي الذي قام « يوم ٢٣ يوليو » والذي ما زال حتى اليوم يحكم هذا البلد استطاع أن يحقق أهداف الشعب ، مرحلة ، مرحلة .

لماذا ؟ لأن الشعب كان له هدف ، بل أهداف ، وكان يريد أن يكون البناء السياسي ملكه حتى يحقق هذه الأهداف ، ولكن كانت هناك الطبقة المستغلة وكانت تحكم ، وكانت تحقق أهدافها وتتكر لأهداف الشعب !

البناء السياسي الذي قام « يوم ٢٣ يوليو » هو الذي سيحقق البناء الاجتماعي ، هو الذي يحقق البناء الاقتصادي ، وقد بدأ هذا العمل فعلاً ، وكان نجاح البناء السياسي كخطوة أولى هو الذي مكّننا من أن نقضى على الإقطاع ، ومكّننا من أن نعمل على إقامة مجتمع جديد وأن نبني المجتمع الجديد على أساس من العدالة . وحتى نقيم البناء الاجتماعي ونبني المجتمع الجديد على أساس من العدالة وحتى نقيم البناء الاجتماعي والاقتصادي - كان لابد لنا من أن نجرد ديكتاتورية رأس المال من أسلحتها الرئيسية حتى لا تنتهز الفرصة المناسبة وتنقض على البناء السياسي ، وما أسلحة رأس المال المستغل ؟ وما أسلحة ديكتاتورية رأس المال ؟ وما أسلحة الإقطاع ؟ أن سلاح الإقطاع هو الأرض وسلاح المال المستغل هو أدوات الإنتاج التي يستغل بها هذا الشعب .

تجريد الإقطاع والاستغلال من أسلحتهما

كان لابد لنا من أن نجرد الطبقة التي تحكمنا فينا في الماضي من أسلحتها بطريقتنا ، بطريقة سلمية ، وبطريقة ليس فيها دماء ، بطريقة تتمشى مع طبيعتنا ، بطريقة تتمشى مع تقاليدنا العربية .

لم نقل : اننا سننتقم ، لم نقل : ان الطبقة العاملة ستهزم الطبقة الاخرى وستقضى عليها وتصادر كل اموالها ! ليست هذه اشتراكيتنا ، ان اشتراكيتنا اشتراكية قائمة على الاخاء والوحدة الوطنية .

قلنا نحدد الملكية وقررنا تعويضا ، قلنا نؤمم وقررنا تعويضا ، وقررنا ارباحا ، قلنا سنحول الاجراء والطبقة المظلومة الى طبقة تتمتع بحقوقها في الحياة ، ولم نقل قط اننا سنحرم الطبقة الظالمة ونحولها الى طبقة من المعدمين ، لم نقل هذا الكلام ، بل قلنا : اننا نريد ان نبني بلدا في اطار من الوحدة الوطنية ، وفي اطار من المحبة .

ولكن ليس معنى اننا نريد ان نبني بلدا في اطار من الوحدة الوطنية ونبنى بلدا في اطار من المحبة - اننا نترك للاقطاع سلاحا ، ونترك لرأس المال المستغل سلاحا ليستخدمه ضدنا حينما يجد الفرصة ، ليعود مرة اخرى ويستولى على البناء السياسي ، ليسيطر ويحكم ويدير الدولة لمصلحته ، ويعيد الشعب مرة اخرى الى طبقة من المستغلين ، ليزيد ارباحه ، ويزيد تحكمه وسيطرته .

من اجل حماية البناء السياسي للدولة ، البناء السياسي الذي يؤمن تحقيق اهداف الثورة ، ويساعد على اقامة عدالة اجتماعية ، من اجل البناء الاجتماعي الجديد والبناء الاقتصادي الجديد - تم القضاء على الاقطاع ، والقضاء على الاحتكار ، والقضاء على سيطرة رأس المال المستغل ، وأعلن تحديد الملكية الزراعية ، ووزعت الأرض على الفلاحين ، وأممت الشركات والمؤسسات والبنوك وشركات التأمين .

هدفنا ازالة التناقض الطبقي

لقد سرنا في هذا الطريق ، طريق البناء الاجتماعي والبناء الاقتصادي من أول يوم من أيام الثورة كان تأميم قناة السويس بمثابة رد الاموال التي هي من حق الشعب الى الشعب .

في سنة ١٩٥٦ أممنا اموال الانجليز وأممنا مؤسسات الانجليز ومؤسسات الفرنسيين ، بعد ذلك في سنة ١٩٦٠ أممنا المؤسسات البلجيكية وأممنا مؤسسات بنك مصر ، وأممنا البنك الأهلي ، وأممنا صناعات كبيرة ومنشآت كبيرة ملكية خالصة للامة لان التأميم معناه ان المؤسسة او المنشأة ملك للامة .

في الأيام الماضية أممنا وحولنا الى القطاع العام ٤٠٠ مؤسسة أصبحت داخل القطاع العام ، وهذا يعني تحويل الملكية الرأسمالية الى ملكية عامة للشعب ملكية مشتركة للشعب .

ماذا كان هدفنا من هذا الاجراء ؟

هدفنا ان نزيل التناقض الطبقي ، هدفنا ان تبقى الملكية في فئة قليلة من الناس ويحرم كل أبناء الشعب ، هدفنا اننا نجعل الملكية في هذه الحالة ملكا للامة .

لم يكن هدفنا أن نعاقب فردا أو نعاقب مجموعة من الناس لاننا اذا كنا نريد أن نعاقبهم كنا صادرنا ولم نمنحهم سندات باسمهم بفائدة . ٤٪ .

نحن نزيل التناقض القائم بين الطبقة التي ملكت كل شيء وورثت كل شيء وبين اغلبية الشعب الذي حرم كل شيء ، ونريد أن نحقق هذا كله بوسائل سلمية بدون دماء ، بدون أن نحقد على احد .

لم نقل لهم قط ، انه كان هناك اناس لا نجد لهم لقمة العيش نتيجة استغلالهم ، ومن أجل هذا سنعاقبهم وسنشردهم أو نحولهم الى معدمين . لا حقد في نفسنا . لا حقد في قلبنا . لا حقد في الطبقة العاملة التي تعيش على اجرها ، والطبقة العاملة تبغى من رئيس الجمهورية الذي يعيش على ماهيته الى العامل الذي يعيش على ماهيته .

هذه هي الطبقة العاملة التي تعمل بأجر ، الطبقة العاملة التي كانوا يشوهون قيمتها وحاولوا أن يجعلوها شيئا محترقا والعمل شرف لكل واحد يعمل . اليوم لابد أن نقضي على المتناقضات التي ورثناها من الارستقراطية ومن أشباه الارستقراطية في الماضي . كان الواحد يستنكف أن يقول : انه من الطبقة العاملة أو انه عامل ، وكانت الطبقة العاملة كأنها شيء منبوذ ! الذي لا يستطيع أن يأكل اذا لم يقبض مرتبه آخر الشهر لا يرضى أن ينسب الى الطبقة العاملة ! لابد أن يقولوا له يا سعادة (البيه) ، ولابد أن يفخموه وهو في آخر الشهر - لو لم يقبض عشرة جنيهات - لن يستطيع دفع ايجار البيت ولا أن يسدد ديون البقال ولا يجد ما يأكله !

ان الطبقة العاملة كما نفهمها - كل واحد يحصل على مرتب أو ماهية ، طبقة عاملة واحدة حتى لقد قسمونا في المصانع ! قالوا : نقابة للعمال ، ونقابة للموظفين ! وهل بين العمال والموظفين فرق ؟

العامل يعمل ويأخذ أجره والموظف يعمل ويأخذ أجره والاثنان - لو لم يحصلوا على أجر آخر الشهر - لن يجدوا ما يأكلونه ! الاثنان متساويان في كل شيء ، اذن عملية التفرقة المصطنعة التي بثها الاستعمار بيننا لابد أن نقضي عليها . كل من يأخذ اجرا فهو عامل من أول رئيس الجمهورية الى العامل الذي يشتغل بالفأس ! هذا هو تفسيرنا ، وهذا هو مفهومنا للطبقة العاملة .

الطبقة الرأسمالية المستغلة

الطبقة الرأسمالية المستغلة ما هي ؟ ليس معناها ان أى واحد يملك فهو مستغل .

اقصد بالطبقة الرأسمالية المستغلة افرادها الذين يستخدمون أموالهم من أجل استغلال هذا الشعب ويمصون دمه ، ولكن ليس هذا معناها ان أى مالك تكون ضده ! فهناك ملاك ولكنهم لا يستغلون ، ملاك ثروتهم نتيجة عملهم ولا يستخدمون هذه الثروة للاستغلال .

فنحن لسنا ضد الملكية بصورة مطلقة ، ولكننا ضد الاستغلال ، لو كنا ضد الملكية بصورة مطلقة كنا صادرا وما أعطينا سندات تساوى أموالا وفوائد

كنا صادرا كل شيء وكنا نمنع الملكية ، وكنا نقول : ان الملكية وظيفة اجتماعية اذا اتجهت الى الاستغلال فقد خرجت عن وظيفتها ، وطبعاً المجتمع الذى ورثناه من الاستعمار ومن الاقطاع ومن اعوان الاستعمار ومن الرجعية كانت فيه الملكية الى حد كبير وسيلة من وسائل الاستغلال .

خطوات ايجابية

لأقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى

اذن لابد ان نعيد تكوين البناء كما نريد ، لابد ان نقيم المجتمع الاشتراكى التعاونى كما نريد ، وهذا يستدعى منا تأميم هذه المنشآت التى استخدمت فى الاستغلال .

كانت هذه الطريقة هى السبيل الوحيد لنقضى على التناقض الاجتماعى ، وكان من الضرورى ايضا ان نتخذ خطوات اخرى .

اشراك العامل فى ادارة المؤسسة وادارة المصنع له معنى كبير جدا اكبر من نسبة الربح ، لأن صاحب رأس المال كان يقيم مصنعا برأس ماله، ولكن هل كان يستطيع ان يدير هذا المصنع بدون العمال ؟ لا يمكن .

اذن صاحب رأس المال يتعاون مع العمال على ادارة هذا المصنع ، أى مصنع اذن لايمكن ان يعمل بلا عمال ، اذن انفراد صاحب رأس المال فى الادارة يعتبر ظلما اجتماعيا ، لأن رأس المال وظيفة اجتماعية ، اذن رأس المال والعمل لابد ان يشتركا فى الادارة ، كان من غير الممكن ان يتساوى العامل بالآلة !

وان الاشتراكية التى نتجه اليها اشتراكية انسانية تؤمن بالفرد وحق الفرد فى الحياة وهذا معنى الادارة .

ولاشراك العامل فى الربح صدرت القوانين التى اشركت العامل فى الادارة وصدرت القوانين التى تعطى العمال ٢٥ ٪ من الأرباح . مامعنى هذا ؟ معناه القضاء على ظلم اجتماعى واقامة عدالة اجتماعية : « واحد رأس مالى يقيم مصنعا ويقيم الآلات ويستخدم العمال ، ويعطيهم الأجر وهم يساهمون بعملهم وهو يساهم بأمواله ، ويأخذ هو اكثر من ٦٥ ٪ من الأرباح ويترك للعمال حوالى ٣٠ أو ٣٢ ٪ من الأرباح ، هل هذه عدالة ؟ طبعا هذا ظلم اجتماعى !

صاحب العمل يساهم برأس ماله فى المصنع ، العامل يساهم بعمله فى اقامة المصنع ، صاحب العمل يأخذ فائدة على « الفلوس » التى يستثمرها ، والعامل يأخذ اجرا على عمله ، وما يزيد عن هذا العمل يقسم بين الاثنين بين صاحب العمل والعمال ! معنى هذا انه لابد للعامل ان يأخذ ربح الأرباح .

الأوضاع التي كنا فيها كانت كالاتي :

الدخل القومي في الصناعة : ٣٢ ٪ منه يصرف أجورا للعمال ،
٦٨ ٪ عبارة عن أرباح لأصحاب العمل . طبعاً ان دل هذا على شيء
فانما يدل على تناقض اجتماعي .

خطة مضاعفة الدخل القومي :

بعد هذا قررنا مضاعفة الانتاج وقررنا زيادة الخطة ، الدخل القومي
في سنة ١٩٦٤ يزيد حوالي ٣٠٠ أو ٢٧٠ مليون جنيه او حوالي هذا
المبلغ بالتقريب ، وسيدخل في جيب صاحب العمل بدلا من ٦٨ ٪
ما يزيد الى ٧٢ ٪ وما يحصله العمال بدلا من ٣٢ ٪ سينخفض الى ٢٣ ٪
نظرا لاستخدام الصناعة الآلية والاوتوماتيكية والآلات الحديثة التي
تستخدم عددا قليلا من العمال .

طبعاً هذا شيء يمثل ظلماً اجتماعياً ويمثل أكبر أنواع الاستغلال .
إذا كانت الملكية ملكية الشعب فهذه الأموال تستخدم لمصلحة الشعب .
طبعاً هذه الخطوات ليست خطواتنا الأخيرة لبناء بلدنا اجتماعياً وبناء
بلدنا اقتصادياً ، ولكن سنقوم بخطوات أخرى هذا العام .

أول خطوة من هذه الخطوات هي تحديد ساعات العمل بسبع ساعات
بدلاً من ثماني ساعات ، سيطبق هذا النظام بالتدريج ونحن نهدف إلى
أن يكون الدخل القومي مقسماً بطريقة عادلة . اليوم يوجد عمال في
الصناعة والكهرباء وبحصلون على ٢ ٪ ، نحن نتجه إلى رفع هذه
النسبة إلى ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ و ٧٠ ٪ ، والخطوات التي اتخذت بخصوص
إعطاء العمال ٢٥ ٪ من الأرباح تزيد النسبة المئوية ، ولكن خفض
ساعات العمل من ٨ ساعات إلى ٧ ساعات بالأجر اليومي نفسه ماذا
يعني ؟ ان معناه زيادة عدد العمال وأن تزيد القاعدة العمالية ، طبعاً
عندما تقل ساعات العمل سيزيد عدد العمال في الصناعة ، في الوقت
نفسه لابد أن تزيد الانتاج ، فكل مصنع يعمل ثلاث ورديات . العمال
مسؤولون عن زيادة الانتاج ، والحكومة مسئولة عن تصريف هذا الانتاج
وعن بيع هذا الانتاج .

هذه هي الوسائل التي بها سنستطيع أن نبني مجتمعنا الاشتراكي
الديمقراطي التعاوني المتحرر من الاستغلال السياسي والاقتصادي
والاجتماعي ، وهذه هي الاشتراكية الديمقراطية التعاونية .

نحن مازلنا في « ثورة ٢٣ يوليو » ونحن لا نصلح ، انما نغير تغييراً
كاملاً ، اذا قلنا سنصلح في المجتمع والله قلن تقدر على عمل شيء .
« لازم » نغير المجتمع تغييراً كاملاً من أساسه .

لابد أن نبني مجتمعاً جديداً من أساسه يتمشى مع أمانينا ويتمشى
مع ما كافحنا من أجله ، لابد أن نبني دولة جديدة ، لابد أن نقيم ديمقراطية

جديدة ، لابد ان نبني دولة جديدة وبنظام سياسى جديد ، لابد ان نبرهن على ان اشتراكيتنا هي تحرير الانسان من العبودية بكل اشكالها ، الاشتراكية التي نعمل في سبيلها معناها ديمقراطية سياسية ، لابد ان نبني دولة جديدة من كل نواحيها على اساس من العدل وعلى اساس من التوزيع العادل ، على اساس من الفرص المتكافئة ، معنى الاشتراكية ليست في الاقتصاد وحده ، معنى الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ان نخطط حياتنا ونبني حياتنا كلها كما نريد ونحب : في الاقتصاد ، في العمل ، في الأجور ، في ساعات العمل ، في العلاقة بين افراد المجتمع ، في الصحة ، في التعليم ، في التأمين الاجتماعى ، في الثقافة .

هذه الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التي نبنيناها نحدد فيها كما نحب مكان الفرد ، طبعاً لابد ان نفهم ان الاشتراكية طريق لا نهاية له ، لان الاشتراكية التي ننادى بها انما هي تطوير مستمر للمجتمع ، تطوير مستمر وفقاً لحاجات المجتمع .

نحن قلنا : نريد ان نخلق مجتمعا ترفرف عليه الرفاهية . سألنى البعض : ما المقصود بالاشتراكية ؟ ولاى مدى سنصل ؟ حددوا لنا خطأ نحن لا نستطيع ! لاتنا نسير فى طريق ليس له نهاية ، هذه هي المبادئ التي أعلنها « يوم ٢٣ يوليو » متى تنتهى ؟ آخرها نسبى وعندما نقول اننا نريد مجتمعا ترفرف عليه الرفاهية فالיום بالنسبة للعمال نعتبر الـ ٢٥٪ شيئاً كبيراً . بعد سنتين أو ثلاث يقول العامل انه يريد فيلا بعد ١٥ سنة سيقول : انا اريد عربة وثلاجة وأريد كذا وكذا . عملية نسبية . وكلنا لابد ان نعمل من اجل هذا .

هذا هو المجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية فعلاً ، وحتى نستطيع ان نبني هذا المجتمع لابد ان نبنيه بعرقنا ، ونبنيه بجهدنا ، ونبنيه بالمحبة ونبنيه بالأخاء .

الاشتراكية التي ننادى بها طريق للحياة ، واساس هذا الطريق العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية .

كيف نبني مجتمعنا الجديد :

كيف نطبق المجتمع التعاونى النظيف ؟ كيف نخلقه ؟ هل نقدر ان نكون قانعين أو مرتاحين ؟ لقد ورثنا مجتمعا قائما على الربا وعلى الاستغلال ورثنا الربا ، خلقنا ووجدنا الربا ، وفى بلدنا كلنا نكره الربا ونكره الفائدة المالية ، ولكن التعامل الاقتصادى سار بهذا الشكل ، فنحن نجرب تجربة جديدة فى مجتمعنا . نجرب ان نلقى الربا والفائدة ، وسنجرّب هذا فى بنك التسليف الزراعى التعاونى ، لن نسلّف الفلاحين بأية فائدة بأية حال ، اننا ندخل فى تجربة جديدة تكون التعاونية العربية نابعة من أخلاقنا فعلاً ومن ضميرنا .

وعندما نقول : مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى فاننا نريد فعلاً مجتمعاً اشتراكياً ديمقراطياً تعاونياً ، مجتمعاً متحرراً من الاستغلال ،

وعندما نقول نريد القضاء على المرابى ، المرابى الذى كان فى القرية يمض دم الفلاح فاننا فعلا نريد القضاء عليه .

نحن نعطي مثلا : نتكفل كشعب وكدولة لنقيم لأول مرة فى هذا التاريخ الحديث تعاونيات بدون فسوائد وبدون ربا ، نقيم التسليف الزراعى التعاونى على أساس جديد ، وندخل فى هذه التجربة «وان شاء الله فهذه التجربة ستنطبقها فى هذا العام» .

طبعا نحن نطلب بعد ذلك من الفلاحين الا يماطلوا فى الدفع وكل واحد ياخذ حقه ونصيبه واكثر ، كل واحد عليه واجب بالنسبة لنفسه وعليه حق بالنسبة للمجتمع ، فكلما اخذ العمال حقوقهم واكثر فان عليهم واجبات بمعنى ان كل واحد له حقوق وعليه واجبات : مائت الأوتوبيس الذى يترك الناس على المحطة دون ان يقف يكون قد تخلى عن مسؤوليته فى المجتمع ، كلنا نعرف هذا ، اذا كان العامل يريد ان يبقى فعلا هو أساس هذا المجتمع فلا بد ان يحس ان هذا المجتمع ملكه .

لا داعى لأن نحقد على المجتمع ، « مجتمع اولاده ، مجتمع أخيه ، مجتمع زوجته ، مجتمع أمه وأهله ، مجتمع أبيه » كل فرد لابد ان يقوم بواجبه تجاه هذا الشعب ، ومن أجل هذا نقول : اننا سنجرب فى بنك التسليف الزراعى ، ونطلب من الفلاحين ان يسددوا القروض ، ولا يماطلوا حتى تنجح التجربة ونفتخر بأن التجربة ناجحة ، وبهذا نكون قد طبقنا فعلا الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى تزيل الفوارق بين الطبقات ، سنعمل على ازالة الفوارق بين الطبقات حتى لا تستغل طبقة طبقة أخرى وتمص دمها وتأخذ نتيجة عرقها وعملها ، ولكن بالنسبة للأفراد هناك العمل ، هناك الكفاية . وعندما نقول - سنزيل الفوارق بين الطبقات - معنى ذلك اننا نغير البناء السياسى ، ونغير البناء الاقتصادى ، ونغير البناء الاجتماعى .

الاشتراكية تزيل الفوارق بين الطبقات

ولكن ليس معنى اننا نزيل الفوارق بين الأفراد اننا مثلا نساوى بين الأجر ، انما كل واحد يأخذ أجره وفقا لعمله ووفقا لكفايته ولتجربته طبعا ، ولكن هذا لا يعنى التغالى فى الأجر ، ولهذا وضعنا قانون الضرائب التصاعدية حتى نحد من الدخول العالية .

الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى نتحدث بصددنا ونقول انها تهدف الى ازالة الفوارق بين الطبقات تهدف أيضا الى رفع مستوى المعيشة كما تهدف الى ان يتساوى الشعب كله .

الدولة ملك للجميع ولكل فرد من بنينا واجب .

رفع مستوى المعيشة واجب واقع علينا ، لاننا اذا لم نعمل على اصلاح أراض جديدة ، واذا لم نبين المصانع ونفذنا الخطة المقررة فى عشر سنوات ، فى ثمانى سنوات قلن تقدر أبدا بأية حال أن نرفع مستوى

المعيشة ، كما نريد ، فبقدر ما يعمل كل فرد من أبناء هذه الأمة بقدر ما نستطيع أن نرفع مستوى المعيشة .

هذه هي الاشتراكية الديمقراطية التعاونية كما نفهمها وهي التي تمثل القضاء على الظلم الاجتماعى واقامة عدالة اجتماعية .

الاسلام دين الاشتراكية

الدولة التي اقامها الاسلام والتي اقامها سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام كانت اول دولة اشتراكية ، سيدنا محمد اول من طبق سياسة التأميم فى هذه الايام .

هناك حديث عن سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام قال فيه : « ان الناس شركاء فى ثلاثة : الماء والكلأ والنار » ، بعض الناس قالوا ايضا : الملح : ما معنى هذا ؟

فى تلك الايام كانت المقومات الاساسية للمجتمع هي المراعى والماء ، كانوا رعاة يرعون ويحتاجون الى الماء والكلأ والنار ، ويحتاجون الى الملح ، هذه الاشياء كانت حاجة هامة فى المجتمع .

النبي محمد قال : ان الناس يجب ان يكونوا شركاء فى هذه الاشياء حتى لا يستولى احد على المراعى ويقول : انها ملكه جميعا .

التأميم يختلف عن هذا : حين نقارن انفسنا بذلك الوقت الاول : كان المجتمع يعيش على المراعى ، يعيش على الماء ، ويعيش على الكلأ ، النار كانت مهمة له ، اليوم المصانع هي التي تمثل الأرض الزراعية وتمثل المقومات الاساسية فى المجتمع .

الدولة الاسلامية حينما قامت كانت اول دولة اشتراكية ، والاسلام بعد النبي عليه الصلاة والسلام سار فى طريق الاشتراكية ايام «ابوبكر» وايام «عمر» سار المجتمع فى طريق الاشتراكية ، وفى تلك الايام أنصفوا اهل الفقر من اهل الفنى : فى ايام عمر أمموا الأرض ، ووزعوا الأرض على الفلاحين !

بعض رجال الدين كانوا يصدرون الفتاوى على مزاجهم لترضى الاقطاعيين اولياء نعمتهم !

هؤلاء اجراء للرجعية ، اجراء للاقطاع ، اجراء للرأسمالية ! كانت هذه الفئة القليلة من رجال الدين تحاول طبعاً فى هذا الوقت أن يضحكوا علينا ! الدين عمل من اول الاسلام ، النبي محمد كان يعمل ، وكل واحد كان يعمل ، لم يكن الدين تجارة .

وفى الدين ، فى كل الأديان ، فى المسيحية ، وفى اليهودية ، نص على الزكاة ، وهى تطبيق الأساس الاشتراكى السليم الصحيح .

(الفقرات السابقة من خطاب ٢٢ يوليو ١٩٦١)

الاسلام والاشتراكية

لقد كان اليمن دائما منذ قامت الدعوة الاسلامية رافعا رسالة الاسلام والحرية في كل مكان . لم يكن هذا في اليمن فقط ولكنه تعدى اليمن الى كل العالم . اليمنى مشهور عنه الذكاء ومشهور عنه المعرفة ومشهور عنه حبه لله . . كما قلت لكم اول أمس حينما ذهبت في زيارتي الى آسيا وكنت ألمس ذلك بنفسى في كل بلد من بلدان آسيا كنت أسأل فكانوا يقولون لى أنهم أهل اليمن أهل حضرموت ، وحضرموت كانت دائما جزءا من اليمن ، وكنت أشعر في هذه الأيام بالفارق الكبير بين اليمن التى تلقت دعوة الاسلام وتلقت دعوة محمد لنشرها بين ربوع الارض واليمن تحت حكم الأئمة . وكنت أقول قول الله (ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوها وجعلوا اعزة أهلها أذلة) . . وكان الاحرار هنا دائما يقاومون الذلة ويعملون على رفع راية الحرية . واستمر اليمن يرفع راية الحرية ويرفع راية الاسلام حتى تمكنت منها الامامة الفاسدة . وتحت اسماعكم استطاعت ان تفصل اليمن وتعزله عن العالم وتجعله دولة متأخرة تعيش فى غياهب الظلام . ولكن هل استكان اليمن واستكان رجال اليمن الاحرار وعلماء اليمن الاحرار الى هذه الذلة . أبدا لقد ثاروا دائما . . وكما قلت الآن ان السجون كانت دائما تحوى الاحرار من العلماء والشرفاء ورجال الجيش المجاهدين فى كل مكان . وفى كل عام أردتم أن تؤلفوا بين القلوب بثورتكم ولكن الامامة كانت دائما تعمل على زرع البغضاء والفرقة بينكم . أردتم أن تؤلفوا بين القلوب حيث اراد الله ولو انفقتم ما فى الارض جميعا ما الفتم بين قلوبهم . ولكن الله الف بين قلوبكم .

ان الاسلام هو دين الحرية وانتم العلماء رسل الاسلام فى الارض واجبركم الجهاد من أجل الحرية واجبركم من أجل المسلمين ، لان دين الاسلام هو دين الحرية فهو الذى رفع راية الحرية وانطلق من الجزيرة العربية حتى عمت مشارق الارض ومقاربها . . وتحرر الانسان من الرق والعبودية ويحرره من كل المساوىء التى حلت بالارض . وحينما قام محمد صلى الله عليه وسلم برسالة الله وينادى بالاسلام كان يعنى القضاء على الاقطاع والقضاء على الاستبداد والقضاء على الامامة التى تمكنت فى تلك الايام تحت اسم الاسر كاسم أسرة بنى سفيان وأسرة قريش والتى تصدى لها محمد العبد الضعيف ولكنه كان قويا لانه كان يحمل راية النصر التى كانت تهدف الى التآلف بين قلوب المؤمنين جميعا والتآلف بين قلوب العرب جميعا لان عزة العرب هى عزة الاسلام . . سرتهم وحملتهم هذه الرسالة حتى استطاعت الامامة أن تبعدهم وأن تعزلهم عن العالم وحتى استطاعت الخلافات الاخرى باسم الدين أن تكبل العالم الاسلامى بغلال الرجعية عادت تحت اسم الحكم العثمانى الذى كان يدعى انه يحكم باسم الدين . . ولم يكن الدين هذا الا وسيلة وذريعة . . كما كان أيضا فى مصر الامبراطورية العثمانية كانت تحمل اسم الدين بالاسم فقط ولم تكن تعمل من أجل الدين أبدا . . لانها كانت تعززالاقطاع لتثبت الاقطاع وتثبت السيطرة وتثبت سيطرة الاسر . وكانت تفرق بين الناس وكانت تبيع الرق وكانت تبيع العبودية ولكن دين الله الاسلام

ينادى من أجل المساواة بين الناس . ينادى من أجل حرية الإنسان .
ينادى من أجل القضاء على العبودية .

ثورتنا قامت على مبادئ الاسلام

قامت ثورتنا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر وهى تحمل الشعارات التى خرج بها الاسلام على العالم وأول هذه الشعارات هى الحرية . حرية الفرد وحرية الوطن . ولا يمكن للوطن أن يكون حرا اذا لم يكن الفرد حرا وكان لابد لنا من أن نحرر الفرد من سيطرة الاقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن كل انواع السيطرة حتى يكون الفرد حرا يستطيع أن يقول نعم حينما يشاء ويستطيع أن يقول لا حينما يشاء . . . وسرنا فى هذا وكنا نؤمن من قلوبنا اننا نثبت دعائم الاسلام التى استطاعت الخلافة فى سنين طويلة أن تنزعها وان تحجبها عن المسلمين فحررنا الانسان وحررنا الفرد وحررنا الوطن من الاستعمار البريطانى . حررناه وكنا نعتبر أن هذا هو الجهاد الذى نادى به القرآن والذى نادى به محمد عليه الصلاة والسلام .

كنا نجاهد فى سبيل الوطن . وكنا نجاهد فى سبيل الله وكان كل فرد منا يجاهد لا ابتغاء للشهرة بل لرضا الله لا ابتغاء ثراء ولا ابتغاء جاه لا نبتغى الا حرية الوطن العربى . والحمد لله الذى مكنا من أن نحقق كل هذه الاهداف فى مصر .

وكنا نشعر أيضا ان علينا رسالة نحو اخواننا العرب ونحو اخواننا المسلمين ان نشد من أزرهم وان نساعدهم على أن يرسوا فى وطنهم وفى بلادهم دعائم الاسلام الحقيقية التى قامت عليها الحرب والتى قامت على المساواة والتى مكنها الله فانتصرت فى فترة قصيرة فجابت ربوب الأرض فى مشارقها ومقاربها . ولذا فلا غرابة أبدا حينما نصركم الله يوم ٢٦ سبتمبر حينما قامت هذه الثورة وحينما تعرضتم لتحالف الاستعمار مع الرجعية ضد ثورتكم التى أرادوا لها أن تنتكس لتعودوا أذلة مرة أخرى . . . والتى أرادوا لها أن تنتكس حتى تنتكس بلادكم مرة أخرى . حينما رأينا هذا التحالف وهذا العدوان قمنا لنجدتكم وكنا فى هذا ننفذ قول الله :

انما المؤمنون اخوة . وننفذ قول رسول الله الكريم : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا .

ولم تكن نشعر باننا نحارب فى بلد غريب . اننا نحارب فى بلد عربى ، فى بلد شقيق اننا نحارب فى بلد اسلامى . اننا فى مصر نجد عائلات وبلاد بأكملها تزحف من اليمن . وأنت من شبه الجزيرة واستقرت فى مصر .

وعندنا فى الصعيد هناك بنى مر من قبائل مر ، هناك بنى محند ، هناك بنى حسن ، هناك بنى على . واننا بهذا نمثل الوحدة العربية

الحقيقة لا فرق بين بلد عربى وبلد عربى ، لا فرق بين مواطن عربى ومواطن عربى

لقد طلبنا فى اول الامر متطوعين من رجال قواتنا المسلحة ليحاربوا فى اليمن . ولم نبدا بأوامر فتطوع الجميع . تطوع كل فرد من افراد الوحدات . ان دل هذا ايها الاخوة على شىء فعلى ان الامة العربية امة واحدة وعلى اننا شعب واحد نعمل من أجل هدف واحد ، نعمل من أجل تثبيت الحرية فى كل مكان .

لماذا قمنا لمعاونتكم

راينا بريطانيا والرجعية تتصددى لثورتكم ، فكان واجبا علينا أن نهب لمعاونتكم ، ان نهب لشهد أزركم . وكنا نعلم أن بريطانيا كانت دائما أشد الناس عداوة للذين آمنوا بعد الحرب العالمية الاولى وقبل الحرب العالمية الثانية بدأت بريطانيا فاستغلت بريطانيا فساد حكم الائمة استغلت بريطانيا ارباب الائمة استغلت بريطانيا قطع الرؤوس والاعتقال ، استغلت بريطانيا حالة الفقر التى وصل اليها اليمن استغلت بريطانيا حالة التأخر التى وصلت اليها اليمن ، وكل معنى منكم برىء من هذه الحالات انه برىء منها لانها لم تكن الا بسبب الائمة الذين ارادوا ان يضعفوكم حتى يتحكموا فيكم ويدلوكم .

استغلت بريطانيا كل هذا واحتلت عدن ثم بدأت تزحف لتحتل اليمن شبرا شبرا . حتى اصبح الجزء الذى احتلته حتى الان اكثر من اليمن فى مساحته واكبر من اليمن فى حجمه .

وكان سلاحها فى هذا بعضكم . وكان سلاحها فى هذا . . الاستضعاف الذى نشرته الامامة فوق اليمن . وكان سلاحهم فى هذا ان اليمن الذى رفع راية الاسلام ، الذى رفع راية الدين الذى رفع راية الاسلام والحرية ضغطت عليه ، على رقبته ، ضغطت على رأسه ، ضغطت على روحه ولكنه

لم يقبل هذا الضغط ، ولم يقبل هذا الكبت ولكنه جاهد وكافح ونار على مر الأيام ، جاهدتم وكافحتم على مر الأيام استشهد منكم الآباء والأجداد حتى أراد الله لكم النصر فنصركم يوم ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ .

وحينما خرج الأخ الرئيس السلال ورفاقه من الضياع الاحرار يوم ٢٦ سبتمبر وأنا أعلم أنهم خرجوا لينفذوا تلك الرسالة وينفذوا ما أمرهم الله ، خرجوا ليقتضوا على الامامة . وكانوا فئة قليلة ولكنهم كانوا يعلمون انكم من ورائهم . . ان شعب اليمن جميعا من ورائهم وأن الامة اليمنية والامة العربية كلها من ورائهم .

وكانوا يعلمون ايضا ان الثورات التى خرجت قبلهم لم تستطع ان تعيش الا لبضعة أيام . وان الامامة استطاعت دائما ان تتعاون مع

ولكنهم لم يتقبلوا ابدا ان يعيشوا تحت ظل الامامة ، ان يعيشوا تحت عبودية الامامة ان يعيشوا تحت ظل التأخر ، ان يعيشوا فى هذا البلد الذى أغلق عن العالم وعزل عن العالم فأصبح متأخرا فخرجوا ليؤدوا الرسالة ، ليستشهدوا ، ليموتوا حتى يرفعوا بين أبناء اليمن راية الحرية وحتى يبذروا بذور الحرية . وبذور الثورة ولكن الله مع الاحرار ، ولكن الله هو الذى اراد لكم ان تنتصروا فى يوم ٢٦ سبتمبر بالذات ، و ارادة الله فوق كل رادة . فانتصرتم رغم تصدى الاستعمار لكم رغم تصدى الرجعية لكم رغم تحالف الامامة مع الانجليز الذين كانوا دائما أشد الناس عداوة للمؤمنين . والذين كانوا دائما أشد الناس عداوة للمسلمين والذين كانوا أشد الناس عداوة للاسلام والعرب . فان بريطانيا فى القرنين الماضيين تصدت للمسلمين والاسلام فى جميع بقاع العالم حتى تصفعه وحتى تقضى على قوته وحتى تقضى على راية الحرية التى يرفعها الاسلام وحتى تقضى على راية القوة التى نادى بها الاسلام . الاسلام دين الثورة . ان الامامة اليوم ، الامامة الفاسدة تتحالف مع الرجعية وتتحالف مع الاستعمار البريطانى . ولكنكم اليوم بعد ان اراد لكم الله النصر يوم ٢٦ سبتمبر سوف تنتصرون باذنه تعالى على الاستعمار وعلى الرجعية وعلى الامامة ذاتها .

وسوف تحققون فى بلدكم دين الحرية ، دين الاسلام ، دين المساواة دين الرفعة ، دين التقدم ، دين العمل السوى ، دين العمل السليم .

الحرية التى نادينا بها :

هذه ايها الاخوة هى الحرية التى نادينا بها فى بلدنا .

الحرية كانت اول مبدا من مبادئ ثورتنا طبقناه فى بلدنا . ونطبقه فى أى بلد من البلاد العربية .

نحن نساند الاحرار فى كل جزء من اجزاء الامة العربية .

واننا بهذا ايها الاخوة نشعر ان هذا واجب علينا . ان الذين حضروا اليكم من جنود واستشهدوا فى سبيل الله من أجل رسالة الله ، لم يحضر جندي الى هذا البلد من أجل منفعة بل حضر من أجل مصيره من أجل مبدا ، ساروا جميعا لملاقاة الله من أجل رفعة راية الحرية ومن أجل رفعة راية الاسلام ، ومن أجل رفعة راية الدين ، لهم جزاء عند الله ليس بوسعنا ان نجزيهم على عملهم هذا . . ولكن جزاءهم عند الله فمصيرهم الجنة .

اذن ايها الاخوة حينما نذكركم انما نذكر جنود الاسلام الاوائل الذين خرجوا ليقاتلوا من أجل الاستشهاد ومن أجل ان يذهبوا الى الجنة ومن أجل ملاقات ربهم ومن أجل رفع راية رسالتهم هؤلاء هم جميعا الذين حضروا اليكم حضروا اليكم ليقاتلوا جنبا الى جنب معكم من أجل رفع راية الاسلام ومن أجل رفع راية الدين ورفع راية الحرية ومن أجل تثبيت

دعائم الدين . ادعو الله لاختوتكم، اننا نشعر ان اولادكم اولادنا وان اختوتكم
اختوتنا لان الله هو الذى وحد بين امتنا ولا يمكن لاي فرد مهما كان ان
يفرق بين أبناء هذه الامة .

كان هذا هو المبدأ ، مبدأ الحرية ، حرية الوطن وحرية المواطن، وحرية
الامة العربية حرية الامة الاسلامية ، حريتنا جميعا مساندة للحرية فى كل
مكان فى العالم . وهى أيضا مساندة للحرية فى الوطن العربى والثورات
التحريرية فى العالم .

ومن أجل هذا ساعدنا كل الثورات وكل الحركات التحريرية فى
العالم . كما نعتقد ايها الاخوة اننا نرسى دعائم الدين ونرفع راية الاسلام
الذى نادى بالحرية لكل مواطن .

فى دنيا الاشتراكية :

وكانت الرسالة ايها الاخوة التى نادينا بها هى الاشتراكية ،
والاشتراكية هى اساس المساواة والاشتراكية هى الا يتحكم فرد فى فرد .
ركان اول دين نادى بالاشتراكية هو دين الاسلام .

قال صلى الله عليه وسلم : الناس شركاء فى ثلاث ، الماء والنار
والكلا .

وكان الرسول بهذا يعبر عن كل مصادر الثروة فى الجزيرة العربية
فى ذلك الوقت . وبهذا يعتبر دين الاسلام اول دين يدعو للاشتراكية ،
اول دين يدعو للمساواة اول دين يدعو للقضاء على التحكم، اول دين يدعو
للقضاء على السيطرة وبهذا كان شوقى الشاعر يصف رسول الله :
الاشتراكيون انت امامهم .

فعلا كان محمد صلى الله عليه وسلم امام الاشتراكية وانه لم يكن
يجمع ثروة لم يكن يجمع مالا ، لم يكن يعمل الا لارضاء قواعد الاسلام .
ولم تكن الامامة ابدا تمثل حكم الشورى . بل كانت تمثل مبدأ الحكم
انفرادى مبدأ السيطرة مبدأ التحكم ومبدأ السيف وقطع الرقاب .
بل لم يكن هناك اساس للشورى .

اما اليوم فان ثورتنا فى مصر قامت على الاسلام، الامر شورى بينهم .
هناك مجلس الامة ، هناك حركات شعبية ، هناك حق لكل فرد فى أن
يقول رايه . ولقد سمعتم هذا من الرئيس السلال . وبهذا نرسى دعائم
الاسلام .

انتم الامناء على الاسلام وانتم الامناء على مبادئ الاسلام .

والحقيقة ان الاسلام لم يكن ديناً فقط ولكنه كان ديناً . كان ينظم
العدالة على الارض وينظم لنا المساواة . وينتج تكافؤ الفرص . وهذا
كله عبرنا عنه لكم فى كلمة واحدة هى الاشتراكية .

الاشتراكية التي سنّها محمد عليه الصلاة والسلام ، الاشتراكية التي سنّها عمر بن الخطاب ، الذي كان يخطب بين الناس ، كان يخاطبهم وكان يقول لهم : من رأى فى اعوجاجا فليقومه . وكانوا يقولون له بكل جرأة لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا .

هذه كانت الحرية ، وهذه كانت الاشتراكية وهذا هو الاسلام الحقيقى .

اما المبدأ الثالث ، وهو الوحدة فكما قلت لكم ان الاسلام وحد بين العرب جميعا . اما الاستعمار ففرق بين العرب ولابدان تعلو ارادة الله على ارادة الاستعمار . لابد ان تعود الوحدة لتجمع بين العرب مرة أخرى . وكما جمعهم حكم الاسلام ، لابد وان تعود الوحدة مرة أخرى حتى لا يكون هناك يمنى وسورى ومصرى وعراقى ، بل نكون كلنا عرب ، وانا كما قلت لكم فى أيام الاسلام الاولى ، لم تكن هناك فواصل ، لم يكن هناك مواطن يمنى فى اليمن ومواطن مصرى فى مصر . ان كثيرين من أبناء اليمن من الجزيرة العربية هاجروا الى مصر واصبحوا مصريين . وان الاسلام كان ينادى بتوحيد الامة العربية ووحدة الامة العربية . ثم بعد هذا اقام الاستعمار بيننا الحدود .

هذه الحدود التي ارادت ان تستأثر كل منها بجزء من الامة العربية فأقاموا الحدود والفوارق ففرقوا بين المسلم والمسلم ، وفرقوا بين العربى والعربى . اما اليوم فبعد ان انتصرتم فعليكم ان تعيدوا راية الاسلام الاولى بعد ان نصركم الله يوم ٢٦ سبتمبر عليكم ان تعودوا كما كان اجدادكم حينما رفعوا راية الاسلام واتجهوا الى مشارق الارض ومغاربها لينتشروا فيها وينصروا الدين دين الاسلام . عليكم ان ترفعوا اليوم راية الاسلام وراية الحرية وراية الحرية هي راية الاسلام عليكم ان ترفعوا راية الحرية كما رفعها اجدادكم ، وتسـيروا بها الى مشارق الارض ومغاربها . عليكم اولا ان تساعدوا اخوتكم فى الجنوب المحتل . عليكم اولا ان تساعدوهم باموالكم ، وان تساعدوهم بارواحكم ، وان تساعدوهم بكل قواكم : حتى يتحرروا لانهم وقعوا فى قبضة الاستعمار البريطانى حينما استضعفهم وحينما استضعفكم ايضا وحينما استكنتم ، وحينما قبلتم حكم الائمة . واليوم بعد ان نفضتم عن رؤوسكم هذا الذل وينفد ان نفضتم عن رؤوسكم هذا الفساد ، اليوم اصبحتم تشعرون بالفخر .

وها هو الرئيس السلال يقول لكم اليوم لا فرق بين كبير وصغير ، لا فرق بين رئيس الجمهورية وبين اى فرد من ابناء هذا الوطن ، نحن جميعا نبني من اجل رفعة راية الوطن ، نحن جميعا نبني من اجل رفعة راية الاسلام . وبهذا اراد الله لكم القوة ، اراد الله ان يؤلف بين قلوبكم ، فألف بين قلوبكم وعليكم ان تحافظوا على ما اعطاكم الله ، فتحافظوا على هذا التآلف بين القلوب لان الاستعمار والرجعية والامامة ، سيحاولون دائما بكل الوسائل ، ان يفسدوا بين نفوسكم ، وكما قلت لكم كان سلاح الاستعمار فى الماضى الفرقة بينكم ، فعليكم ايها العلماء الاحرار ان تكونوا دائما احرارا ، وعليكم ايها العلماء الثوار ان تكونوا دائما ثوارا ، وتعملوا من اجل رسالة الله التي تحققت يوم انتصاركم فى سبتمبر ، حينما الف الله بين قلوبكم لانه بالتآلف بين القلوب الذي اعطاكم الله اياه يمكنكم ان

خارج الجزيرة العربية . دائما حينما انطلقت قلوبكم كنتم دائما الاقوياء
الاعزاء ، الذين لا يبخلون بالمال وبالروح . كانت ثورتكم الاولى تمثل الامة
التي اثلقت قلوبها . ثم كانت ثورتكم الثانية ثورة الاسلام تمثل الامة التي
رفعت راية الاسلام وراية الحرية واليوم هذه ثورتكم الثالثة التي ارادها
لكم الله ، حينما الف قلوبكم فتستطيعون بهذه الثورة وبهذا النصر
وبمؤازرة الله تعالى ان تقضوا على الاستعمار البريطاني وتحرروا عدن
وتحرروا جنوب الجزيرة المحتل .

هذه ايها الاخوة هي رسالتكم وهذه هي رسالة الدين ، وكما قال اخ
لكم من قبل ان محمد صلى الله عليه وسلم كان يحقق الدين بالجهاد ،
فعليكم ان تحققوا الدين بالجهاد وعليكم ان تحققوا الاسلام بالجهاد ، والله
ينصركم والسلام عليكم ورحمة الله .

(خطاب الرئيس باليمن)

(٢٥ ابريل ١٩٦٤)

العدالة فى توزيع الوظائف

نحن نهدف الى ان يكون لكل فرد مكان فى هذا المجتمع ، ولكن يجب على كل فرد ان يعرف حقوقه وواجباته .

كل موظف فى هذا البلد يقوم بخدمة اجتماعية ، كل موظف يعمل من اجل المصلحة العامة .

العمل فى القطاع العام خدمة اجتماعية علينا ان نحقق اهدافه .

العمل فى القطاع العام اهدافه الانتاج ، وعلينا ان نحدد المسؤولية ونعطى الثقة وعلينا ان نحاسب على أساس العمل ، وعلينا ان نمنع احتكار الناس للأعمال ، ولقد أصدرت قرارا يقضى بأن يعمل كل فرد عملا واحدا حتى لا يسطو بعض الناس على كل الأعمال ، أو أكبر عدد من الأعمال ، ويحرموا بقية الناس الفرص المتكافئة .

نحن نريد فرصا متكافئة ، وعندنا رأسمال من الشباب ، وعندنا رأس مال كبير من الناس القادرين على العمل .

بعض الناس يقولون انهم مشفقون علينا من ان القطاع العام عند ما يكبر ستحدث فيه أخطاء ! وأنا أقول لهم لا شيء ليس له أخطاء ! أى عمل يحدث فيه أخطاء ، ولكن تحدث أخطاء فى القطاع العام لأن كل الرأسماليين والرجعيين الذين نعرفهم يتلقفون الغلطة ويستمررون فى حكايتها صباحا وظهرا وليلا ونهارا ، ويحاولون دائما أن يكبروا هذه الأخطاء حتى يسيئوا الى فكرة الاشتراكية وحتى يؤثروا على تفكيرنا .

التاميم يقضى على الرشوة

الرشوة : من يرتشى يذهب الى السجن ، أى واحد يضبط متلبسا فى رشوة يذهب الى السجن ، ويحاكم فى محكمة عسكرية .

ونحن قد اكتشفنا وجود حالات رشا من شركات المقاولات ، من شركات التوريدات والتوكيلات ، وهى شركات كبيرة وضخمة ، وهى بهذه الطرق تفسد البلد ، لأن الرشوة عندما تصل الى ٥ آلاف جنيه أو ٢٠ ألفا يكون فيها أغراء أكبر !.

فى العام الماضى كانت قيمة المباتى الحكومية التى طرحت فى السوق مائة وستين مليون جنيه ، معنى هذا أن المقاولين الذين سيدخلون فى هذه العملية سيربحون ٢٠ أو ٣٠ مليون جنيه ، طبعا كل واحد يتطاحن لياخذ العملية ، ولهذا كانوا يرون أنه من أجل أن يكسبوا مثلا ربع مليون جنيه أو نصف مليون جنيه أو ملايين نظرا لكثرة المشروعات المطروحة لا يجدون مانعا من ان يدفعوا رشوة ٢٠ ألفا أو ٣٠ ألف جنيه .

الحل الوحيد لهذا أننا أقمنا الرقابة الادارية ، ثم أصبح الحل الوحيد أن نؤمم المقاولات ، ويبقى القطاع العام لا يعمل الا مع القطاع العام ، لا داعى للرشوة ولا داعى للأساليب المفسدة التى كانت تتبع فى الماضى .

الاهمال جريمة

وفي القطاع العام اهمال في حكم الجريمة ، وحتى ينص القانون بكل أسف على أن الاهمال ليس جريمة فنحن مازلنا نحكم بقوانين عبد الفتاح يحيى وتوفيق نسيم القديمة !.

معنى هذا أنه يجب أن نغير هذه القوانين ، ويجب أن يكون الاهمال في حق الشعب جريمة حتى لانقول :

ان المال الميرى مال سائب !.

القطاع العام ملك لكل واحد منا ، ومن يهمل في هذا العمل فلا بد أن يؤاخذ . ومن يتول مسئولية في القطاع العام ويعين اقرباء أو يعين باستثناء فلا بد أن تؤاخذ ونعتبر عمله خيانة .

انا لا اقول : ان الناس كلهم ملائكة ، ولكن ليست مسئوليتى وحدى ان اقاوم ، فكل واحد منا لابد أن يقاوم وكل خطاب يرسل الى اراه . . . أى فرد فى أى مكان يعين اقرباءه فاخبرونى عنه بخطاب ، أى فرد يعمل استثناءات فاخبرونى بخطاب فى الحال .

وليس معنى هذا أن ترسل الى خطابات كيدية ، لا احد يخشى شيئا ابدا ، البلد بلدكم ، المصانع مصانعكم والأرض أرضكم ، كل واحد حريص على حاجته وكل واحد حريص على ملكيته وكل واحد منحاسبه على عمله .

ومن سيتلاعب بهذه المسئولية فسنحاسبه ، سنغير القوانين وسنجعل الاهمال عقوبته السجن لأنه جريمة ضد المصلحة العامة وضد الدولة كلها ، عقوبة ليست على أساس أنها خيانة ولكن عقوبة على أنها تعريض لامن الدولة كله للخطر .

معاينة المهمل ومكافأة المجد

الذى يتحمل مسئولية يتيقن هذه المسئولية .

المصنع الذى بنى فى شيين الكوم ، مصنع الغزل والنسيج - بعد بناء المصنع وقع سقف المصنع ! طبعاً المسئول عن هذا مدير المصنع ، مدير المصنع اليوم فى السجن ، لأنه هو المسئول ، انه يبنى هذا المصنع من أموال الدولة ، ومسئول لأنه من واجبه أن يفحص العطاءات ويشرف على كل صغيرة وكبيرة ، وكل واحد يخطئ ضد الشعب ليس امامنا الا أن نحاسبه حساباً عسيراً ، تكافئ المجتهد ونحاسب المخسل بواجباته ونجازيه ، والعمل خدمة اجتماعية من أجل هذا الشعب .

وفي الوقت نفسه نعطي كل واحد مسئولية كاملة ، ونعطي كل واحد حرية كاملة ، ولكن نطلب منه العمل الشريف والعمل الأمين فى الوقت نفسه .

هذا هو سبيلنا فى بناء مجتمعنا ، وقد سرنا فى هذا السبيل من أول يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ الى اليوم .

بعد تسع سنين انا مازلت غير مقتنع ، غير قانع بما اشاهده ، فما زالت المسؤولية محتاجة الى عمل أكثر ، ونحن لن نقدر على خلق كل شيء في يوم وليلة ، ولكن نستطيع ان نضاعف عملنا ، ونستطيع ان نشتغل أكثر ، وان ننتج أكثر ، وان نحول المجتمع بسرعة أكثر .

« الفقرة السابقة من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٣ من يوليو عام ١٩٦١ »

قسمات المجتمع الجديد

لقد تحددت قسمات مجتمعنا الجديد في هذه الأيام الحاسمة . لقد أخذت كل الاجراءات الثورية التي كانت محتمة من أجل خلق المجتمع الجديد - أخذت طريقها الى التنفيذ ، ظهرت الخطوط الرئيسية لمجتمعنا وتحددت . أصبح المجتمع الذي كنا نحلم به الهاما من تاريخنا ووحيا من ضميرنا الوطني - أصبح هذا المجتمع قانونا ملكية فردية من غير استغلال وملكية عامة من غير مصادرة !

هذا هو الأمل الذي كنا نريد ان نسعى اليه ونحققه يوم « ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ » يوم طرد فاروق ، هذا هو المجتمع الذي كنا نتمناه ونكافح من أجله ، وناضل من أجله حقا لكل مواطن من غير منة ، من غير ذل ، من غير خوف ، حقا تستمد كرامته من كونه حقا ، هذا اساس فن فكرنا الاشتراكي .

العمال الذين يشتركون اليوم بـ ٢٥٪ من الأرباح لم ينالوا هذا الا لانه حق لهم ، ان الحقوق التي تعطى على شكل «تنازلات» لكي تحول دون المطالبة العنيفة بها تصبح اقرب الى المنة منها الى الحق ، اقرب الى الرشوة منها الى المشاركة ، وليس هذا هو طريق الثورة ، ان الثورة حق ، ان الثورة عدل !.

واذا أصبح الحق مساومة ، واذا أصبح العدل رشوة - فقدنا أقدس ما فيهما ، الحق مقدس لذاته .. والعدل كرامته في موازينه المستقيمة .

الاجراءات الثورية كانت طريقا للانصاف

ونحن نجتمع اليوم - في اطار مجتمع جديد في ظل علاقات اجتماعية جديدة ، ان قيما أخرى تبرز في مجتمعنا اليوم لكي تشارك في رسم التفاصيل داخل ماتم بالفعل من الاجراءات الثورية ، هذه الاجراءات الثورية لم تكن انتقاما ، وانما كانت طريقا الى الانصاف حتى الى انصاف من تعرضت لهم هذه الاجراءات .

لقد كان في الإمكان ان نصادر ، ولكننا لم نصادر لان الانتقام لم يكن طريقنا وانما كان العدل هدفنا .

ولقد كان مجتمعنا فى حاجة الى الموازين الواضحة من العدل :
فى الماضى كانت تنزع ملكية الفلاح الصغير ويطرد من بيته من قريته ..
الشعب الكريم ، الشعب العادل ، الشعب المنصف - لم يرد قط أن ينتقم
ولكنه كان يريد حقه ، كان يريد الانصاف لنفسه ولغيره ، الشعب الذى
قاسى سنين طويلة مئات السنين ، الشعب الذى قاسى من الاستبداد
السياسى ومن الظلم الاجتماعى ، الشعب الذى يكافح من أجل الحصول
على حقوقه ومن أجل الحصول على عدالة اجتماعية حينما وجد الفرصة
الوطنية ، لم يأخذ الحق قلبه ولم يأخذ الحق نفسه ، ولكنه تمسك
باطار الوحدة الوطنية .

روح الشعب

هذا هو روح هذا الشعب وتلك هى طبيعة هذا الشعب ، الكرامة
والعدل حق له وحق للآخرين . لم يرض قط أن ينتقم ، ولم يقبل أن
يصادر ، ولم يرض أن يعامل من عاملوه فى الماضى بأسوأ الوسائل وبأخس
المعاملات بالطريقة نفسها ، ولكنه رفع رأسه عالياً لأنه يريد أن يبنى بلده
ويبنى مجتمعه ، ولا يريد أن ينتقم لأنه يريد أن يرسم هذا المجتمع ويخططه
ولأنه يريد أن يرسى قواعد جديدة لتسير عليها جميعاً من أجلنا ومن أجل
أبنائنا .

ولقد قاسينا فى الماضى : قاسينا من الاقطاع ، وقاسينا من ديكتاتورية
رأس المال ، وقاسينا من الاستبداد السياسى ، وقاسينا من الظلم
الاجتماعى حتى قبل قيام الثورة بأشهر قلائل كان الشعب يشور ليسترده
حقه فى الانسانية ، يسترده حقه فى أن يعيش كآدمى يعامل معاملة
الانسان ، ولكن الاقطاع كان يتحكم ، وكانت فى يده السلطة السياسية ،
كان الشعب يسجن فى الاسطبلات : الفلاحون كانوا يسجنونهم فى
الاسطبلات ، الفلاحون كانوا يجلدون فى القرى ، الفلاح لم يكن يستطيع
بأية حال أنه يحصل على أرضه .

قبل الثورة بثلاثة أو أربعة أشهر قام الفلاحون فى كفر نجم ليطالبوا
بحقوقهم الأدمية فماذا كانت النتيجة ؟ قتلوا وشردوا وعوملوا أسوأ
معاملة !

وكان الشعب فى هذا يطالب بحقه فى الحياة ، حقه فى الحياة
كإنسان له حق الانسان ، وله حرية الانسان ، حقه فى المساواة ، ولكن
هل اعترف الاقطاع بهذا الحق للانسان ؟ وهل اعترفت ديكتاتورية رأس
المال بهذا الحق للانسان ، وهل اعترف الاستعمار بهذا الحق للانسان ؟
لم يعترفوا قط ، ولم يستكن الشعب قط ، بل كافح حتى قامت ثورته
فى « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » .

كانت الثورة تعبيرا عن كفاح الشعب وآماله

وكانت ثورة الشعب تعبيرا عما يجول فى نفس هذا الشعب وفى روح هذا الشعب . تعبيرا عن هذا الشعب الطيب وعن كفاح هذا الشعب الطيب . وعن آمال هذا الشعب الطيب . ومنذ أول يوم من أيام الثورة التى أعلنها قلنا :

ان الثورة ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، وكنت أرى الشعب فى هذه الأيام وهو ينظر الى المستقبل بأمل ورجاء حتى تتحقق أهدافه الاجتماعية التى كافح من أجلها وسرنا وجابهنا أعداء الثورة والاستعمار حتى ثبتنا أوضاعنا السياسية .

واليوم - نشعر أن الثورة مستقرة استقرارا راسخا بعون الله وعون الشعب .

ولهذا قررنا أن نضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ بطريقة جدية نعيد الحق الى أصحابه ، وقررنا أيضا فى الوقت نفسه أن نكون أكرماء ولا ننتقم من الماضى ، وقررنا أن نكون كرماء ولا نعامل من عاملونا فى الماضى معاملة تتنافى مع الانسانية .

لقد كان الشعب بأغلبيته الكبرى يشعر بالظلم الاجتماعى ويشعر بالحرمان ، وكان يرى موارد البلاد وثرواتها فى يد فئة قليلة من الناس ، وكانوا ينظرون الى الشعب على أنه طبقة من الفلاحين العبيد الذين خففوا ليخدموهم !.

ولكننا اليوم ونحن نعلن ثورتنا الاجتماعية نعلم أن عهد الظلم الاجتماعى قد انتهى الى غير رجعة .. واننا اليوم نعيش فى عهد العدالة الاجتماعية .

توزيع الغنى لا للفقر

لقد قالوا فى الماضى : ان أى إجراء انما يعنى توزيع الفقر لا توزيع الغنى ، وان الصدى للثروات الكبرى وللأقطاعات الكبرى لايعنى الا توزيع الفقر ، ولا يمكن أن تكون الثروة موزعة للفقر ! وهذا خداع - كيف يكون هذا توزيعا للفقر ؟ اننا لم نحرمهم ثرواتهم ، ولم نحرمهم ملكياتهم ، بل عوضناهم بكرم كبير ، بسندات وبفوائد على السندات ، ولم نحولهم الى طبقة من المعدومين كما كنا نقاسى فى هذا البلد ، لأن هذا الشعب كريم أبى ، شعب يغفو عن تنكروا له فى الماضى ويقول لهم : ان الوطن كبير !.. اننا تكافح ونجاهد فى سبيل يومنا وفى سبيل غدنا .

كيف يكون ذلك توزيعا للفقر مثلا اذا كنا نترك ١٠٠ فدان لصاحب الأرض ونوزع على الثلاث المعدم ٥ فدادين . طبعاً بين ال ٥ فدادين ، ال ١٠٠ فدان فرق كبير ، لكن ما نتيجة هذا العمل ؟ الأسرة التى كانت معدمة

جواخذ ه فدادين كانت غير ممكن ! كيف تتوافر العدالة ؟ وكيف تتوافر
العشاء لأولاده ! الا يستطيع الحرية ؟
لأولاده ، لم يكن يقدر ان يعلم ٧٧٪ من الشعب وكان الباقي محرومين -
لكي يخرجوا في هذا المجتمع ، ويدا أن تكون هناك عدالة أو تكون هناك
اين الحرية واين المساواة اذا كانت يشتغلون عند ٥٪ من الشعب ؟
الناس ، واذا كانت الأغلبية الكبرى اما انها تم
لاستطيع أن تحصل على قوت يومها فحسب ؟
مساواة مطلقا !.

تضى على
ال ،

طبقنا العدالة الاجتماعية

ولكن اليوم ونحن نريد أن نطبق العدالة الاجتماعية نريد أن نطبق
هذه العدالة الاجتماعية ، ولا نريد أن نحرم أصحاب الأموال أموالهم ..
ولذلك اعطيناهم تعويضا عن اسهمهم بسندات وبفائدة ، ولا نريد أن نحرم
أصحاب الأرض أرضهم ، ولذلك اعطيناهم سندات بفائدة .

لقد كان ٥٪ يتحكمون في ٩٥٪ من أبناء هذا الشعب ، وبعد كل
الاجراءات التي اتخذناها يستطيع الشعب كله أن يعمل ، ويستطيع
أن يجد لنفسه المعاملة الانسانية : الفلاح المعدم يأخذ ه فدادين ، والعامل
الذي كان يشتغل كآلة في العمل أو في المصنع أصبح يشعر أنه شريك
في المصنع وشريك في العمل ، لانه ممثل في مجلس الإدارة ، ولأن له
٢٥٪ من أرباح المصنع .

واذا كنا نريد أن نعرف كيف نعيش الآن وكيف يعيش مجتمعنا -
فاننا لانتطلع بأية حال الى الأضواء التي في الاسكندرية أو في القاهرة
ولكن حينما نحاول أن ندرس موقفنا وحينما نحاول أن نقيس الحاجة
المحتمة لكل اندفاعنا الثوري يجب أن ننظر الى مشاكلنا الكبرى التي
تعيش بعيدا عن الأنوار الساطعة تتطلع الى من ؟ تتطلع للقصرية وكيف
تعيش ؟ الفلاح كيف يعيش ؟ الفلاح اما أن يعيش اجيرا عند صاحب
الأرض ، يعيش عاملا زراعيًا يشتغل اربعة أشهر أو خمسة أو ستة في
السنة ، وبقية السنة يصبح بدون عمل ويعيش على الكفاف لا يجد من
الطعام الا الضروري له ولأولاده .

عامل التراحيل كيف يعيش ؟ انه يعيش بأبخس أجر ممكن
ياخذه عامل !.

في كوم أمبو

انا زرت كوم أمبو من خمس سنين ، زرت مصنعا هناك ، ورأيت في
فترة الفداء : كان العامل يأكل « عيش شمسي وبصلا » ونزلت ورأيتهم
كلهم ياكلون بهذا الشكل ! هل هذه الحياة نرضى بها ؟ وهل هذه حياة
يقبل أحد أن يعيش فيها ؟ غير ممكن بأية حال !.

— اين كانت تذهب هذه الأرباح ، أرباح الأرض ، أرباح المصانع ، أرباح عرقنا ، وأرباح هؤلاء الناس ؟ كانت تذهب الى فئة قليلة من الناس !.

الدخل : مئات الألوف كانت تستخدم لتجعل أو لتصنع دخلا آخر من مئات الألوف ، والعامل كان يأخذ أجرا يطعمه عيشا له ولأولاده ، هل هذا معناه عدالة اجتماعية ، أم ظلم اجتماعي ؟ هذا الظلم الاجتماعي ضد الدين وضد الإنسانية وضد طبيعة البشر ، هل الشعب عندنا هنا رضى بهذا طوال السنين التي قاتت ؟

لم يرض قط ! كان دائما يثور ضد الاقطاع في سورية ، وكان يثور ضد الاقطاع في مصر ، كان يثور ضد الاقطاع لأن الظروف كانت واحدة ، وكانت المعاملة واحدة ، ولأنه كان يريد أن يشعر بحقه في إنسانيته .. ويشعر بحقه في بلده ، ويشعر أنه ليس خاضعا لصاحب أرض يتحكم فيه أو يطرده أو يستغله .

هذه هي الظروف التي كنا فيها : فهل يمكن أن نقبل أن نسير بهذا الشكل ؟ لا نقبل بأية حال !.

تحديد الملكية

حددنا الملكية في سنة ١٩٥٢ ب ٢٠٠ فدان ، والحقيقة أنها لم تكن ٢٠٠ فدان .

كانت ٣٠٠ فدان على حسب قانون الاصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ ونتج عن هذا أن حولنا مليون شخص معدمين الى ملاك تسميهم ملاكا جوارا لأن الواحد منهم يمتلك ٥ أفدنة لا غير ، ولكنه يستطيع أن يؤمن لنفسه ولأبنائه قوت يومه وقوت غده ، ويستطيع بذلك أن يشعر أنه إنسان يستطيع أن يعلم أبناءه ويقدر باستثمار الفدادين الخمسة وفي الوقت نفسه يستطيع أن يعيش حياة حرة كريمة .

بعد هذا قلنا ايجار الفدان ب ٧ أمثال الضريبة ، هل كان الإيجار فعلا ب ٧ أمثال الضريبة ؟ فقد حدث تحايل كبير ، وتحايل كثيرون ولم يكن إيجار الأرض بأية حال ٧ أمثال الضريبة بالفعل .

قلنا : اننا نقضى على الاقطاع ، هل قضينا على الاقطاع ؟ الأسرة التي بقي لها ٢٠٠ فدان و ٥٠ لكل ولد من أولادهم على حسب القانون كسلوا هذه الأرض ، وأنا أعرف مناطق فيها ٣٠٠٠ فدان مكية العائلة الواحدة ، وما زالوا يعتبرون أنفسهم أسياد البلد ، كما كانوا قبل الثورة ، وما زالوا ينظرون الى الفلاحين كعبيد ! هل نقبل هذا في عهد الثورة .. هل تبقى هناك ثورة وهذه الأشياء مستمرة ؟ هل يكفي أن تكون هناك ثورة تسير في الطريق السياسي ولا تسير في الطريق الاجتماعي لتحقيق ما تصبو اليه من أمل ؟.

اذن لنقف ونقل : الثورة انتهت وكفاها الناحية السياسية ! أما الثورة

الاجتماعية فهذا شيء غير ممكن ! كيف تتوافر العدالة ؟ وكيف تتوافر المساواة ؟ وكيف تتوافر الحرية ؟

واذا كانت الأموال في يد ٥٪ من الشعب وكان الباقي محرومين - فهل من الممكن أن تكون هناك مساواة أن تكون هناك عدالة أو تكون هناك ديمقراطية وإذا كان ٩٥٪ من الشعب يشتغلون عند ٥٪ من الشعب ؟ طبعا لا يمكن أبدا .

طريق المحبة والعمل :

ومن أول يوم قلنا : ان هذه الثورة سياسية واجتماعية ستقضى على الاقطاع ، ستقضى على الاستغلال ، ستقضى على سيطرة رأس المال ، ستقيم عدالة اجتماعية من أول يوم ، وسرنا في هذا مرحلة مرحلة ، وكان لابد أن ندعم بناءنا السياسي وأن نجعل من جمهوريتنا قوة صامدة ورأسخة لنسير في خطنا الاجتماعي .

واليوم وبعد هذه القرارات : قرارات التأميم - تأميم ٤٠٠ مؤسسة قرارات اعطاء العامل حقه ، وقرارات تحديد المكية الزراعية بمائة فدان نجد أن التفاعل الثوري قد تم من ناحية الثورة الاجتماعية ، والذي نريده الآن هو استمرار التفاعل الثوري ، ان الخلق نبت والذي نريده الآن هو النمو الثوري ، فالقانون وضع وعلن ، ولكن القانون الثوري يجب أن يضع حياة ثورية .

غير ممكن أن تنتهى الثورة لأنها ثورة متجددة متطورة والاشتراكية متجددة متطورة .

وأمامنا طريقان لنستمر في قوة الدفع الثوري : طريق المحبة والعمل :

والمحبة صفة من طبيعة هذا الشعب ، الناس الذين أخذنا منهم الأسهم أخذها الشعب ، الناس الذين أخذنا منهم الأرض تملكها الشعب . وعندهم أن يقدروا أن الشعب الثائر كان شعبا رحيمًا لم يرض بالمصادرة ودفع تعويضا متكافئا ثمنا لارادته في العدالة ..

وكان الشعب بهذا عادلا مرتين ، كان الشعب عادلا في الوسيلة وعادلا في الغاية ، لم أقل : اننا نقتل هذه الطبقة ، لقد حصل هذا في بلاد كثيرة ، ولم أقل اننا نهدم هذه الطبقة هدمًا كاملا ، وقد حصل هذا في بلاد كثيرة ، ولكن وسيلتنا كانت وسيلة كريمة ، وكان الشعب كريما كرما ليس بعده كرم .

عدل الشعب وكرمه :

ان شعبنا كريم في وسيلته ، دفع ثمن ما أخذه وبفائدة عالية ٤٪ ليسود المجتمع الاخاء في اطار الوحدة الوطنية ، الشعب يعرف أن هؤلاء

الناس مواطنون ، وإذا كنا نتخذ اجراء اجتماعيا فى الثورة الاجتماعية قائنا نتخذه لآعن عداوة ولا عن حقد ولا عن كره ولا عن تشف بدليل أن عندهم الآن ما يكفيهم ، وأكثر ما أخذ منهم يحصلون منه على فوائد باستمرار ٤٪ هؤلاء الناس يجب أن يعيشوا ويطوروا أنفسهم فى المجتمع الجديد .

أن هذه الثورة ثورة جديدة فى التاريخ تضاف الى التراث الإنسانى للثورات ، ثورة بلا دم وتغيير جذرى داخل اطار من الوحدة الوطنية .

سبيلنا الثانى :

السبيل الثانى الذى أمامنا بعد المحبة وبعد التأخى هو العمل ، وبدون عمل لا يمكن أن تكون هناك كفاية ولا عدل . الشعب الآن يملك كل مصيره ، الآلة فى المصنع لم تصبح ملكا لمستغل ، وإنما أصبحت ملكا للشعب العامل بقدر ماهى لصاحب السهم فى المصنع ، وبعد أن كان الشعب فى خدمة رأس المال وديكتاتورية رأس المال أصبح رأس المال فى خدمة الشعب .

أن العمل هو الطريق الوحيد الى أهدافنا وأهدافنا هى الكفاية والعدل ، العمل هو الطريق الوحيد لشرف المواطن وكرامته وبدون عمل لا مكان للفرد فى المجتمع . الفرص المتكافئة فى العمل المناسب لكفاية كل شخص تحققت ، كل انسان يملك الآن أن يحدد مكانه فى المجتمع بعمله . وفى الوقت الذى تقرر فيه عدالة التوزيع وتقيم عدالة اجتماعية قررنا خطة لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . ونحن منذ قيام الثورة ضاعفنا دخلنا القومى ونريد أن نضاعف دخلنا القومى مرة أخرى ، ونريد أن نرفع مستوى المعيشة ، نريد أن نقلل السنوات العشر حتى نضاعف دخلنا القومى فى ٨ سنوات . وبذلك تكون حققنا الأسس الأساسية للمجتمع الذى ترفرف عليه الرفاهية وهى توزيع عادل وزيادة فى الانتاج المحلى .

وفى هذه الخطة الأمل الكبير بعد عدالة التوزيع . اذا استطعنا أن ننجز الخطة قبل الموعد المحدد . . قبل عشر السنوات فى ثماني سنوات أو فى سبع سنوات نعود لنضاعف الدخل القومى فى خمس سنوات ، وبهذا يمكن الذى يملك خمسة فدادين أن يمتلك عشرة ، والعامل فى المصنع الذى يتقاضى اجرا قليلا يزداد أجره ، وإذا كان عندنا اليوم مثلا ٢٠٠٠ مصنع فسيكون عندنا بعد ذلك ٥٠٠٠ ، وهذا هو السبيل الذى يحقق لنا ارتفاع مستوى المعيشة ، وهو السبيل الذى يحقق لنا الرفاهية .

أساس البناء والانتاج :

اليوم استطعنا أن نقضى على الظلم الاجتماعى ، واستطعنا أن نبدا فعلا ثورة اجتماعية من أجل أى فرد من أبناء هذه الأمة ، من أجلهم ومن

أجل أبنائهم ، نريد جهد كل واحد فى كل أنحاء الجمهورية للعمل ، عملنا اليوم لا يكفى ، والعدالة الاجتماعية التى تحققت اليوم غير كافية ، ولكنها أساس للبناء ، أساس للإنتاج ، ولابد أن نعمل ثم نضاعف الدخل .

وبهذا نرسم طريقا جديدا أمام الثورة الاجتماعية العربية وهى خير ثورة كانت بدون انتقام وبدون دم ، وهى ثورة تعمل فى داخل الوحدة الوطنية وفى إطار الوحدة الوطنية ، وبعد أن سرنا فى ثورتنا السياسية وبعد أن ساندنا كل ثورة تحريرية ، ونحن ما زلنا الى اليوم نساند كل ثورة تحريرية ، اننا على عتبة مرحلة جديدة فى تاريخنا ، لأول مرة يعيش مجتمعنا جديدا لم يره آباؤنا ولم يعيشه أجدادنا ، ولأول مرة نجنى ثمار النضال الذى بذله الآباء والأجداد من أجل إقامة الحرية وإقامة المساواة .

الحرية هى المساواة :

اليوم نشعر بالحرية الاقتصادية الحقيقية ، ان الحرية الاقتصادية معناها أن كل فرد يشعر أنه حر فى بلده من الناحية الاقتصادية ولا يخضع لاستغلال ، ولا يخضع لديكتاتورية رأس المال .

الحرية الاقتصادية أو الحرية الاجتماعية هى المساواة ، ومعناها أن كل فرد يشعر أن له فرصة متكافئة مع اخوته ، ويشعر أن عمله فحسب هو سبيله الى التقدم والى التطور .

الحرية الحقيقية هى الديمقراطية الحقيقية ، وهى الحرية الاقتصادية وهى المساواة الاجتماعية ، ونحن اليوم نبدا أول خطوة فى هذه المرحلة ، وهذه الخطوة بالنسبة للعالم الخارجى تجربة جديدة ، وسنرى مدى نجاحها ، وبعون الله ستنتج التجربة لأن الشعب كله سيعمل على انجاحها .

نحن نبني ونرسم ونخطط ، ونعلن القوانين ، ولكن القوانين ليست كافية ، القوانين دائما فى حاجة الى دعم ، وتثبيت القوانين فى حاجة الى عمل مستمر ، وسنعمل بعون الله وبتوقيه من أجل ايجاد مجتمع ترفرف عليه الرفاهية فى هذه الأمة .

(الفقرات السابقة من خطاب

الاسكندرية ٢٦ من يوليو سنة ١٩٦١)

لابد أن تكون أمانتنا مطلقة أمام الله وأمام التاريخ وأمام الضمير وأمام المستقبل ، فان المسؤولية التى تقع على جيلنا ليست بالمسؤولية السهلة أو الهينة ، وبمقدار شعورنا بهذه المسؤولية يتحتم أن تكون أمانتنا المطلقة فى مواجهة الحقيقة .

ان مسئوليتنا هى إعادة بناء الوطن وتحريره وإعادة بناء المواطن وتحريره .

حين بدأت ثورتنا فى « ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » كان النضال الشعبى الطويل لامتنا قد حدد أمامها أهدافها التى تلخص فى كلمتين :

استعادة الحرية السياسية للوطن وللمواطن ، واستعادة الحرية الاجتماعية للوطن وللمواطن ، وبرغم العقبات المادية والفكرية ، وبرغم القوى المضادة للثورة فى الداخل والخارج ، وبرغم الاستعمار وادواته وأعدائه ، مشى شعبنا شوطا طويلا فى انحاء الثورة السياسية .

لقد انتزعنا الجلاء عن أرضنا الطاهرة .
وتصدينا للأحلاف العسكرية الأجنبية التى أرادت أن تجعل من وطننا منطقة من مناطق النفوذ .

وكسرنا احتكار السلاح الذى فرض علينا ، ولم يفرض على عدونا ، فوجدنا أنفسنا نواجه غدرة ومطامعه عزلا على حين كان هو كقاعدة للاستعمار وسط أرضنا العربية وك رأس جسر له - قد تحول الى ترسانة سلاح تنذر وتهدد ! .

حررنا ارادتنا الدولية ، ووضعنا كل امكانياتنا مع غيرنا من الشعوب المناهضة للاستعمار والداعية الى السلام ، وسرنا بهذه الارادة الدولية انحره على طريق طويل ، قادنا من باندونج الى الأمم المتحدة ، الى الدار البيضاء ، الى بلجراد (منذ أسابيع) .

ثم استعدنا شخصيتنا العربية الاصيله بعد ان حاولت قوى مختلفة ان تحجب الرؤية الصافية عنا بالزيف والضلال ، وانحزنا بكل قوانا الى النضال الشعبى الاصيل العربى ، فى كل ارض عربية ارتفع فوقها اللواء بنضال عربى حر اصيل .

ثم كانت استعادة قناة السويس هى ذروة مواجهتنا لمعركة الحرية السياسية ، وكانت موقعتنا الفاصلة فى هذه المعركة ، وكان النصر فيها معناه دحر القوى الأجنبية التى اتخذت المنطقة العربية كلها خاصا لها ، ووجدت بين أبنائها من يقومون بدور الخونة والعملاء بأثمان تتفاوت بين مرتبات شهرية لمن يقومون بالخدمات السهلة ، الى العروش العالية تقدم للمتفانين فى الخدمة ممن يستطيعون ان يبيعوا الشعوب بأكملها بيع الرضا والسماح ! .

واحس الاستعمار ، واحست القوى الأجنبية المسيطرة على بلادنا انها اذا لم توجه الضربة القاضية الى قوة التحرير الوطنى العربى فان المنطقة كلها سوف يفلت زمامها ، وسوف ينطلق التيار الشعبى الكاسح يجرف الخونة الصفار ، ويدك العروش الاجيرة القائمة على حراب المستعمر وبسند من مدافعه ودباباته ! .

وكان النصر للقوى الشعبية العربية فى موقعة السويس الفاصلة .
وداست شعوبنا المنتصرة بأقدامها عديدا من العملاء .

وارتجت فى المنطقة كلها عروش لم تقمها ارادات الشعوب ، وانما اقيمت غصبا عن ارادات الشعوب ، وبدا ظل الاستعمار الكئيب يتراجع عن المنطقة .

ولكن بقيت له فيها نقاط ارتكاز قبع فيها ينتظر ويتحفز ويتأهب

للاتقاض اذا ما واثته فرصة لكي يستعيد سيطرته ليؤمن مصالحه
ويضمن بقاءه ويحطم كل مقاومة قادرة على التصدى له .

ولقد كان الشيء الوحيد الذي تستطيعه القوى الوطنية في ذلك
الوقت هو ان تنتقل بكل قواها الى معركة الحرية الثانية ، معركة الحرية
الاجتماعية .

فلقد كان احراز النصر في هذه المعركة هو الضمان الوحيد لتثبيت
كل انتصارات معركة الحرية السياسية وتدعيمها .

وكان لابد ان ينطلق الزحف نحو معركة الحرية الاجتماعية بجناحين
من الكفاية والعدل .

وكانت الكفاية تعنى زيادة الانتاج في جميع المجالات ، زيادة رقعة
الارض الزراعية زيادة غلة كل فدان من الارض الزراعية .

كانت تعنى زيادة المصانع بالتوسع فيها طبقا لخطة مطابقة لاحتياجاتنا
وبتدعيم الكفاية الانتاجية لكل ما كان لدينا منها ولكل ما نبنيه عندنا من
جديد .

كانت تعنى توجيه المال الوطنى وتحويله الى طاقة خلاقة ، وتحريكه
بكل سرعة لتوسيع قاعدة الثروة الوطنية .

كانت تعنى التوسع الكبير في وسائل المواصلات ، في القوى المحركة
في الخدمات التى تمكن القوة البشرية للوطن من ان تعطى الانتاج دون
ما عقبات او موانع كل ما تملكه من قدرة على الفكر وعلى العمل .
ولقد كان ما تم انجازه في هذا المجال ضخما كبيرا .

لقد انشئت الاجهزة العاملة بكل الوسائل ، ووضعنا تحت تصرفاتها
من الامكانيات من فتح الطريق امام العمل الجدى في جميع القطاعات .

ولقد توصلنا الى نتائج من حقنا ان نذكرها ، ولربما كان احسن
ما فى ذكرنا لها انها تشعرنا دائما بقدرتنا على العمل وقدرتنا على الصمود
فى وجه التحدى الكبير الذى يواجهنا من جراء التخلف الذى ارغمنا
عليه بعوائق الرجعية والاستعمار .

يكفينى ان اضع امامكم - هذه الأرقام التى تمثل صورة حقيقية للعمل
الحقيقى الذى انجزناه ، واذا ما وضعنا هذه الأرقام امام الظروف
السياسية والاجتماعية التى كنا نباشر تحت ضغطها عملنا الانتاجى -
استطعنا ان نلمس بأيدينا صورة جلية لقدرتنا الايجابية المتحررة على
مواجهة تحدى التخلف .

كان الدخل القومى سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ هو ٨.٦ ملايين جنيه فى
السنة واصبح سنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ السنة المالية هو ١٣٩٧ مليون جنيه
وتقديره المتوقع سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ أى السنة المالية الحالية هو ١٥٥٦
مليون جنيه فى السنة ، أى أن الدخل القومى تضاعف تقريبا خلال
سنوات الثورة .

كانت ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ هي ٢٢٨ مليون جنيه وأصبحت الميزانية للسنة المالية الحالية ١٩٦١ - ١٩٦٢ هي ٨٢٥ مليون جنيه .

وإذا بدأت بيان الخدمات الحكومية فلقد كنا على سبيل المثال نصرف ١٤ مليون جنيه في السنة على الأمن القومي - يدخل فيه الدفاع بطبيعة الحال - ونحن الآن نصرف على الأمن القومي ١١٦ مليون جنيه ، ومع ذلك ففي سنة الثورة كان هذا المبلغ يمثل ٢٥٪ من الميزانية تقريبا . وفي هذا العام لا تزيد نسبة هذا المبلغ عن ١٤٪ من الميزانية تقريبا .

هذا مع ملاحظة التوسع الهائل في قواتنا المسلحة والتغير الأساسي الذي حدث في نوع سلاحها وفي كفاءتها المقاتلة .

وكنا نصرف على خدمات التعليم والثقافة ٣٣ مليون جنيه في السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٧٩ مليون جنيه في السنة ، ونرفع رءوسنا بأن برنامجنا يقضى بسرعة انشاء مدرستين جديدتين كل ثلاثة أيام .

وكنا نصرف على خدمات الصحة ١٠ ملايين جنيه في السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٢٣ مليون جنيه في السنة . وكنا نصرف على الخدمات الاجتماعية والدينية ٤ ملايين جنيه في السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٩ ملايين جنيه في السنة .

وكنا نصرف على خدمات المرافق العامة ٧ ملايين جنيه في السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٢٨ مليون جنيه في السنة .

وكنا نصرف على الخدمات الزراعية وخدمات الري ٥ ملايين جنيه في السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٣٣ مليون جنيه في السنة .

وكنا نصرف على باقى نواحى الخدمات ٨ ملايين جنيه في السنة ، ونحن نصرف عليها الآن ٩١ مليون جنيه في السنة . ولو تركت ذلك الى الناحية الانتاجية وبدأت بالزراعة مثلا - ولا بد لنا أن نلاحظ ان التوسع الزراعى بطبيعته محدود برقعة الأرض وبالظروف الجوية - لوجدنا مثلا أن متوسط انتاج القطن من القطن سنة ١٩٥٢ كان ٤٦ رء من القطن فأصبح ٢٢ رء قطن سنة ١٩٦٠ .

وإذا كان قضاء الله قد وضعنا موضع الاختبار هذا العام فواجهنا محصولا منخفضا في القطن بسبب عوامل الجو وبسبب استفحال خطر دودة القطن ، وبسبب تراخيها في مواجهة خطر الدودة بالسرعة والكفاية اللازمة ، فلقد أخذنا درس العمر ، وعلينا أن نتعظ به ، ومهما يكن فلقد حاولنا قدر جهدنا أن نخفف أثر الضرر ، لهذا بلغت التسهيلات التي قدمتها الدولة لزراع القطن هذا العام ما قيمته ٣٠ مليون جنيه .

فإذا انتقلت من القطن الى غيره من المحصولات وجدت أن انتاج القمح قد ارتفع بنسبة ٣٢٪ وانتاج الشعير قد ارتفع بما نسبته ٢٢٪ وانتاج الأرز قد ارتفع بما قيمته ٥٣٪ . هذا مع عدا التوسع الكبير في الخضر والفواكه والانتاج الحيوانى .

ولو استعرضت بعد ذلك ما انجزناه فى ناحية استصلاح الأرض ،
أى توسيع الرقعة الزراعية واستخلاص أرض خضراء جديدة من برائن
الصحراء - لوجدت أن كل ما كان يستصلح من الأرض فى مصر فى
السنوات العشرين السابقة للثورة لم يزد متوسطه السنوى - يدخل
فى ذلك جهد الدولة ، أى وزارة الزراعة ومصلحة الأملاك والجهود
الفردى - عن ٥٣٠٠ فدان فى السنة .

وفى سنة ١٩٥٩ وحدها مثلا وصل ما استصلح من الأرض الجديدة
الى ٤٦٣٠٥ فدادين قفز سنة ١٩٦٠ ليضيف ٨١٠٠٠ فدان جديدة ،
ثم قفز سنة ١٩٦١ التى يجرى العمل فيها الآن ليضيف ١٠٢٠٠٠ فدان
جديدة ! وطبقا للخطة على أساس الافادة من مشروع السد العالى العظيم
سوف يقفز التوسع فى الأرض ليضيف كل سنة ما يصل الى ٢٠٠ ألف
فدان ! .

وكان حجم التسليف الزراعى ١٥ مليون جنيه سنويا سنة ١٩٥٢ .
يستأثر كبار الملاك بالجزء الأكبر منه ، وهذا العام زاد التسليف الزراعى
على ٣٥ مليون جنيه ، ولست أذكر هنا التسهيلات الخاصة المترتبة على
سوء محصول القطن هذا العام والتى وصلت قيمتها الى ٣٠ مليون
جنيه .

ولقد تضاعف تقريبا عدد الجمعيات التعاونية الزراعية .

وانضمت ١٦٢٠٠٠ أسرة الى ملاك الأرض بفضل ما تم توزيعه
بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى الأول ، تملك بالفعل ٤٣٠٨٥٢ فداناً ،
وما زال باقيا تحت التوزيع من القانون الأول ١٢٩ ألف فدان يجرى
الآن تقوية كفايتها الانتاجية قبل توزيعها ، وسوف تملكها ٤٠ ألف
أسرة .

كذلك بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى الجديد وبمقتضى قرار
توزيع أراضي الأوقاف سوف تتحول ٦٠ ألف أسرة أخرى الى التمتع
بحق الملكية الزراعية .

هذا عدا الملاك الجدد للأراضي الجديدة التى تجرى اضافتها بجميع
مشروعات استصلاح الأراضي والسد العالى بينها بطبيعة الحال .

ولو أخذنا معدل خمسة أفراد للأسرة الواحدة لوجدنا أن ١٠ ملايين
من المواطنين أصبحوا ملاكا بمقتضى إعادة توزيع الأرض ، وأن عدة ملايين
من المواطنين سوف يصبحون ملاكا بما سوف يستجد على الرقعة الخضراء
من الأرض المستخلصة من برائن الصحراء القاحلة .

واترك الزراعة الى الصناعة :

لقد كان ما وجه الى الاستثمار الصناعى كله سنة ١٩٥٢ فى مصر
مبلغ ٢١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وفى العام الماضى وحده وجهنا الى الاستثمار
الصناعى والكهربى ٨٨ مليون جنيه ! .

ومنذ سنة ١٩٥٧ بدأ التخطيط للصناعة يدخل مرحلة جديدة منظمة ، ولقد وضعت خطة للصناعة اشتملت على برنامجين يتكلفان ٧٢٠ مليون جنيه ، تم تنفيذ الاول منها ، والآخر يستكمل تنفيذه سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وما تم من هذه الخطة حتى الآن على صورة مصانع جديدة تمت اقامتها بالفعل تكلف ٢٥٠ مليون جنيه ، والباقي كله تحت التنفيذ ، وكثير من هذا الباقي تم التعاقد عليه .

ولقد كانت قيمة الانتاج الصناعى سنة ١٩٥٢ مبلغ ٣١٣ مليون جنيه .

ووصلت قيمة الانتاج الصناعى سنة ١٩٦٠ الى ٦٩٣ مليون جنيه ، وتصل هذا العام الى ٧٢٠ مليون جنيه ، وانا هنا اتكلم عن الانتاج الصناعى البحت لا ادخل فيه مثلاً عمليات حلج القطن ولا أعمال المخابز وغيرها من العمليات المشابهة لها .

واذا اخذت البترول مثلاً سنة ١٩٥٢ وجدت أن انتاجنا منه ٢٣٧٠٠٠٠ طن ، وهذا العام وصل انتاج البترول عندنا الى ٤ ملايين طن .

واذا اخذت الفول والنسيج وجدت أن انتاجنا من الفول والنسيج كان سنة ١٩٥٢ بمقدار ٥٥٧٠٠ طن ، ووصل هذا العام الى ١١٥٠٠٠ طن .

وكانت طاقتنا الكهربائية قيمتها ٩٩٢ مليون كيلو وات ساعة سنة ١٩٥٢ ، وفى هذا العام أصبحت طاقتنا الكهربائية ١٨٠٠ مليون كيلوات ساعة ، أى بزيادة قدرها ٤٤٨ فى المائة ، يدخل فى هذا بالطبع مشروع كهربة خزان أسوان الذى تم تنفيذه وانتهى ، ولا تدخل فيه بالطبع كهربة السد العالى التى ستحدث ثورة صناعية فى وطننا .

ولعل أبرز الظواهر فى الانتاج الصناعى هى اتجاهه الى الارتفاع السريع واستجابة الانتاج فيه - بطبيعته للعمل المنظم والتخطيط الدقيق .

ولكى اشرح ذلك فانه فى سنة واحدة ما بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٠ زاد الانتاج فى الفول والنسيج وحدهما بما قيمته ٤٧ مليون جنيه .

وما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١ زاد انتاجنا من السماد بما يصل الى ٣٠٠ ألف طن .

فاذا اضفت الى ذلك ما استجد على حياتنا من أنواع الانتاج الصناعى وخصوصاً فى الصناعة الثقيلة كصناعات الحديد والصلب ومحركات الديزل وعربات السكك الحديدية وسيارات اللورى واتوبيس الركوب ، كذلك ما استجد من الصناعات الخفيفة كصناعة الدراجات وسخانات البوتاجاز وافرانه والثلاجة الكهربائية والكابلات وأدوات الكهرباء بأنواعها المختلفة والخزف والصينى والصناعات الغذائية - اكتملت ملامح صورة تبشر بالامل فى تقدم صناعى واسع الخطى .

ثم اقول كلمتان الطليقة الرجعية المستغلة التي كنا نستهدف القضاء
معركة الحرية الاجتماعية كانت هي الحليف الطبيعي
في سنة ١٩٥١ لـ ارب في معركة الحرية السياسية صورته الظاهرة
وكهربية « خزان أسوان الأناحتلال » .

وفي سنة ١٩٥٢ لم يكن السحر دائما أن هذه الطليقة الرجعية
كان سرايا بعيدا يلوح في صحراء الواقي استطاعت منها مباشرة استغلالها
وفي هذا العام يجري العمل بكل قولدى وفي رعايته وحماه .
من أعظم المشروعات الانتاجية في العالم كله التماثل بين المعركتين .
٣٠٠ مليون جنيه .

هذا تصوير سريع لامالنا ولقدرتنا على تحقيقها .
كانت ضربتنا .
ولكن ذلك كله كان لابد من وضعه في اطار شامل يحقق
لهذا تم وضع خطة مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، وتسب
هذه الخطة بالنسبة لمصر توجيه استثمارات قدرتها ١٦٩٧ مليوناً من
الجنيهاً في السنوات الخمس الأولى منها ، يزيد الدخل القومي معها
بما متوسطه ١٠٣ ملايين جنيه في السنة ، ليتضاعف تماما في نهاية
الخطة ، وليصبح متوسط دخل الفرد الذي كان يقدر بحوالى ٣٦ جنيهاً
في السنة والذي هو الآن ٥٢ جنيهاً في السنة - ليصبح ما يزيد على
٨٠ جنيهاً في السنة مع اعتبار الزيادة في عدد السكان .

ولست اخفى عليكم الآن انه بات محتما أن تسرع خطانا على طريق
التنمية بأكثر من هذا القدر ، ولقد طلبت الى الأجهزة المسئولة عن
التنمية أن تدرس امكانية مضاعفة الدخل القومي في أقل من عشر سنوات
ولابد لنا أن نسير وأن نبني .

وما من جدال أن الاطار الاشتراكي للمجتمع الآن يساعدنا على دفع
عجلة الانتاج بسرعة أكبر مما قدونا ونحن نضع الخطة .

لقد أصبح لدينا الآن قطاع عام في الاقتصاد قوى يملكه الشعب
بمجموعه وهو فوق أثره الاجتماعى طليعة قادرة على فتح الطريق أمام
التنمية الاقتصادية في جميع المجالات .

واننا لنفخر بأن النواة الأولى لهذا القطاع العام كانت جميع
المؤسسات الاحتكارية البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، ثم أضفنا الى
هذا القطاع ما قمنا نحن بأنشائه طبقا لبرامج التنمية خلال السنين
الآخيرة ، ثم استكمل هذا القطاع قوته بما تم تأميمه أخيرا بمقتضى مجموعة
القوانين الاشتراكية التي صدرت في شهر يوليو من هذا العام ١٩٦١ ،
وبهذا أصبحت القوة العاملة لهذا القطاع تمثل رأسمال لا يقل عن ألف
مليون جنيه على حين ان الطاقة المتحركة لرأسمال هذا القطاع تزيد على
هذا المبلغ عدة مرات بقوة اندفاع متزايدة قادرة على تحريك عجلات
التطوير في الزراعة وفي الصناعة بوجه خاص .

وكان العدل يعنى توزيع الدخل القومي على أبناء الوطن دون ما
استغلال أو حرمان ، ولقد كانت الاشتراكية هي طريقنا الى هذا العدل .

ولست أريد أن أدخل هذه اللحظات في تعريفات معقدة للاشتراكية ، ولكن المفهوم الواضح البسيط للاشتراكية في تصويرى هو أنه لابد أن يكون الدخل القومى الوطنى شركة بين المواطنين ، كل بقدر جهده الحقيقى فى تحقيق هذا الدخل القومى .

وإذا كان مفهوم الحرية السياسية فى تصورهما السهل هو أن يكون لكل مواطن حق فى تقرير أمر وطنه طبقا لفكره الخاص ، فإن مفهوم الحرية الاجتماعية فى تصورهما السهل هو أن يكون لكل مواطن حق فى نصيب من ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص .

ولكن الفرصة يجب أن تكون متكافئة والحق يجب أن يكون مساواة بين الناس .

هذه هى شريعة العدل وهى فى الوقت نفسه شريعة الله .

ولم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح للقلة من أبناء الوطن أن تحتكر الكثرة من ثروته لها وحدها وتحرم الأغلبية صاحبة الحق الشرعى .

لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن تكون الأرض الزراعية فى وطننا ، وهى أساس الثروة الوطنية ملكا لقلّة صغيرة من الناس يملكون فيها كل شيء ولا يملك غيرهم منها إلا القليل الضئيل ، ثم لا يكون أمامهم إلا أن يصبحوا عبيدا للأرض ولسادة الأرض من كبار الملاك !

لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن تكون المصانع فى بلادنا كلها حكرا لظروف مروعة من الاستغلال لا هم لها إلا أن تزيد غناها على حساب افتقار الجماهير !

لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بأن يكون الغنى أرثا ، وبأن يكون الفقر أرثا ، وبأن تكون الصحة أرثا والمرض أرثا ، بأن يكون العلم أرثا وبأن يكون الجهل أرثا ، بل بأن تكون الكرامة الإنسانية أرثا ، وبأن يكون الدل الإنسانى أرثا !

ان شريعة العدل شريعة الله ترفض ذلك وتاباه .

وترفضه وتاباه شريعة الحرية فى معناها الاجتماعى وبدونه وبدون ضمان على الأساس الصلب المتين لا تعود للحرية السياسية قيمة ولا يصبح لها أى وزن .

التشابه بين المعركتين :

ومضت المعركة من أجل الحرية الاجتماعية عنيفة لا هوادة فيها ، كما مضت من قبلها معركة الحرية السياسية ضد الاستعمار فى صورته الظاهرة .

بل لقد كان التشابه بين المعركتين يكاد يكون متماثلا فى الظروف ،

وعلى أية حال فإن الطبقة الرجعية المستغلة التي كنا نستهدف القضاء على امتيازاتها في معركة الحرية الاجتماعية كانت هي الحليف الطبيعي للاستعمار الذي كنا نحارب في معركة الحرية السياسية صورته الظاهرة كقواعد عسكرية وكمراكز احتلال .

كذلك فلقد كان علينا أن نذكر دائما أن هذه الطبقة الرجعية المستغلة انما وصلت الى مراكز القوة التي استطاعت منها مباشرة استغلالها للجماهير تحت ظروف الاحتلال الاستعماري وفي رعايته وحماه .

من هذا كله كان لابد أن يكون التشابه بل التماثل بين المعركتين .

كنا أمام الاستعمار نضرب ، وكنا نتلقى الضربة .

وكنا نتراجع أحيانا ، ونتحفظ للتقدم من جديد ، حتى كانت ضربتنا الحاسمة بتأميم قناة السويس .

وكذلك حدث مع الرجعية المستغلة .

كنا نصدر التشريعات من أجل العدالة الاجتماعية ، فيكون التحايل عليها ، وكانت الجماهير بمطالبها الملحة تعود الى التقدم ، وتظهر الرجعية بالاستسلام ، على حين أنها تتحفظ لاقتضاة جديدة تعيدها الى مكان أفضل تواصل منه استغلالها الشره واحتكارها الذي لا يشبع الا على حساب جوع الفلاحين !

ثم كانت الاجراءات الحاسمة في يوليو عام ١٩٦١ بضدور مجموعة القوانين الاشتراكية التي أعطت الطبقات العاملة موضع قوة تستطيع منه استخلاص حقوقها :

اولا - حددنا ملكية الارض بما لا يزيد على مائة فدان ، ولا تزيد حيازة المستاجر على خمسين فداناً ، وهذا قدر كاف يحفظ حق الملكية الفردية ، ولكنه يدفع شرور احتكار الارض ويتيح الفرصة فيها أمام عدد جديد من الاجراء ل يتمتعوا بنعمة الملكية ، هذا الى جانب ما يمكن أن يوفره اصلاح الأراضي الجديدة - عن طريق العمل من أجل الكفاية - من فرص لتوسيع قاعدة الملكية من تلعييمها مع التعاون الزراعي .

ثانيا - أممنا ملكية الصناعات الثقيلة لتكون كلها وليكون التوسع الجديد فيها ملكا للشعب .

وكذلك فعلنا بالبنوك ليكون المال خادما لمصالح الشعب لا سيادا لها والعوبة في يد المضاربين الفردية التي لا تسعى لغير زيادة ارباحها على حساب المجموع واختزان اموالها مهربة في البنوك الأجنبية .

وبالنسبة للصناعات المتوسطة : حولنا ملكية النصف في بعضها الى الشعب ، وفي البعض الآخر حددنا أقصى ما يملكه أي فرد فيها بعشرة آلاف جنيه .

وبالنسبة للمهن والحرف وبالنسبة للصناعات الخفيفة وبالنسبة لاسمال التجارة الداخلية - بالنسبة لهذه الاعمال كلها وغيرها وهي جميعا .

مما لا يمكن معه ايجاد قوة قادرة على الاستقلال والاحتكار - تركنا المجال حرا لا قيد عليه .

ثالثا - بالنسبة للعمال : كان لابد من تكريم الطبقة العاملة ووضعها في مكانها الحقيقي الذي تستطيع منه متمتع بكل حقوقها - أن تؤدي دورها العظيم في عملية التطوير .

لذلك تقرر أن يدخل العمال والموظفون في كل منشأة الى مجلس إدارتها عن طريق عضوين يجري انتخابهما بالاقتراع السري العام بينهم ، على ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة عن سبعة لتكون قوة العمال فيه فعالة ومؤثرة .

كذلك تقرر أن يكون لهؤلاء العمال والموظفين بنص القانون حق في أرباح منشآتهم يحدد برفع هذه الأرباح ، وبذلك لم تهدر الملكية الفردية وإنما اتسع نطاقها .

لم تعد الملكية هي حق رأس المال وحده ، وإنما الملكية أصبحت حق العمل الى جانب حق رأس المال .

رابعا - جرت المحاولة لوضع حدود للدخول العليا حتى نتج عن ان نضع حدا أدنى لدخل كل مواطن يستطيع به أن يأمن حقه في الكرامة الانسانية .

أصبحت المرتبات في المؤسسات محدودة بما لا يزيد على خمسة آلاف جنيه في السنة ، ولقد كان هناك من تصل دخولهم الى خمسمائة ألف جنيه في السنة ! .

وارتفعت شرائح الضرائب التصاعدية لكي تصل الى ٩٠٪ إذا وصل الدخل الى عشرة آلاف جنيه في السنة عن طريق المرتبات أو مصادر الدخل الأخرى ، وهذا حق يسلم به العالم المتحضر كله .

وبصرف النظر عن أي اعتبار آخر فليست اتصور فيما يتعلق بوطننا أن شريعة العدل وشريعة الله ترضى أن يحصل فرد على خمسمائة ألف جنيه في السنة في حين أن متوسط الدخل العام في الوطن كله للفرد لا يزيد الا قليلا على خمسين جنيها في السنة .

التشريعات الاشتراكية :

كان هذا ما فعلناه في شهر يوليو بمجموعة التشريعات الاشتراكية التي استهدفت تحقيق الحرية الاجتماعية .

كانت هذه العملية في شهر يوليو عام ١٩٦١ أشبه بقرار تأميم قناة السويس في شهر يوليو - أيضا في سنة ١٩٥٦ .

ولقد انقضى الاستعمار علينا بأساطيله في البحر والجو ، وبجيوشه التي تقنح شواطئنا في يوم ٢٩ من أكتوبر .

انتظر الاستعمار ثلاثة شهور قبل أن يكر علينا ليضرب انتصارنا السياسي .

ولكن الرجعية لم تنتظر أكثر من شهرين .

لقد أحست أنها ما لم تتحرك بسرعة لتسلب الجماهير ثمرات نضالها الاجتماعي قبل أن تتمكن الجماهير من تعزيز مواقعها ومن احكام الدفاع عن مكاسبها ، فان الذي فقدته الرجعية سوف يضيع عليها الى الأبد .

وتحركت الرجعية وضربت يوم ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ، كه
غرب الاستعمار في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

كانوا يريدون أراضيهم ومصانعهم وشركاتهم المنهوية من مال الشعب
تماما كما كان الاستعمار يريد قناتنا التي ادعاها لنفسه على حين أن
الشعب الذي حفرها وسط أرضه محروم من كل خير لها .

سوف تندحر الرجعية :

قلت لكم في حديثي يوم ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ان الرجعية لم تحقق في دمشق اكثر مما حققه الاستعمار سنة ١٩٥٦ حينما حصل لنفسه على رأس جسر في بور سعيد .

وكما قلت لكم يومها اني واثق ان الرجعية سوف تندحر وسوف
يرغم على الجلاء عن راس الجسر الذي احتلته في دمشق ، فاني ما زلت
أقول قولى نفسه الآن :

سوف تندحر الرجعية وسوف ترغم على التقهقر عن الموقع الذي
احتلته في دمشق!

أقول لكم ذلك الآن ، لا لأنى أريد أن تعود سورية الى الجمهورية العربية المتحدة ، ذلك حق لا أملكه ، وإنما يملكه الشعب السوري ويملكه الشعب المصرى ، ولكنى أقوله ، لأن الذى يهمنى قبل كل شئ أن تبقى للجماهير العربية السورية مكاسبها الحقيقية فى العدل الاجتماعى وفى الكفابة التى تمكن له وتيسر الحصول عليه .

وأقوله لأنه من المهم لنا هنا في هذه الجمهورية العربية المتحدة ونحن نتأهب لتحمل مسئوليتنا الكبرى في الاندفاع الى العمل الثورى أن نعى درس التحرية ونحفظه .

درس لفائدة النضال :

من أول واجباتي في هذه اللحظة أن أدرس معكم ، وتدرسوا معي الدروس المضادة من انقضااض الرجعية في سورية ، ومرة أخرى فليس هدفي من هذه الدراسة أن أوثر على مجرى الحوادث في سورية ذاتها ، وإنما هدفي الأول والآخر أن تكون الفائدة للنضال العربي كله ولمعركته

الاجتماعية الشاملة من أجل حق الانسان العربى فى حياته وفى كرامته .
واشعر الآن انه لابد من أن أواجه معكم - بشجاعة وبشرف -
أخطاءنا التى يسرت للرجعية انقضاضتها وحصولها على رأس الجسر
الذى حصلت عليه فى دمشق :

أولا - لقد وقعنا ضحية وهم خطير ، قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس
وبالغير : لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ، ولكننا ولهمنا فى
خطأ المصالحة مع الرجعية ، لقد تصورنا أنه مهما كان من خلاف بيننا
وبين العناصر الرجعية فإنهم أبناء الوطن نفسه وشركاء المصير نفسه ،
ولكن التجربة أثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه ، أثبتت التجربة أن الرجعية
وهى من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لتسلب
النضال الشعبى ثمراته الاجتماعية .

أثبتت التجربة أن الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته
لتستعيد مراكزها الممتازة التى تتمكن بها من مباشرة استغلالها حتى
لو أدى ذلك الى أن تمكن له من التحكم فى مقدرات الشعوب التى تنتمى
اليها .

ولقد غير الاستعمار طريقة تسله الى أرضنا فى حين أننا لم نغير
طريقة مواجهتنا له .

كنا ما نزال نقاوم أحلافه العسكرية وقواعده على حين كان هو يتوارى
وراء الرجعية وفى قصورها العالية المشيدة من استغلال الجماهير .
ولذلك كانت ضربتنا ضده تبطش أخيرا فى الهواء ولا تصيبه ، لأنها
كانت موجهة الى المكان الذى لم يعد فيه .

كنا نواجه ضرباتنا اليه فى الأحلاف والقواعد .
وكان هو قد غير مكانه وتوارى فى القصور وفى خزائن أصحاب
الملايين .

ولابد لنا الآن - لسلامة النضال الشعبى - أن نتخلص أنفسنا من
هذا الوهم الخطير الذى تركنا أنفسنا له .

لابد لنا أن نقابل الاستعمار فى قصور الرجعية ، وأن نقابل الرجعية
فى أحضان الاستعمار .

ويتصل بهذا الوهم ، وهم تصور امكان المصالحة مع الرجعية على
أسس وطنية ، ذلك أننا فى الوقت الذى أعلننا فيه إيماننا بإمكان إزالة
المتناقضات الطبقية سلميا داخل إطار من الوحدة الوطنية ، كانت
الرجعية تتمشى فى طريق آخر معاكس ، لم تكن القوى الرجعية بمثل
طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها ، ولقد رأينا فى سورية كيف تكتلت
الرأسمالية والاقطاع والانتهازية مع الاستعمار للقضاء على مكاسب
الجماهير ولضرب الثورة الاشتراكية ولإسترداد جميع امتيازاتها ولو
بالقوة المسلحة ولو باراقة الدماء .

اننا نأخذ الأرض من الاقطاعيين سلميا ، ونعوضهم عنها لنعطيا
الفلاحين ، وفي سورية الآن يقتل بالرصاص أى فلاح يتردد لحظة في
التسليم بحقه المشروع في أرضه لكبار الاقطاعيين .

أردناها بيضاء من أجل العدل ، ولم يتورعوا أن يجعلوها حمراء
ملطخة بالدم استمرارا في الظلم واستبقاء له !

كنا نحلم بأن تكون الثورة تنبض بقلب رحيم .

ولكن الرجعية لم تتخل عن طبيعتها العدوانية ولم يتردد في اتباع
أية وسيلة الى غايتها المستغلة الشرسة حتى وسيلة القتل .

بل لقد اسنفلت الرجعية كل طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها .
وفي الوقت الذي بقيت لها فيه الاموال الطائلة .

في هذا الوقت كله ، لم تشعر الرجعية بذرة من العرفان تجاه هذه
التجربة التي تركت لها من غير استحقاق ، وانما العكس كان موقفها ،
فلقد استعملت هذه التجربة لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ولتنقلب
على أهدافه وخططه وأخلاقه ، تشعل فيها النار جميعا لا تهتم ولا تبالي .

ثانيا - لقد وقعنا في خطأ كبير لا يقل اثرا عن الوهم الذي نسينا
انفسنا فيه ، هذا الخطأ ، هو عدم كفاية التنظيم الشعبى .

لقد كانت وسيلتنا الى التنظيم الشعبى هي تكوين الاتحاد القومى
ليكون اطارا حول صراع الطبقات .

وكان خطأنا اننا فتحنا الطريق الى الاتحاد القومى امام قوى الرجعية ،
وكانت نتيجة هذا الخطأ ان الرجعية التي تسالت الى الاتحاد القومى
تمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته الى مجرد وجهة تنظيمية
لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

ولعل الظاهرة التي تبلور هذا الخطأ هي ان بعض الذين يتصدرون
اليوم في قيادة الحركة الرجعية الانفصالية في سورية كانوا هم انفسهم
من المتصدرين في تنظيمات الاتحاد القومى ! .

ومن هنا فان اهم ما يواجهنا اليوم هو اعادة التنظيم الشعبى ،
ليكون الاتحاد القومى أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها ، صاحبة
الحق والمصلحة في التغيير الثورى .

لابد ان يكون الاتحاد القومى للعمال والفلاحين والمثقفين ولأصحاب
المهن والملاك الذين لا تقوم ملكيتهم على الاستغلال والاضباط والجنود
الذين كانوا طليعة يوم التغيير الكبير في « ٢٣ يوليو » ، لأصحاب الثورة
الحقيقية ولحمايتهم والمدافعين عنها الذين تتحقق بالاشتراكية آمالهم ،
للذين يملكونها ويملكها ابناؤهم أصحاب الحق وأصحاب الأمل وأصحاب
المستقبل .

ثالثا - اننا لم نبذل الجهد الكافى في توعية الجماهير الواسعة
بحقوقها وتعريفها بقدراتها الكامنة على حماية هذه الحقوق .

وانى لاسمع من بعض الناس ان هذا الجيل من الامة العربية قد حمل مسئوليات فى النضال تنوء بها اجيال ، ولكن دعونى اذكركم جميعا انه ليس امامنا من سبيل الا ان نستمر فى ثورتنا الى نهايتها وحتى نحقق اهدافها ، فان الثورات الشعبية قبل بلوغ اهدافها لا بد ان تنتكس وتجد نفسها مرغمة امام اعدائها على ان تسلم لهم بما حصلت عليه من انتصارات مرحلية فى فترات النضال ، ثم يتعين عليها بعد ذلك ان تبدأ الطريق الثورى من اوله .

لهذا فلسنت ارى سبيلا امامنا غير المضى فى الثورة وفى رفع اعلامها . والسبيل الحقيقى لاستمرار النضال فى غير ملل ولا تراخ هو توسيع القيادة الثورية والقاعدة الثورية معا وتوعية الجماهير المعبأة قومية مستمرة وعميقة تكفل قيادات متجددة للنضال الشعبى وقواعد تمتد الى كل مركز من الوطن ، ومن اجل هذا فان نقابات العمال ، والاتحادات التعاونية للفلاحين والجامعات والمنظمات المهنية والجمعيات النسائية - ينبغى لها ان تتحول جميعا الى مركز للاشعاع الفكرى الخلاقى الذى يدفع العمل الثورى المتجدد . ان كل قرية وكل مصنع وكل كلية وكل مدرسة وكل مجلس نقابة ومهنة ، كل رجل وكل امرأة وكل شاب وكل طفل فى هذا الوطن يجب ان يتحول الى خلية ثورية حية وخصبة .

رابعا - اننا لم نستطع ان نطور جهاز الحكم الى مستوى العمل الثورى وظللنا حتى الآن ونحن نخوض اقصى المارك ضد الاستعمار والرجعية نعمل بنظم ولوائح قديمة مضى الزمن عليها بل وكانت كلها من وضع الاستعمار والرجعية .

ولقد تحمل جهاز الحكم كثيرا من الابعاء الجديدة ، ولكننا لم نعمل على تطويره ليستطيع تحمل قوة الدفع الثورى . وفى بعض الاحيان لم يستطع هذا الجهاز الحكومى ان ينقل الى الجماهير احساسا جديدا بانه مجرد خادم لمصالحها ، وانما اصبحت مصالح الجماهير هى المسخرة لخدمة الجهاز الحكومى بكل ما فيه من خلل .

وبهذا لم تعد فى الجهاز الحكومى القدرة الكاملة على ان يكون من ادوات الثورة ، بل تحول فى بعض الظروف ليصبح عبئا على الثورة .

وهذا امر لابد من وضعه فى موضعه الصحيح مهما كانت العقبات والحواجز .

وانه ليتعين فى تقديرى ان يعاد تنظيم جهاز الدولة وان يهز من اعماقه هذا ليكون أداة حركة ثورية فى خدمة الجماهير وتحت سيطرتها وتصرفها ، لا ليكون أداة تجمد وركود وعزلة لا تتجاوب مع الواقع الجديد ولا بد لاتمام ذلك ان يعاد تنظيمه ، وان يوضع كل واحد فيه حيث يجب ان يكون ، وان يكون لكل فرد من الذين يخدمون الجماهير فى نواحيه المختلفة حقه المتكافىء مع ما يبذله فى خدمة الشعب من جهد نزيه .

خامسا - لقد استطاعت عوامل كثيرة فى مجتمعنا ان تفتح ثغرات للانتهازية .

ولقد كانت التركة التى ورثتها الثورة ثقيلة سواء فى أجهزة الحكم وأحوالها أو فى الطبقة الاجتماعية وأحكامها ، ثم ما ينتج عن ذلك كله من آثار نفسية على الجماهير .

ولقد كان الثمن الذى دفعناه من أجل تسليل بعض العناصر الانتهازية غالبا كبيرا ، فإن العناصر المؤمنة وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلمى من حركة النضال الشعبى ، أو لم تجد الموقع الذى تستطيع أن تقف فيه وتسهم باخلاص فى توجيه النضال الشعبى .

ولست أخفى عليكم أن أكثر ما كان يحز فى نفسى فى أيام معاركنا العظيمة وفى ذرى انتصاراتنا الضخمة ، ما أحس به من صراع على السلطات والاختصاصات من أنانية وأثرة ، ومن ابتعاد عن الأهداف الكبرى للجماهير اقترابا من أسباب فردية وشخصية .

ولابد لنا الآن من عملية تقويم كاملة تعيد صياغة مثل المجتمع وأخلاقه على نحو جديد أكثر ارتفاعا وأشد عمقا .

الحقائق كلها أمام الشعب

لقد أردت أن يكون حديثى اليكم واضحا لا مواراة فيه .

لقد كان واجبى الأول أن أضع الحقائق كلها أمام الشعب الذى جئت اليوم لأشير أمامه إلى الطريق الذى لا طريق غيره لبناء الوطن ، ولبناء المواطن لتحرير الأرض ولتحرير الإنسان .

طريق الاندفاع فى العمل الثورى إلى مداه وإلى أن يحقق غايته .

أن النضال الشعبى فى حاجة إلى مزيد من القوى الشعبية .

أن الثورة الاشتراكية فى حاجة إلى مزيد من الثورية الاشتراكية .

أن الحرية السياسية والاجتماعية لا يصونها ولا يدعمها غير مزيد من الحرية السياسية والاجتماعية .

وأقول لكم هنا أننا لسنا فى حاجة إلى قوانين اشتراكية جديدة ، وإنما نحن فى حاجة إلى عمل اشتراكى ليدعم ما نملكه فعلا من القوانين الاشتراكية .

أننا لسنا فى حاجة إلى إجراءات ثورية جديدة ، وإنما نحن فى حاجة إلى عمل ثورى يحقق الإجراءات الثورية التى أصبحت لها قوة القانون .

أننى لست ضد الملكية الفردية ولكنى ضد الملكية المستغلة .

أن الملكية الفردية أمانة لأبد لصاحبها أن يصونها عن الاستغلال .

يقدر ما يطلب من الدولة أن تصونها بحماية القانون .

أن ملكية الأرض فى حدود القانون الحالى ليست ملكية استغلالية ،

وملكية المباني تحت ظروف الضرائب الموضوعة عليها الآن ليست ملكية
استقلالية والاستثمار فى أى مجال من مجالاته المفتوحة للنشاط الفردى
وما ينتج من هذا الاستثمار ويخضع للضرائب الحالية ليس ملكية استقلالية،
والهن الحرية الشريفة وكل ما تعود به على أصحابها فى إطار النظام العام
ليس ملكية استقلالية .

ان مجتمعنا الاشتراكى فيه مجال لكل العاملين .

ولكنى أقول لكم بوضوح - لا يَحتمل الظلال - ان مجتمعنا ليس فيه
مكان لأصحاب الملايين .

انتى لست ضد الارث .

ان الارث فى تقديرى شرع سماوى وقطعة من الطبيعة البشرية
ذاتها ولكنى أريد ان يصبح الارث فى الكفاية وليس فى الحاجة، فى الصحة
وليس فى المرض ، فى العمل وليس فى البطالة ، فى العلم وليس فى
الجهل .

أريد مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص
بين المواطنين .

أريد مجتمعاً يستطيع الفرد الحر ان يحدد لنفسه مكانه فيه على
أساس كفايته وقدرته وخلقه .

لا أريد مجتمعاً تخفق فيه الشعارات الثورية كمجرد شعارات
ولكن أريد مجتمعاً يهوج بالعمل الثورى من أجل الحرية السياسية
والحرية الاجتماعية .

(بيان الرئيس مساء ١٦ من أكتوبر عام ١٩٦١)

مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله

ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لى
يحقق أهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى .

لقد استطاعت مجتمعات أخرى فى قرون سابقة ان تحقق انطلاقها
بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب أموال المستعمرات
واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من أجل غيرها .

وفى مجتمعات أخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف ستخوت فيها

الطبقة العاملة - بطريقة تتنافى مع الانسانية - « لصالح » الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية .

كذلك تحقق في تجارب أخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الاجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذي لم تستطيع أن تراه أو وصلت اليه وهي تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسى ، وتؤرق خيالاتها اشباح من الارهاب والطفيان .

ان طبيعة العصر لا تحتل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبعت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه . والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق أهداف الإنتاج !

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية كلها أمرا ممكنا وقابلا للتحقيق .

كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد ان يكون محددا أمام أجهزة الإنتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرف - فى أى وقت - مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة - فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية - الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الإنتاج . ان ذلك يقتضى ربط الإنتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الإنتاج لا يمكن فصلهما عن حساب الزمن وحساب التكلفة والا قلت التوازن الحيوى لعملية الإنتاج وتعرضت للأخطار .

والامر كذلك أيضا فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها - هو فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية عن نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف - هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة ، الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب ان تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات بل يجب ان تتصل اليهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما ان يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وان يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي .

ان الوضوح الفكرى اكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما ان التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات اكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما انها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الامور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطنى ، بان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسؤولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ ان يكتبوا ملاحظاتهم لتكون امام المسؤولين عن التوجيه .

ان ذلك امر لا يمكن ان يترك للصدف او الارتجال ، وانما ينبغى تنظيمه .

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لافاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى ، ان هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغير الكبرى بطبيعتها حافلة بالآخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة . على ان التأمين الاكبر ضد هذه الآخطار كلها هو ممارسة الحرية وخصوصا « بواسطة » المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته ، لا يمكن ان يصل سنيما الى اهدافه الا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية ان تتوافر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها لى يتمكن جميع العاملين فيها من ان يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على ان يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسؤولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية او المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار ان يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج وان يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى تمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها دائما مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان اى محاولة لاختفاء الحقيقة او تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية
نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانها لا تكون
مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيادة فقط ، وانما هى فى نفس
الوقت تكون قد عزلت نفسها عن جماهيرها وفقدت اتصالها بها ،
وسلمت بعدم قدرتها على حل مشاكلها وبالتالي تصبح ولا مفر امامها
من ان تنتحى او يسقطها الشعب ويسحب منها ما اسلمه اليها من
مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية
لسلامة البناء الوطنى ، لكن ضرورتها اوجب فى فترات التغيير
المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية
العمل الوطنى ، ولكنها لازمة كذلك لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان
للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق
الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ،
والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدتها اختياريا
لاهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة لاعادة توزيع الثروة
الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشكل خطرا على امن النضال الوطنى
بل انها صمام الأمان له ، فانها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانتفاض
على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله .

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى
وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الامام ، وتخلق قيادة من
التفكير الجماعى القادر على صد نزعات التحكم الفردى ، ومن ثم فهى
توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب ان تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية
ولا تستطيع القيادات ان تمارس عملها بالاكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هى الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها
وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود
المحققة لها .

ولا بد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية
الى قواعدها وتأكيد مسئوليتها امام المنابع الاصلية لقوتها .

ولا بد لنا ان نذكر دائما ان القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية
وان ثورية القواعد والحاجها الدائم من اجل التقدم سوف تكون قوة
دافعة لثورية القيادة .

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب ان يتم عن طريق
اغراق الجماهير فى الامل . ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع

بعيد المدى الى الاهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات في تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الاهداف المرجوة ، ان مجرد التغيير الثوري في أوضاع المجتمع القديم لا يحقق احلام الجماهير ، ولكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول الى الاحلام .

وليس من حق أحد في هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى ، وانما تقتضى الامانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لامالها .

ان ذلك امر ينبغى وضعه موضع الاعتبار طول الوقت ، وينبغى أن يصحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير في الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

والمراهقة الفكرية خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه ، ان الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق أو تشيع فيه روح التردد انما يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطنى .

ان التقدم الوطنى لا تحققه كلمات محفوظة غالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لاي شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ويرتبط بالطبيعة ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة في العالم الذى نعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع ان يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر في المراهقة الفكرية في هذه المرحلة انما يخلق نوعا من الارهاب المعنوى يعرقل التجربة والخطا .

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطنى قوة هائلة لابد من حمايتها لتؤدى رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب .

ان الثورة التى يملكها هذا الوطن صانع الحضارة من الخبراء والفنيين في جميع المجالات قيمة هائلة لابد من الحرص عليها وتنميتها وحمايتها .

وفي بعض الاحيان فان هذه القيادات في حاجة الى حمايتها من نفسها .

ان هذه القيادات قد تقع في خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطنى تحل خلال التقييدات المكتبية والادارية ، ان هذه التعقيدات تضع اعباء جديدة على العمل الوطنى دون أن تساعد .

انها قادرة - لو تركت لخطأ وهما - أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثورى وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التى

تحتاج اليه . ان أجهزة العمل الادارى ترتكب غلطة العمر اذا ما تصورت ان اجهزتها الكبيرة غاية فى ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وينفس المقدار فان التنازع على السلطات يؤدي الى شلل القيادات العاملة فى التطوير الوطنى ، اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى ، تجمد عملها وتلفى آثاره . كذلك فان تكديس سلطات كبيرة فى أيد قليلة يؤدي دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب .

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقى للقانون الثورى الذى صدر بأن يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد ، ان ذلك لم يكن اجراء عدل فقط ، ولكنه كان كذلك محاولة للوصول الى أن يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

والقيادات الجديدة لابد لها أن تعى دورها الاجتماعى ، وان اخطر مايمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادات المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجة أيضا الى أن تؤمن بأن الاسراف ، حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية ، هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لا مبرر لها ، كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية فى دراسة المشروعات الجديدة ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ دون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغيرات الكبرى ومن أخطارها ، ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .

ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم انقراض الماضى ، ولكن الثورة هى عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبي تنفس به الأمة عن كبثها الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولراكز العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به .

ان الشعب هو قائد الثورة .

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى
تقدما مأمون العواقب ، وبدون العلم فان التجربة والخطأ يصبحان
فزعاً اعتبارية قد تصيب مرة ولكنها تخطئ عشرات المرات .

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل
لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة .

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع ان تثير حماسة
الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقاً لمطالب الجماهير .
ومن هذا التصرف فان الجامعات ليست ابراجاً عاجية ، ولكنها
ملائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد
أمامنا لتعويض التخلف . بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم
المتقدم يستطيع ان يمنح نفسه فرصة اعظم للانطلاق تجعل التخلف
انسابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

ان الأمم التى ارغمت على التخلف ، اذا ما استطاعت ان تبدأ الآن
هنمداً على العلم المتقدم ، تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى
بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع
أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم .

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا
اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على ان مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال
ان تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية تستطيع طاقتنا الوطنية فى
عده المرحلة ان تتحمل أعباءها .

لذلك فان العلم للمجتمع يجب ان يكون شعار الثورة الثقافية فى
هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا
فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابياً مع العالم فى العلم للعلم .

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء ان يلتزموا بمشاكل
الخبز المباشر وحدها ، ان ذلك يصبح تفسيراً ضيقاً لرغيف الخبز
الذى نريده .

اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر
الدرة .

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد
كلفنا هذا التخلف - مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجمى هى التى
فرضته علينا - كثيراً وما زال يكلفنا الكثير ، ولكننا مطالبون الآن -
وعصر الدرة يشرق فجره على الدنيا - أن نبدا الفجر مع الذين
يلعبونه .

ان الطاقة الذرية من اجل الحرب ليست هدفنا ولكن الطاقة الذرية فى خدمة الرخاء قادرة على ان تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

على انه يتعين علينا ان نذكر دائما ان الطاقات الروحية التى تستمدّها الشعوب من مثلها العليا النابعة من اديانها السماوية او من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات .

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما انها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة

واذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان تواجه بهما جميع الاحتمالات وتقهّر بهما مختلف المصاعب والعقبات .
الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد .

(الميثاق الوطنى)

فهرس

صفحة

الفصل الأول :

معالم المجتمع الاشتراكي الجديد ٣

الفصل الثاني :

الثورة الاشتراكية ٣٣

الفصل الثالث :

طريق الاشتراكية ٥١

الفصل الرابع :

الانتاج والخدمات ٧٣

الفصل الخامس :

التطبيق العملي للاشتراكية ٩١٩

الدار القومية للطباعة والنشر

31

2

العدد ٢٨٩

التمن ٥ قروش

١٩٦٤/٨/٢١